جامعـــة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

آليات تفعيل المؤسسات الناشئة لتحقيق التنويع الاقتصادي

دراسة حالة المؤسسات الناشئة ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في قسم العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: مالية مؤسسة

من إعداد الطالبة:
- سمية برامقي

تحت إشراف الأستاذة:
– د. موساوي وردة

السنة الجامعية: 2021_2020

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

أهدي هذا العمل إلى:

من حملت اسمه وأنهكه طول الانتظار، ودعمني بدعائه ورضاه في كل الأطوار

أبي الغالي أطال الله في عمره

من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات إلى أغلى إنسان في هذا الوجود

أمي الحبيبة أطال الله في عمرها

إلى من كان السند والكتف وقت الإنسيار أخي الغالي عمر

إلى من كان الأب الثاني والسند الذي لا يميل أخي فاروق

إلى من تقاسمت معي رحم أمي أختي العزيزة

إلى آخر العنقود والعزيزان على قلبي سيد علي ومحمد

إلى عائلتي الثانية ومن كانو رمزا للوفاء والحب والإخلاص الغالية ماماتي وأخواتي

حيزية ، سمية، عفاف، نسرين وسام

إلى زوجة أخي الغالية وزوج أختي العزيز

إلى براعم العائلة سمام، نسال، سجود

إلى من ربياني وكبرت في أحضانهما جدي وجدتي وعائلتي الثانية

إلى من كانت معي في كل حرف في هذا العمل صديقتي إيمان حفظها الله

إلى كل من تمنى لي التوفيق وساعدني ولو بالكلمة الطيبة

إلى كل من كان قريبا منّا بدعواته، توجيهاته ونصائحه

إلى كل من يعرفني.

إلى من نسيه قلمنا وحفظناه في قلوبنا

لكم كل التقدير والاحترام



شكر وعرفان

اشكر المنعم عز وجل الذي وفقني في إتمام هذه المذكرة

هو الله ربي الذي ما أصبح وما أمسى بي من نعمة ما حييت فمنه وحده

فله الحمد وله الشكر

ومصداقا لقول الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم "**من صنع إليه معروف فقال لفاعله جزاك الله خيرا فقد ابلغ في الثناء**" أجازه الترمذي.

أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذة المشرفة "موساوي وردة" على قبولها

الإشراف على هذه المذكرة، وعلى ما قدمته لي من توجيهات

من الناحية المنهجية أو من ناحية المضمون العلمي.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى أساتذة لجنة المناقشة على تفضلهم

وقبولهم مناقشة مذكرتنا.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من تعاون، وقف معي ودعمني

من بعيد أو من قريب على إنجاز هذه المذكرة بجهده

ووقته ودعائه...

مستخلص:

بالرغم من حداثة موضوع المؤسسات الناشئة في الجزائر والظرف الذي يمر بع العالم بسبب جائحة كورونا ومع علمنا بأن جميع المؤسسات في العالم قد تضررت في هذه الفترة إلا أننا قررنا طرح ودراسة هذا الموضوع ، فقد هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لتدعيم وتفعيل المؤسسات الناشئة من أجل التخلي عن التبعية البترولية والنهوض باقتصاد البلد فهي أفضل حل لتحقيق التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي ككل، على هذا الأساس قمنا بالتعريف بالمؤسسات الناشئة وآليات دعمها والحلول لمعوقات نجاحها، بالإضافة إلى التعريف بالتنويع الاقتصادي وطرق تحقيقه، وبينا كيف تؤثر المؤسسات الناشئة في تحقيقه، وقد توصلنا إلى أن التنويع الاقتصادي في الجزائر ليس هدفا في حد ذاته وإنما هو آلية يتم من خلالها ضمان تنمية اقتصادية مستدامة خارج قطاع المحروقات في الجزائر تضمن مستقبل الأجيال الحالية والقادمة، فقد اتبعت الجزائر عدة إجراءات لاستحداث هذا النوع من المؤسسات كاستحداث وزارة منتدبة بالاضافة إلى وكالات دعم وترقية المؤسسات الناشئة، وأن المؤسسات الناشئة خاصة والمقاولاتية عامة في الجزائر مرتكزة على الجانب الخدماتي.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، المؤسسات الناشئة، التنويع الاقتصادي.

Extract :

Despite the novelty of the issue of startups in Algeria and the situation in the world due to the Corona pandemic, Although we know that all institutions in the world have been affected in this period, we decided to present and study this issue. This study aimed to shed light on the efforts made by the Algerian state to support and activate emerging institutions in order to abandon oil dependence and advance the country's economy, as it is the best solution. To achieve economic diversification and economic growth as a whole, on this basis we have introduced emerging institutions and their support mechanisms and solutions to obstacles to their success, in addition to introducing economic diversification and ways to achieve it, and we have shown how emerging institutions affect its achievement, and we have concluded that economic diversification in Algeria is not a goal in itself but rather It is a mechanism through which sustainable economic development is ensured outside the hydrocarbon sector in Algeria that guarantees the future of current and future generations. Algeria has followed several procedures to create this type of institution, such as the creation of a delegated ministry in addition to agencies to support and promote emerging institutions, and that the emerging institutions in particular and the general enterprise in Algeria are based On the service side.

Keywords: entrepreneurship, emerging institutions, economic diversification.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
شكر والعرفان	/
إهداء	/
المستخلص	/
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VII
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الناشئة	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية المؤسسات المقاولاتية	3
المطلب الأول: مفهوم المقاولاتية وأهميتها	3
المطلب الثاني: خصائص و أهداف المقاولاتية	13
المطلب الثالث: آثار المقاولاتية والعوامل المشجعة لها	14
المطلب الرابع: الصعوبات التي تواجه المقاولاتية	16
المبحث الثاني :ماهية المؤسسات الناشئة	17
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة وأهميتها	17
المطلب الثاني: خصائص ومميزات المؤسسات الناشئة	26
المطلب الثالث: مصادر تمويل الشركات الناشئة	31
المطلب الرابع: الأسباب والعوامل المؤثرة على نجاح وفشل المؤسسات الناشئة	32
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي.	
تمهيد	**38**

العنوان	الصفحة
المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي	39
المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته	39
المطلب الثاني: أنواع وأهداف التنويع الاقتصادي	41
الثالث: محددات التنويع الاقتصادي	42
المطلب الرابع: دوافع التنويع الاقتصادي	43
المطلب الخامس: مستويات التنويع الاقتصادي	44
المبحث الثاني: قياس وتقييم درجة التنويع الاقتصادي	47
المطلب الأول: مؤشرات التنويع الاقتصادي	47
المطلب الثاني: تقييم درجة التنويع الاقتصادي	49
المطلب الثالث: قياس درجة التنويع الاقتصادي	49
المطلب الرابع: علاقة التنويع الاقتصادي بمتانة النمو الاقتصادي	52
المطلب الخامس: نماذج وتجارب دولية في التنويع الاقتصادي	53
خلاصة الفصل	**57**
الفصل الثالث: دراسة آليات دعم وإنماء المؤسسات الناشئة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر	
تمهيد	59
المبحث الأول: واقع المؤسسات الناشئة وآليات دعمها في الجزائر	60
المطلب الأول: تعريف المؤسسة الناشئة والنظام البيئي لها في الجزائر	60
المطلب الثاني: واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر	64
المطلب الثالث: آليات دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر	65
المطلب الرابع: التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر	72
المبحث الثاني: مساهمة المؤسسات الناشئة في تحقيق التنويع الاقتصادي	**75**
المطلب الأول: القطاعات التي تعمل الجزائر على دعمها لتحقيق التنويع الاقتصادي	75
المطلب الثاني: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنويع الاقتصادي	77

العنوان	الصفحة
المطلب الثالث: نماذج لأشهر المؤسسات الناشئة في العقد الماضي	83
خلاصة الفصل	86
خاتمة	88
قائمة المراجع	92
قائمة الملاحق	99

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1.1	الفرق بين إنشاء المؤسسات والمقاولاتية.	12
1.2	مقارنة المؤسسات الناشئة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	23
1.3	خصائص المؤسسات الناشئة.	28
3.1	ترتيب الدول العربية والإفريقية حسب تصنيفات النظام البيئي للمؤسسات الناشئة لعام 2020.	69
3.2	ترتيب الدول الإفريقية من حيث عدد المؤسسات الناشئة	61
3.3	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2010_2018	76
3.4	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب فروع النشاط خلال الفترة 2014_2018	78
3.5	جدول يوضح مساهمة مؤسسات القطاع الخاص والعام في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (مليار دج)	78
3.6	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات	80

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1.1	المصطلحات التي لها علاقة بالمقاولاتية.	11
1.2	العوامل المشجعة للمقاولاتية.	15
1.3	دورة حياة المؤسسات الناشئة.	21
1.4	ركائز المؤسسة الناشئة.	25
3.1	برنامج وصول إلى التمويل.ج خدمات حاضنات الأعمال	64

.

مقدمة

مقدمة:

أصبح موضوع المقاولاتية وإنشاء المؤسسات يحتل حيزا كبيرا من اهتمام الحكومات والعديد من الدول، والذي بات يلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي جعله من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيفه ومرونته التي تجعله قادرا على الجمع و التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل فضلا عن إمكانية قدرته على الابتكار والإبداع والتجديد وتطوير منتجات جديدة، لذا كان لزاما على الدول وخاصة النامية منها العمل على زيادة فعالية المقاولاتية، حيث انتهى الأمر بإنشاء المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فقد أظهرت الدراسات التي أجريت على بعض الاقتصاديات القوية ومنها الأوروبية، أن اقتصادها يعتمد على المؤسسات الناشئة و المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث باتت تمثل نسبة كبيرة من مجموع المؤسسات العاملة في معظم دول العالم وأصبحت كذلك مسؤولة عن نسبة كبيرة من الإنتاج الوطني بالإضافة إلى أنها تشكل محور اهتمام السياسات الهادفة إلى تخفيض معدلات البطالة.

وتعد المؤسسات الناشئة من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي والتخطيط المستقبلي، وأهم دعائم ضمان التنمية المستدامة وتطور الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة بالإضافة إلى التنويع الاقتصادي للبلد.

وقد أصبح الاهتمام بها في دول العالم باختلاف مستوى تطورها يأخذ حيزا أكثر أهمية مع مرور الوقت، حيث رسخت القناعة إلى ضرورة تشجيع المنشآت الصغيرة واستخدامها كأداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة في أي بلد، بعد أن كان الاهتمام ينصب على الشركات الكبيرة والمركبات الضخمة والأقطاب الصناعية.

لذلك تعد المؤسسات الناشئة من أهم أسباب التطور والتنويع الاقتصادي التي يجب على الدولة الاهتمام بها وإعطائها أهمية أكبر وتسهيل إجراءات إنشائها لأنها أصبحت أساس تطور اقتصاد الجزائر.

– إشكالية الدراسة:

بناء على ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الرئيسية كالتالي:

ما هي الآليات التي قامت الجزائر بتفعيلها لتحقيق التنويع الاقتصادي؟

الأسئلة الفرعية:

للتوصل إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية نستعين بالأسئلة الفرعية التالية:

1. ما الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات التقليدية ؟

2. كيف يتم قياس درجة التنويع الاقتصادي ؟

3. ماهي أهم اجراءات تفعيل المؤسسات الناشئة في الجزائر

4. ما مدى مساهمة آليات تفعيل المؤسسات الناشئة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

– فرضيات الدراسة:

للإجابة على السؤال الرئيسي وكذا الأسئلة الفرعية السابقة، قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات نعتبرها إجابات أولية غير يقينية، وهي كما يلي:

1. تتميز المؤسسات الناشئة عن المؤسسات التقليدية بامتلاكها لامكانيات نمو عالية في ظرف قصير.

2. إن أهم المقاييس التي يعتمد عليها في قياس التنويع الاقتصادي هي: معامل التركز، مؤشر هرفيندال–هيرشمان، مؤشر فلاديمير كوسوف، مؤشر التنوع.

3. إن أهم إجراءات تفعيل المؤسسات الناشئة في الجزائر هي حاضنات الأعمال.

4. ساهمت اجراءات تفعيل المؤسسات المقاولاتية والناشئة في زيادة الانتاج خاصة في قطاع الاشغال العمومية.

– أهمية الدراسة:

تبرز أهمية البحث من الأهمية البالغة لآليات دعم وتفعيل المؤسسات الناشئة في تحقيق التنويع الاقتصادي وترقية النظام المقاولاتي في الجزائر، من خلال إبراز دور هذه الآليات وكيفية تفعيلها من أجل امتصاص البطالة عن طريق تحفيز أصحاب الأفكار في إنشاء المؤسسات الناشئة باعتبارها من الأدوات المحركة للاقتصاد الوطني ودفع عجلة النمو وتحقيق التنمية و تنويع اقتصادي متوازن وشامل من خلال خلق القيمة المضافة.

– أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى محاولة البحث في موضوع المؤسسات الناشئة باستعراض بعض الإسهامات الفكرية من طرف العديد من الباحثين والمتخصصين في هذا الميدان، وكذا إبراز الدور الفعال لآليات دعم وتفعيل المؤسسات الناشئة كأسلوب فعال للنهوض بها وتحقيق النمو والتنويع الاقتصادي.

– مبررات اختيار الدراسة:

هناك عدة مبررات ودوافع دعتنا لاختيار هذا الموضوع والبحث فيه دون غيره من المواضيع، أهمها:

1. ارتباط هذا الموضوع بتخصصنا وكذلك رغبتنا في دراسة هذا الموضوع.

2. الرغبة الملحة للدولة الجزائرية في ترقية المؤسسات المقاولاتية والناشئة لتحقيق التنويع الاقتصادي والحد من التبعية الاقتصادية للمحروقات.

3. الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الناشئة والمقاولاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية والحد من البطالة.

– منهج وأدوات الدراسة:

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية واختبار الفرضيات المطروحة، سوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الجوانب النظرية للموضوع، بالإضافة إلى استخدام أسلوب دراسة الحالة، حيث تم جمع البيانات والإحصائيات وتحليلها للوصول إلى النتائج فهو يهدف إلى إسقاط الجانب النظري من الدراسة على الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة الجزائر.

– حدود الدراسة:

فيما يخص الحدود المكانية اقتصرت الدراسة على دراسة المؤسسات الناشئة وكذا التنويع الاقتصادي من خلال آليات تفعيل المؤسسات الناشئة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أما الحدود الزمنية فركزنا على الفترة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2021

الدراسات السابقة:

1. **دراسة بوبريت ثنينة:** بعنوان "دور المقاولاتية في التنويع الاقتصادي الجزائري"، مذكرة ماستر، دراسة تهدف إلى التعرف على مسار التنوع الاقتصادي الجزائري ومسار المقاولاتية في الجزائر، وإبراز الدور الفعال للمقاولاتية كأسلوب ايجابي للنهوض بالاقتصاد الوطني وتنويعه للتخفيف من الأزمة الاقتصادية، بالإضافة إلى دراسة الآليات التي وفرتها الدولة الجزائرية في مجال المقاولاتية لتحديث المنتجات ورفع من مستوى الاقتصاد الوطني.
2. **دراسة عايد مهدي:**

– صعوبات الدراسة:

واجهتنا أثنائ البحث صعوبات في الجانب التطبيقي في الجانب التطبيقي من أهمها صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات لمعالجة الموضوع والمرتبطة بمالؤسسة الناشئة محل الدراسة في الجزائر، حيث كنا قد اخترنا مؤسسات ناشئة لكننا تراجعنا عنها بسبب بعض العراقيل للحصول على المعلومات والبيانات، فقمنا بدراسة حالة الجزائر عامة.

بالإضافة إلى وباء كورونا الذي حد من تنقلاتنا لولايات أخرى صعوبة الأمر الذي اوجب علينا القيام بدراسة مقارنة.

– هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات المطروحة، سوف نقوم بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الناشئة.

من خلال الفصل الأول سوف نتناول مفاهيم متعلقة بالمؤسسات الناشئة، أهميتها، خصائصها، المصادر المختلفة لتمويلها، بالإضافة إلى طرق تقييمها، كما سوف نعرض نماذج لبعض أشهر المؤسسات الناشئة في العقد الماضي، وأيضا الصعوبات التي تواجهها.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي.

حيث سوف نتطرق في هذا الفصل إلى التنويع الاقتصادي من خلال تقديم أهم المفاهيم الخاصة به وأهم محدداته، ونستعرض أهم متطلباته، كما سوف نقدم بعض مؤشراته، بالإضافة إلى معايير قياسه وأهمية تطويره بالنسبة لاقتصاد البلد.

الفصل الثالث: دراسة أثر آليات تفعيل المؤسسات الناشئة على تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

في الفصل الأخير، سوف نقوم بعرض دور تفعيل المؤسسات الناشئة على تحقيق التنويع الاقتصادي، وبالخصوص الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للمؤسسات الناشئـــة

تمهيد:

تعتبر المؤسسات الناشئة من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي والتخطيط المستقبلي، وأهم دعائم ضمان التنمية المستدامة، بعد ما كانت الأصول التقليدية تحدد مؤشرات نجاح وفشل الاقتصاد، وفي ظل التحولات الاقتصادية و المتغيرات العالمية زاد الاهتمام بالمؤسسات الناشئة و كان نتيجة لذلك بروز قطاع المؤسسات الناشئة التي تلعب دورا مهما في مجال تنويع الهيكل الصناعي ، خاصة بعد ما آلت إليه المؤسسات الكبيرة التي كانت تعد قاعدة التنمية الاقتصادية، و هذا بعد أن كان دور المؤسسة الناشئة مغيبا لفترة طويلة، فهي من أهم دعائم ضمان التنمية المستدامة وهي القاطرة التي تأخذ باقتصاد أي بلد بإتجاه النمو والازدهار. فالاقتصاديات التي تولي المؤسسات الناشئة اهتماما خاصا هي الاقتصاديات الأكثر نموا والأقدر على حل المشاكل والأزمات الاقتصادية، فالعالم يتجه حاليا إلى ترسيخ ثقافة ريادة الأعمال ودعم وتنمية المشاريع الناشئة.

ولهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول: ماهية المقاولاتية**
- **المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الناشئة**

المبحث الأول: ماهية المقاولاتية

أصبحت المقاولاتية مفهوم شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع، حيث باتت تعرف حاليا كمجال للبحث، ونظرا لأهميتها المتزايدة، أصبحت كل من الحكومات والباحثين والجامعيين بشكل عام يهتمون أكثر بتطور المقاولين ومؤسساتهم، وبقدرتهم على البقاء والنمو. ويمكن تفسير هذا الاهتمام المتزايد في قدرتها (المقاولاتية) على الرفع في مستويات الإنتاج، وزيادة العائدات الناتجة عن نشاط المؤسسات الجديدة التي تم إنشائها، تجديد النسيج الاقتصادي من خلال تعويض المؤسسات الفاشلة وإعادة التوازن للأسواق، بالإضافة إلى دورها الكبير في تشجيع الابتكار عن طريق إنشاء مؤسسات مبتكرة جديدة يمتد تأثيرها ليشمل وسيلة لإعادة الاندماج الاجتماعي للعمال من خلال ما توفره من مناصب شغل.

المطلب الأول : مفهوم المقاولاتية وأهميتها

الفرع الأول : نشأة المقاولاتية

تطور البحث في مجال المقاولاتية حسب اتجاهين فكريين، فإلى غاية الستينات عرف هذا المجال سيطرة الاتجاه الوظيفي الذي يدرس المقاولاتية من الجانب الاقتصادي ليظهر بعدها اتجاه ثان إلى جانبه يركز على دراسة سير النشاط المقاولاتي والذي ظهر بداية التسعينات اهتم بدراسة سير العملية ككل، وبعد عرض الاتجاه الاقتصادي سنقوم بالتطرق إلى اتجاه سير النشاط المقاولاتي[1].

1. المقاولاتية حسب الاتجاه الاقتصادي

تضمن هذا الاتجاه محاولات عديدة لتعرف انطلاقا من وظائفه الاقتصادية، مما أدى إلى تطور مفهوم المقاول عبر الزمن تماشيا مع التحولات التي عرفها النظام الاقتصادي العالمي، حيث استعملت كلمة المقاول لأول مرة سنة 1616 من طرف Montchrétien وكانت تعني الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من أجل ضمان إنجاز عمل ما، أو مجموعة أعمال مختلفة، وبناء على ذلك كانت توكل إليه مهام تشييد المباني العمومية، إنجاز الطرق، ضمان تزويد الجيش بالطعام، إضافة إلى غيرها من المهام[2].

---

[1] محمد العيد عفرون، **أثر الروح المقاولاتية لدى خريجي الجامعات في انشائهم لمؤسساتهم الخاصة _دراسة حالة طلبة قسم العلوم المالية والمحاسبة_**، مذكرة ماستر، كلية العلوم القتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2018_2019، ص10.

[2] الجودي محمد علي، **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي _ دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة_**، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر_بسكرة_، الجزائر، 2014_2015، ص ص 3_4.

وبالرغم من إن استعمال هذا المصطلح من قبل إلا أن الفضل في إدخاله النظرية الاقتصادية يعود إلى كل من R.Cantillon سنة 1755 وj.B.Say سنة1803،واللذان يعتبران من الاقتصاديين الأوائل الذين قدموا تصورا واضحا لوظيفة المقاول ككل[1].

فالمقاول حسب Cantillonو Say هو شخص مخاطر يقوم بتوظيف أمواله الخاصة، ويعتبر Cantillon عدم اليقين عنصرا أساسيا في تعريفه للمقاول، حيث يعرفه وبغض النظر عن نشاطه بأنه الشخص الذي يشتري أو يستأجر بسعر أكيد ليبيع أو ينتج بسعر غير أكيد. ولأن المقاول لا يمكنه التأكد من نجاح نشاطه الذي أسسه بأمواله الخاصة فهو يتحمل وحده الأخطار المرتبطة بشروط السوق، وبتقلبات الأسعار وبالظروف الطبيعية حيث يقوم بشراء العوامل الضرورية للإنتاج والمواد بسعر محدد، ليقوم بتحويلها أو بيعها، وفي المقابل لا يملك ضمانات لما سيجنيه، ولا يمكنه التأكد من المداخيل التي سيحصل عليها من وراء ذلك، ولا من قدرة مشروعه على تغطية التكاليف وتحقيق الأرباح والتي هي الدافع الأساسي من وراء نشاطه.

أما بالنسبة إلى Say الأمر الذي يميز المقاول وخاصة الصناعي هو قدرته على تطبيق العلم والمعرفة، حيث فرق بين كل من العالم الذي يدرس قوانين الطبيعة ويقوم بإجراء البحوث، المقاول، والعامل الذي يعمل لحسابهما، فالمقاول يقوم باستغلال المعارف التي يمتلكها العالم من أجل إنتاج سلع ذات منفعة، ويعتمد في ذلك على العامل الذي تتمثل مهمته في إنجاز العمل، ويصفSay أيضا المقاول والذي يمكن أن يكون فلاحا، حرفيا أو تاجرا بأنه الوسيط بين طبقات المنتجين لمختلف عوامل الإنتاج من ملاك الأراضي وعمال وأصحاب رؤوس الأموال، وبين هؤلاء والمستهلك.

ونظرا لخبرته الكبيرة في المجال الصناعي ومجال البنوك يدرك Say أن المقاول هو قبل كل شيء منظم، حيث يقوم بالتنسيق بين عوامل الإنتاج المختلفة: الأرض، العمل، رأس المال من اجل الوصول إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة وبالمقابل تترافق بعض الأنشطة الصناعية دائما وحتى المسيرة منها بشكل جيد بعض الأخطار التي تجعلها عرضة للفشل.

إضافة إلى تمتع المقاول بخاصية مهمة أخرى وهي قدرته الكبيرة على الحكم حيث يقوم بتقييم الاحتياجات والوسائل الضرورية لإشباعها، ويوازن بين الهدف والوسائل التي يمتلكها[2].

[1] محمد العيد عفرون، مرجع سابق، ص10.

[2] الجودي محمد علي، **مرجع سابق**، ص ص 4_5.

يتفق Cantillonو Say في انه لا يشترط أن يكون المقاول شخصا ثريا إذ يمكنه اللجوء غلى الاقتراض من الآخرين، وبذلك يفرق بين الرأسمالي الذي تتمثل مهمته في إقراض الأموال مقابل الحصول على مبلغ معين يعرف بالفائدة،وبين المقاول الذي يتحمل المخاطر التي يمكن أن تعرقل نجاح نشاطه الذي أسسه بأمواله الخاصة، أو باللجوء إلى الاقتراض من ملاك رؤوس الأموال.

وبالرغم من مختلف هذه الدراسات، لم يصبح المقاول عنصرا محوريا في التطور الاقتصادي إلا مع ظهور الأبحاث التي قام بها أب المقاولاتية J.A.Schumpeter سنة 1935، حيث يعتبر هذا الباحث أول من تفطن لأهمية عامل التغيير، وذلك عن طريق الاستعمال المختلف للموارد والإمكانيات المتاحة للمؤسسة، وضرورة العمل على اكتشاف واستغلال الفرص الجديدة، وإدخال تنظيمات جديدة، حيث تتمثل وظيفة المقاول في "البحث عن التغيير والتصرف بما يوافقه واستغلاله كأنه فرصة".

إن الاتجاه الاقتصادي تمتع بأهمية كبيرة، حيث ساهم في إعطاء أسس تاريخية لمجال المقاولاتية، غير أن هذا الاتجاه الذي استمر إلى غاية نهاية السبعينات لم يساهم كثيرا في تحسين فهمها للظاهرة، نظرا لاتساع وتشعب مجال المقاولاتية التي ترتبط مع العديد من العوامل المتنوعة التي تتجاوز نطاق حدود العلوم الاقتصادية.

2. المقاولاتية حسب سير النشاط المقاولاتي

وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات ركز الباحثون من خلالها على دراسة العوامل الأساسية التي تسمح للمقاول والمؤسسة الجديدة بالنجاح، من بينها نجد أعمال Drucker الذي أشار في مطلع الثمانينات إلى التحول الكبير الذي طرأ على النظام الاقتصادي والذي انتقل بفضل روح المقاولاتية من اقتصاد مرتكز أساسا على المسيرين إلى اقتصاد مبني على المقاولين.

فبالنسبة له تكمن أسباب نجاح المقاول حسبه في الإبداع الذي يعتبر وسيلة ضرورية لزيادة الثروات. "يجب على المقاولين البحث عن مصادر الإبداع، وعن المؤشرات التي تدل على الابتكارات التي يمكنها النجاح، ويجب عليهم أيضا الاطلاع على المبادئ التي تسمح لهذه الابتكارات بالنجاح وتطبيقها".

كما ركز أيضا على أهمية التغيير، والذي يستطيع المقاول من خلاله استعمال الموارد المتاحة بطريقة جديدة وبشكل مختلف عما سبق، كأن يقوم مثلا بتغيير المجال أو القطاع الذي يستغل فيه مقاول هذه الموارد إلى قطاع آخر ذو مردودية أحسن وإنتاجية أعلى، أو أن يقوم باستعمال الموارد التي يمتلكها أو تنسيقها بطر جديدة تعطيها أكثر إنتاجية.

ويعتبر Gartner أيضا من رواد هذا الاتجاه، حيث اقترح على الباحثين الاهتمام بدراسة سير عملية إنشاء المؤسسة الجديدة أي الاهتمام بما يفعله المقاولون فعلا عوض الاهتمام بما هم عليه، وقدم نموذجا يصف فيه عملية إنشاء مؤسسة جديدة، هذا النموذج له أربعة أبعاد تتمثل في: المحيط، الفرد، سير العملية والمؤسسة، يعتبر الباحث مجموع النشاطات التي تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة كمتغير واحد ضمن النموذج الذي قدمه دون إهمال الأبعاد الأخرى وتتمثل هذه النشاطات فيما يلي:

- البحث عن الفرصة المناسبة.
- جمع الموارد.
- تصميم المنتج.
- إنتاج المنتج.
- تحمل المسؤولية أمام الدولة والمجتمع.

لقد اهتم الباحثون بهذا الاتجاه لأنه يسمح لهم بالخروج من التصورات السابقة الضيقة والمحدودة التي تنحصر في دراسة عامل واحد، صفة إنسانية، أو وظيفة اقتصادية لعملية معقدة والتي يجب أن تدرس ككل متكامل ومن جميع الجوانب حتى نتمكن من فهمها بشكل أفضل[1].

الفرع الثاني: مفهوم المقاولاتية

إن مصطلح المقاولاتية هو مصطلح قديم استعمل أول مرة في بداية القرن السادس عشر في اللغة الفرنسية كلمة Entrepreneuriat، والمشتقة من الكلمة الانجليزية Entreneurship والتي تعني ريادة الأعمال في بعض المصادر والمراجع، وهي ترتكز على إنشاء أو تنمية أنشطة ما، وقد تضمن المفهوم آنذاك المخاطرة وتحمل الصعاب التي رافقت حملات الاستكشاف العسكرية، وبقي هذا المفهوم في نفس السياق على الرغم من شموله للأعمال التي تحمل في طياتها روح المخاطرة خارج الحملات العسكرية كالأعمال الهندسية وبناء الجسور.

وتعددت المفاهيم والتعاريف ذات العلاقة بمصطلح المقاولاتية، وتزايد اهتمام الباحثين بهذا المصطلح وبإيجاد تعريف دقيق له، أما الاهتمام الحقيقي بالمقاولة فقد بدأ في سنوات ما بعد الحرب من طرف الاقتصاديين وخاصة المهتمين بمجال تاريخ المؤسسة، حيث أنشئ سنة 1948 مركز البحوث في تاريخ المقاولاتية " the researche centre in entrepreneurial history" بجامعة هارفارد.

[1] الجودي محمد علي، **مرجع سابق**، ص ص 9_10.

وعرف الباحثون المقاولاتية كل من خلال وجهة نظر تناولت الظاهرة من زاوية تختلف عن الزاوية التي قام غيره بمعالجة الموضوع من خلالها، وهذا ما أحدث تباينا كبيرا في التعاريف، حيث لم يظهر أي اتفاق أو إجماع عالمي على مفهوم محدد للمقاولاتية، فبالنسبة ل P.A.JULIEN و M MAECHESNA(1996) تمحورت الدراسات حول ثلاث مفاهيم أساسية هي : المقاول، روح المقاولاتية، وإنشاء المؤسسة، وفي دراسة أخرى في نفس السياق قام بها رجل السياسة والاقتصادي ومدير المؤسسة الشهير W.B/GARTNER(1990)، استطاع حصر أربعة وأربعين تعريفا مختلفا للمقاولاتية، صنفها ضمن ثمانية محاور أساسية كل منها يعالج جزئية في الظاهرة المقاولاتية، أما L.j ;filion (1997) فقد حدد خمسة وعشرين موضوعا أساسيا للبحث في هذا المجال.

كان التعريف السائد عند الأمريكيين للمقاولاتية في بداية التسعينات هو تعريف الأستاذ في جامعة هارفارد البروفيسور HAWARD STEVENSON(1990)، والذي عرف المقاولاتية على أنها: "اكتشاف الأفراد أو المنظمات لفرص الأعمال المتاحة واستغلالها".

وفي هذا التعريف يشير STEVENSON إلى أن المقاولاتية تعتمد على استغلال الفرص المتاحة[1].

وأشار CARAUNG سنة 2000 أن المنظمة الريادية لا بد أن تتوفر فيها ثلاثة عناصر أساسية، الافراد الرياديين الذي لم يكون هناك ابداع من دونهمن البعد التنظيمي المرتبط بالرؤية، الثقة، الإبداع، التحوط للفشل، الرقابة الداخلية، البعد البيئي المرتبط بتنوع الأسواق[2].

ويمكن تعريف المقاولاتية على أنها حركية إنشاء واستغلال فرص أعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة.

الفرع الثالث: أهمية المقاولاتية

ترجع أهمية المقاولاتية إلى ما تلعبه من أدوار سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي والذي من سأنه تحقيق التنمية.

---

[1] لفقير حمزة، **روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر _دراسة حالة: مقاولي ولاية برج بو عريريج_**، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016_2017، ص ص 22_23.

[2] سلام سليمة، **قياس التوجه المقاولاتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة _دراسة ميدانية_**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، جامعة ميلة، العدد الثاني، جوان 2017، ص ص 121_122.

1. الأهمية الاقتصادية للمقاولاتية

تتبع الأهمية الاقتصادية للمقاولاتية من خلال أدوارها المتمثلة في:

- **تعبئة الموارد المحلية:** وذلك من خلال دورها في توزيع الإنتاج وتنويع الهيكل الإنتاجي عبر القطاعات والمناطق المختلفة وأيضا تعبئة الموارد وتوجيهها نحو الاستثمار[1].
- **المساهمة في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي:** تكمن أهميتها في توفير احتياجات المشروعات الجديدة وتقديم منتجات وخدمات جديدة بالإضافة إلى تحريك التنمية والتطوير.
- **توفير مناصب الشغل:** من خلال تأهيل التكنولوجيا لأن تأهيل العمالة يؤدي إلى توفير المؤسسات للمهارات والحوافز المؤدية للإبداع والتطوير التكنولوجي، وأيضا تساعد المقاولاتية في إدماج العمالة كما تساعد على ربط شبكة الأعمال داخل نظم الإنتاج.
- **المساهمة في التكوين والتطوير التكنولوجي:** وتتجلى هذه المساهمة في تكوين الإطارات المحلية واستخدام التكنولوجيا الملائمة بالإضافة إلى المحافظة على استمرارية المنافسة[2].

2. الأهمية الاجتماعية للمقاولاتية

إلى جانب الدور الاقتصادي الذي تلعبه المقاولاتية هناك أدوار على الصعيد الاجتماعي يمكن إجمال أهمها فيما يلي:

- التقليل من البطالة وذلك بخلق مناصب شغل وتحسين مستوى معيشة الأفراد.
- إشباع رغبات وحاجات المستهلكين من السلع والخدمات[3].

3. الأهمية الثقافية للمقاولاتية

نذكر منها ما يلي:

- ترقية العامل بالمعرفة التقنية الحديثة لكي يستطيع التحكم في أساليب التكنولوجيا الحديثة.

---

[1] رابح خوني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، بسكرة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008، ص 22.

[2] توفيق رحلي، **دور آليات دعم الإستثمار في تفعيل المقاولاتية في الجزائر _دراسة الحالة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية الشلف_**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة، الجزائر، 2019_2020، ص ص 26_27.

[3] شلوف فريدة، **المراة المقاولة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008_2009،ص56.

– المساهمة في التزويد بالمعرفة وذلك عن طريق وجود نوادي علمية ومجلات وجرائد في إطار تكوين وتخصص العمال[1].

الفرع الرابع: مصطلحات لها علاقة بالمقاولاتية

لطالما ارتبط مصطلح المقاولاتية بمصطلحات أخرى لها صلة بموضوع المقاولاتية نذكر منها:

1. الثقافة المقاولاتية:

هو مفهوم يخضع لتأثير المحيط وبعض العوامل الخارجية، حيث تعرف الثقافة بشكل عام على أنها:

- التلاؤم أو التوافق مع العوامل المحيطة، وتتضمن الثقافة كذلك الأفكار المشتركة بين مجموعات الأفراد وكذا اللغات التي يتم من خلالها إيصال الأفكار بها، وهو ما يجعل من الثقافة عبارة عن نظام لسلوكيات مكتسبة[2].
- مجموعة القيم المشتركة المتقاسمة بين أطراف المجتمع والتي يستعملونها في التعاملات والتبادلات.

يمكن تعريفها على أنها مجمل المهارات والمعلومات المكتسبة من فرد أو مجموعة من الأفراد ومحاولة استغلالها من خلال الاستثمار في رؤوس الأموال وإيجاد أفكار مبتكرة جديدة، إضافة إلى وجود هيكل تسييري تنظيمي، وهي تتضمن التصرفات، التحفيز، ردود أفعال المقاولين، بالإضافة إلى التخطيط، اتخاذ القرارات، التنظيم والمراقبة، كما هناك ثلاث أماكن يمكن أن ترسخ فيها هذه الثقافة هي العائلة والمدرسة والمؤسسة[3].

2. الروح المقاولاتية:

لقد ازداد اهتمام الباحثين بدراسة روح المقاولاتية نظرا لأهميتها الكبيرة في تدعيم وتشجيع المقاولاتية، ولأن المصطلح ما زال محل البحث لم يتم التوصل إلى اتفاق حول إيجاد تعريف موحد وشامل له.

فحسب Leger_Jarniou لا يجب الخلط بين روح المقاولاتية و روح المؤسسة فلكل منهما مفهومه الخاص به، فروح المؤسسة تتمثل في مجموع المواقف الايجابية تجاه المؤسسة والمقاول، أما عن روح المقاولاتية فهي تنتقد التصور الذي يعتبرها عملية التعرف على الفرص وجمع الموارد الكافية ذات الطبيعة المختلفة من

---

[1] صالح مدور، **دور المرافقة في تفعيل الروح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي _دراسة حالة دار المقاولاتية لجامعتي بسكرة وورقلة_**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018_2019، ص17.

[2] الجودي محمد علي، **مرجع سبق ذكره**، ص 15.

[3] كبير فاطمة، **دور المرافقة المقاولاتية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة_دراسة عينة من مؤسسات مشتلة(أدرار)_**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2017_2018، ص16.

أجل تحويلها إلى مؤسسات، بل يجب أن ينظر إلى هذه العملية كنتيجة ممكنة التحقق لروح المقاولاتية وليس كمفهوم لها.

إذن روح المقاولاتية هي واسعة الدلالات والمعاني تتعدى في مفهومها عملية إنشاء المؤسسات الفردية لتشمل تطوير الكفاءات الفردية في تقبل إمكانية التغير بروح منفتحة مما يمكن الأفراد من تطوير أنفسهم واكتساب مهارات جديدة ناتجة عن انتقال للميدان العلمي، وتجريب الأفكار الجديدة، وبالتالي كسر الحاجز الخوف من التغير واكتساب المرونة في التعامل مع المستجدات[1].

3. المقاول:

لقد تطور تعريف المقاول بالموازاة مع التطور الاقتصادي، لذا فقد اختلفت التعاريف التي أعطيت له فمصطلح المقاول "Entrepreneur" ظهر في فرنسا خلال القرن السادس عشر وهي كلمة مشتقة من الفعل "Enreprender" والذي معناه باشر، التزم، تعهد، وبالنسبة للغة الانجليزية فإنها تستعمل نفس الكلمة"Entrepreneur" للدلالة على نفس المعنى في اللغة الفرنسية[2].

وعرف القاموس العام للتجارة الذي تم نشره سنة 1723 بباريس كل من المصطلحين السابقين بالشكل التالي:

- "Enreprender": تعني تحمل مسؤولية عمل ما أو مشروع أو صناعة.....إلخ.
- "Entrepreneur": الشخص الذي يباشر عملا أو مشروعا ما، فمثلا بدلا من أن نقول صاحب مصنع نقول مقاول صناعي.

ويمكن تلخيص تعاريف بعض الباحثين كالتالي:

- "Cantillon": المقاول هو صاحب رأس المال الذي يتحمل المخاطر المخاطر الناجمة عن اللايقين البيئة.
- "D.Mc Clelland": المقاول هو الشخص الديناميكي الذي يخوض مخاطر محسوبة.
- "Knight": المقاول هو الذي يتصرف على أساس توقعاته لتقلبات السوق، ويتحمل اللايقين في ديناميكية عمل السوق.

[1] الجودي محمد علي،**مرجع سابق**، ص16.

[2] الجودي محمد علي،**نفس المرجع السابق**، ص20.

وهنا يتفق هؤلاء الباحثون على أن المقاول يقوم بإنشاء مؤسسة أين يعمل في ظل لا يقين البيئة بصفة عامة وتقلبات الأسواق بصفة خاصة، ويتحمل المخاطر الناجمة عن ذلك (مخاطر مالية، جسدية، عائلية، نفسية).

كما عرف من خلال قاموس (Meniam Webster 1988) على أنه الشخص الذي يستطيع تنظيم وإدارة شركته باستخدام مهارته الإدارية.

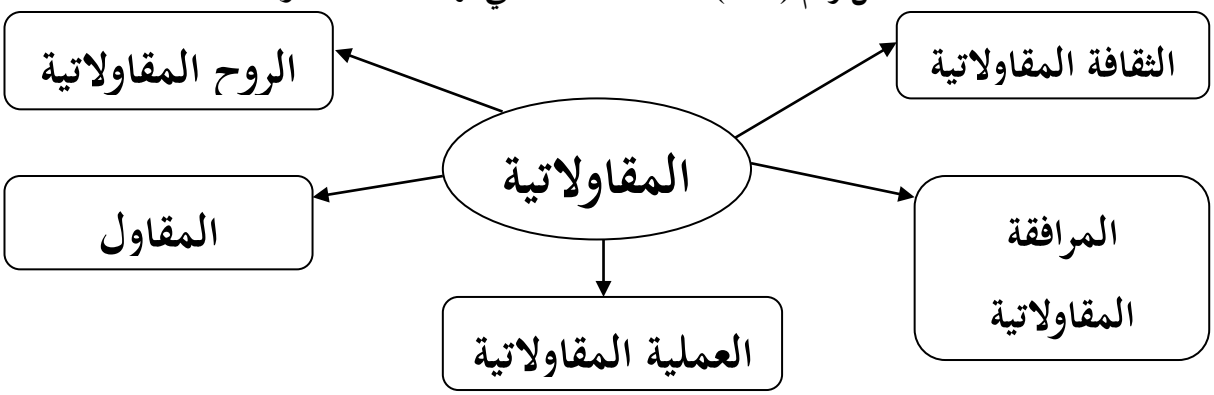
4. العملية المقاولاتية:

لقد تم تقديم مفهوم المقاولاتية سابقا على أنها عملية خلق وإيجاد شيء جديد ذي قيمة مع اعتبار المخاطر والعوائد المصاحبة لهذه العملية من المقاولين أنفسهم، ومن هنا فإنه يمكن تعريف العملية المقاولاتية بأنها القدرة على تعريف وتقييم الفرص، ثم تطوير خطة المشروع المناسبة، ومن ثم تحديد الموارد اللازمة أو المطلوبة لبناء وإدارة المشروع المنبثق، فهذه الأنشطة والإجراءات لا بد و أن تتولد مع انطلاقة أي منظمة ريادية أو مشروع ريادي[1].

5. المرافقة المقاولاتية:

تعرف المرافقة المقاولاتية بأنها عملية ديناميكية التنمية وتطوير مشروعات الأعمال، خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء أو النمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط، وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة[2].

الشكل رقم (1.1): المصطلحات التي لها علاقة بالمقاولاتية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

[1] الجودي محمد علي،**مرجع سابق**، ص17.

[2] الجودي محمد علي ، **نفس المرجع السابق**، ص20.

الفرع الخامس: الفرق بين إنشاء المؤسسات والمقاولاتية

يتضح الفرق بين إنشاء المؤسسات والمقاولاتية من خلال نقاط الاختلاف والتوافق التالية:

الجدول رقم(1.1): الفرق بين إنشاء المؤسسات والمقاولاتية

	نقاط الاتفاق	نقاط الاختلاف
المقاولاتية /إنشاء المؤسسات	_كلا منهما عبارة عن إنشاء مؤسسة بصفة قانونية. _كلا منهما له نسبة مخاطرة. _قد تصبح المؤسسة المقاولاتية مؤسسة نمطية إذا قلدت منتجاتها بشكل واسع، في ظل عدم تطويرها.	_تتسم المقاولاتية بأنها إنشاء مؤسسة غير نمطية، فهي تتميز بالإبداع. _ارتفاع نسبة المخاطرة في المقاولاتية لأنها تأتي بالجديد، وبمعدلات عوائد مرتفعة في حالة قبول المنتج في السوق. _أرباح احتكارية ناتجة عن حقوق الابتكار قبل تقليدها مقارنة بالمؤسسة النمطية التي تطرح منتجات عادية. _تتميز المقاولاتية بالفردية،مقارنة بإنشاء المؤسسات، هذه الأخيرة التي يمكن إنشاؤها مع مجموعة الشركاء، هذا ما يمكن المقاول من ممارسة التسيير بشكل مباشر ومستقل بدل الاعتماد على مجلس الإدارة، وهو ما يسمح له بتجسيد أفكاره على أرض الواقع.

المصدر: صالح مدور، دور المرافقة في تفعيل الروح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي _دراسة حالة دار المقاولاتية لجامعتي بسكرة وورقلة_، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018_2019، ص 10

المطلب الثاني: خصائص وأهداف المقاولاتية

الفرع الأول: خصائص المقاولاتية

تتسم المقاولاتية بأنها إنشاء مؤسسة غير نمطية فهي تتميز بالإبداع:

- ارتفاع نسبة المخاطرة في المقاولاتية لأنها تأتي بالجديد، وبمعدلات عوائد مرتفعة، في حالة قبول المنتج في السوق.
- إمكانية النمو: تمتلك المقاولات قدرة قوية وإمكانية النمو.
- الأهداف الإستراتيجية: إن المشروع المقاولاتي عادة يذهب إلى بعد كبير حيث يرتبط بتطوير السوق.
- تتميز المقاولاتية بالفردية النسبية، المبادرة وتكمن المقاول من ممارسة التسيير بشكل مباشر ومستقل بدل الاعتماد على مجلس الإدارة، وهو ما يسمح له بتجسيد أفكاره على الواقع.
- زيادة متوسط دخل الفرد والتغيير في هياكل الأعمال و المجتمع، تعمل على زيادة متوسط الدخل الفردي.
- تسمح بتشكيل الثروة للأفراد عن طريق زيادة عدد المشاركين في مكاسب التنمية، مما يحقق العدالة في توزيع مكاسب التنمية.
- توجيه الأنشطة في المناطق المستهدفة، تستطيع الدولة الاتجاه المقاولاتي في أعمال معينة، الأعمال التكنولوجيا[1].

الفرع الثاني: أهداف المقاولاتية

يمكن تلخيصها فيما يلي:

- استقطاب الشباب للعمل الحر، والمبادرات الفردية والأعمال المقاولاتية، واستثمار أموالهم وطاقاتهم في مشروعات صغيرة.
- تحقيق المكاسب المالية وتعظيم الربح فهو أهم هدف تسعى إليه المقاولة.
- عامل من عوامل الاستقرار والاقتصادي والاجتماعي خاصة أثناء الأزمات.
- نشر ثقافة المقاولة في الأوساط العلمية.
- الاهتمام أكثر بالعلم والتكنولوجيا.
- العمل على تغيير اتجاهات جميع فئات المجتمع وغرس ثقافة العمل الحر في مختلف مجالاته.
- تنمية القدرات والمواهب وإتاحة الفرص للإبداع.
- توفير فرص أكثر ورؤية أوسع وأشمل للمقاولين.
- السعي إلى إنشاء مشروعات جديدة أو استحداث وحدات إدارية داخل المنشآت.

[1] طارق أحمد المقداد، **إدارة المشاريع الصغيرة: الأساسيات والمواضيع المعاصرة(إدارة المشاريع)**، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، 2010_2011، ص 19.

- تطبيق التجديد الاقتصادي الذي يشمل إعادة التفكير بالوجهات والفرص المتاحة للمنشآت.
- ترقية روح المبادرة: هم رجال الأعمال الذين يتميزون بكفاءة وجرأة، يتحملون المخاطر الكبيرة وذلك في سبيل الاستثمار وابتكار المستقبل[1].

المطلب الثالث: آثار المقاولاتية والعوامل المشجعة لها

الفرع الأول: آثار المقاولاتية[2]

1. الآثار الايجابية للمقاولاتية:

للمقاولة قدرة على المساهمة بشكل فعال في تنمية الدول لأنها قادرة على دعم مناخ المنافسة التي تمثل اللبنة الأساسية في أي تقدم كما تساهم في التخفيف من ظاهرة البطالة كظاهرة اجتماعية خطيرة تهدد أفراد المجتمع.

2. الآثار السلبية للمقاولاتية:

- اتخاذ القرارات عادة ما يتم دون دراسة كافية.
- تأثير الفشل على فرع من فروعها.

الفرع الثاني: العوامل المشجعة للمقاولاتية

تتمثل أهم العوامل البيئية المشجعة عن العمل المقاولاتي في مجموعة من المتغيرات، وفيما يلي تحليل لكل من هذه المتغيرات:

1. **العوامل الاقتصادية:**

وهي الموارد الإعلامية، البشرية، المعرفية، التكنولوجية، المالية والمادية، التي بدونها لا يمكن فعل أي شيء ولا يمكن تحقيق أي شيء، هذه العوامل حتى إذا كانت متداخلة في بداية الأمر، فلا يمكن إنشاء المؤسسة دون القدرة على البحث على الوسائل والموارد والحصول عليها وتعبئتها لمصلحة المشروع، وهناك عوامل أخرى تشكل السياق الاقتصادي تؤثر على النشاط المقاولاتي، فحسب البعض هناك وجود قوي للمؤسسات الصغيرة مع كثافة سكانية مع نمو متزايد وبالتالي إنشاء مؤسسات جديدة واعتمدوا على أعمال

[1] مخلوف صورية، **دور المقاولاتية في التنويع الاقتصادي الجزائري 2010-2018 _دراسة حالة المقاولاتية ودورها في التنويع الاقتصادي ولاية بومرداس_**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2018_2019.

[2] صالح مدور، **مرجع سبق ذكره**، ص11.

grugman الذي أشار إلى علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين الكثافة الصناعية والنمو السكاني من جهة وإنشاء المؤسسات من جهة أخرى[1].

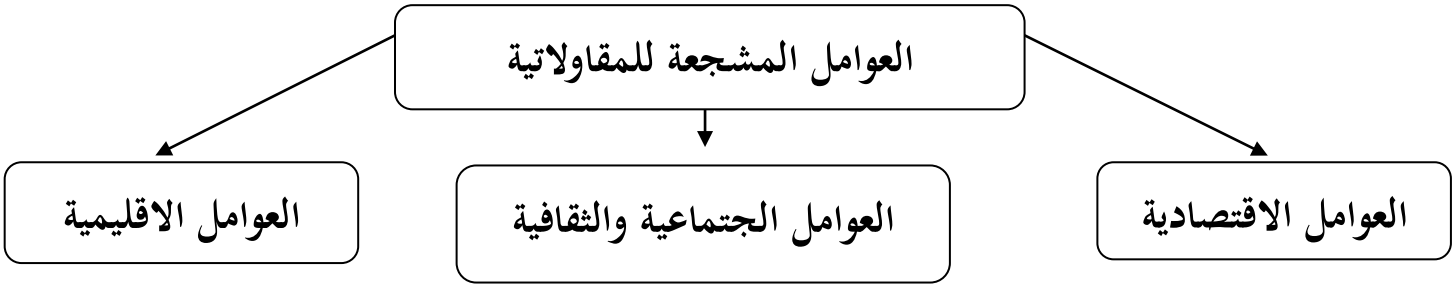
2. **العوامل الاجتماعية الثقافية:**

يتم التركيز هنا بشكل خاص على نظام القيم والمعايير المتبعة في مختلف المجتمعات، فالبيئة الاجتماعية والثقافية غالبا ما تعتبر عامل محدد للتوجه والفعل المقاولاتي، والمقصود بالعوامل الاجتماعية والثقافية هي العوامل المرتبطة مباشرة بمختلف البيئات التي يمكن أن يكون لها تأثيرات ايجابية وسلبية على توجه الأفراد نحو المقاولاتية من بينها العائلة، المدارس، الجامعات، المهن، الدين والعضوية في المجتمع، ولعل أهم العوامل الاجتماعية الثقافية الداعمة للتوجه المقاولاتي حسب بعض الكتاب والباحثين ما يلي: الدين والسلوكيات الاقتصادية، قبول تحمل المخاطرة والفشل، الثقافات الفرعية، العائلات، أنظمة التعليم والتكوين، الخبرة المهنية[2].

3. **العوامل الاقليمية:**

تسلط الجغرافيا الاقتصادية الضوء على حقيقة أن النشاط الاقتصادي لا يظهر في مكان معين بواسطة الصدفة بل بسبب وجود بنية اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، هي التي تشجع وتدعم بروز هذا النشاط، إذن فأهمية الإقليم لا يمكن لإهمالها سواء بالنسبة للمقاول أو بالنسبة للمؤسسة[3].

الشكل رقم (1.2): العوامل المشجعة للمقاولاتية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

[1] محمد العيد عفرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 19_20.

[2] فضيلة بوطورة، **أهمية ودور دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية في نشر الثقافة المقاولاتية**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول التعليم المقاولاتي والابتكار، أيام 10_11 ديسمبر 2018، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، ص48.

[3] محمد العيد عفرون، **مرجع سابق**، ص 20.

المطلب الرابع: الصعوبات التي تواجه المقاولاتية

يواجه نمو وتطور المشروعات المقاولاتية في جميع أنحاء العالم مجموعة من المشكلات التي تتفاوت من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى، وعبر مراحل المشروع ذاته ونذكرها في:

- صعوبة الحصول على التمويل في بدء المشروع، وصعوبة زيادة رأس المال في مراحل التطوير.
- ارتفاع كلفة رأس المال (كلفة الاقتراض والتمويل).
- ارتفاع معدلات التضخم وتأثير ذلك في ربحية المشروع وقدرته على المنافسة.
- منافسة المنتجات المستورة ومنتجات المنظمات الكبيرة في ذات المجال.
- عدم القدرة على إتباع إستراتيجية تسويقية واضحة وشاملة بسبب ارتفاع كلف التسويق.
- عدم ملائمة بعض التشريعات والقوانين[1].
- المشكلات تتعلق بجودة الإنتاج مما يؤثر في القدرة التنافسية.
- ضعف قدرات أصحاب المشروعات المقاولاتية في النواحي المالية والإدارية والتسويقية.
- عدم قناعة أصحاب المشروعات في التدريبات وإمكانية تطوير المهارات.
- ضعف التسويق وعدم القدرة على التجديد وتحديث قنوات التوزيع بصورة مستمرة[2].

[1] مخلوف صورية، **مرجع سبق ذكره**، ص 38.

[2] إيثار عبد الهادي محمد، **دور الريادة منظمات الأعمال في التنمية الاقتصادية**، الملتقى الدولي حول المنظمات الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، الجزائر، نوفمبر 2011، ص ص 17_18.

المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الناشئة

تعتبر المؤسسات الناشئة ركيزة النمو الاقتصادي لأي بلد كونها تمثل مصادر مهمة لتوليد الوظائف، تساهم في حيوية الصناعة من خلال إحياء المنافسة، تنويع الصناعة وكفاءة الاقتصاد بشكل عام، مما يؤدي إلى تحريك عجلة النمو الاقتصادي، فهي مشاريع فتية ذات إمكانيات نمو عالية لذلك هي تختلف عن المؤسسات التقليدية بسبب طبيعتها الإبداعية، إضافة إلى كونها نتيجة للجمع بين النسيج الاقتصادي وروح الصرامة وثقافة المخاطرة.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة وأهميتها

الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة

يرتكب الكثير من الناس الأخطاء في تصنيف المؤسسات الصغيرة وقولبتها على أنها مؤسسات ناشئة لكن ليس عن هذا النوع نتحدث حيث تتميز المؤسسات الناشئة بكونها مؤسسات شابة يافعة وأمامها خياران إما التطور والتحول إلى شركات ناجحة أو إغلاق أبوابها والخسارة[1]، وعليه يمكن تعريف المؤسسات الناشئة على أنها مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، وبغض النظر عن حجم الشركة، أو قطاع أو مجال نشاطها، كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها[2].

تعرف المؤسسات الناشئة اصطلاحا حسب القاموس الانجليزي: على أنها مشروع صغير بدأ للتو، وكلمة "startup" تتكون من جزأين "start" وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و "up" وهو ما يشير لفكرة النمو القوي، وبدأ استخدام مصطلح بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر(capital_risque) ليشيع استخدام المصطلح بعد ذلك، وفي أيامنا الحالية يوجد مصطلح ويعرفه القاموس الفرنسي rousse على أنها "المؤسسات الشابة المبتكرة، في قطاع التكنولوجيات الحديثة"[3].

وفي غياب إجماع حول تعريف موحد حول المؤسسات الناشئة، فإن هذا المفهوم وفقا لمعجم la rousse يشير إلى أنها " تلك المؤسسات الفتية المبدعة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال ومهمتها خلق وتسويق تكنولوجيات جديدة"، ويعرفها الباحث erice reis بأنها تلك المؤسسات التي تهدف إلى تطوير وتوزيع منتج

---

[1] حميسي، **المؤسسات الناشئة مستقبل أيدي الشباب**، موقع:http://WWW.ech haab. Com أطلع علية يوم 21_03_2021.

[2] بن جيمة مريم،**آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 03،2021، ص 521.

[3] بو الشعور شريفة، **دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة startup: دراسة حالة الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2018، ص420.

جديد في ظل درجة عالية من حالة عدم التأكد[1]. فالمؤسسات الناشئة هو مصطلح يطلق على المؤسسات حديثة النشأة من أفكار ابداعية وريادية ذات الاحتمالات الكبيرة للنمو السريع[2].

أما حسب patrick fridenson أن تكون مؤسسة ناشئة لا يتعلق الموضوع بالعمر ولا بالحجم ولا القطاع ولا النشاط، ويجب الإجابة على الأربع تساؤلات التالية:

- نمو قوي محتمل.
- استخدام تكنولوجيا حديثة.
- تحتاج لتمويل ضخم وجمع التبرعات الشهيرة.
- أن تكون متأكد من أن السوق جديد حيث يصعب تقييم المخاطر[3].

وعليه يمكن تعريف المؤسسا الناشئة على أنها مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، وبغض النظر عن حجم المؤسسة أو القطاع أو مجال نشاطها، كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطرة عاليةفي مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحه.

الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الناشئة

إن الاهتمام بالمؤسسات الناشئة يعود إلى الأهمية البالغة لهذا الشكل من المؤسسات ولعل أهميتها تكمن في النقاط التالية[4]:

- استيعاب القدرة الكامنة لدى الأفراد خاصة منهم ذو الكفاءات والمهارات.
- إحداث التوازن الجهوي ذلك أن هذا النوع من المؤسسات سهل الإنشاء في المناطق المنعزلة والنائية.
- تدعيم النسيج الاقتصادي وخلق بعض التكامل لأن المؤسسات الناشئة تنشط في مجالات مختلفة فلاحية وخدماتية ما يجعل الاقتصاد الوطني يتسم ببعض التوازن.

---

[1] علاء الدين بوضياف، **دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد:01، 2020، ص 90.

[2] بورنان وصولي، **الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة_ دراسة حالة الجزائر_**، مجلة البشائر الاقتصادية، 2020، ص 134.

[3] بداوي إيمان، **اعتماد مبادئ إدارة الجودة الشاملة كآلية لدعم و إنجاح المؤسسات الناشئة**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، العدد 11 ، ديسمبر 2020، ص 4.

[4] عبد الله خبابة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013، ص 35.

- تساعد على الاستقرار الاجتماعي لكثير من الأفراد عن طريق خلق مناصب عمل ففي الولايات المتحدة الأمريكية نصف اليد العاملة توظفها هذه المؤسسات.
- تدعيم المؤسسات الكبرى في نشاطها عن طريق ما يعرف بالمناولة.
- تفاعلها المباشر مع المستهلك يجعلها قادرة أكثر على توفير وتلبية رغباته الأساسية.
- الإبداع والأبتكار.
- مساهمة هذه المؤسسات في حماية البيئة لأن العديد منها يعتمد على مخرجات ونفايات المؤسسات الصناعية الكبرى.
- خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني وبالتالي المساهمة في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية[1].

الفرع الثالث: دورة حياة المؤسسات الناشئة

من خلال التعريف المقدم أعلاه قد يتخيل لنا أن ما يميز المؤسسات الناشئة هو النمو المستمر، إلا أن الواقع غير ذلك، فهذه المؤسسات كثيرا ما تتعثر وتمر بمراحل صعبة وتذبذب شديد قبل أن تعرف طريقها نحو القمة،ويمكن القول أن المؤسسات الناشئة تمر بخمس مراحل[2]:

- **المرحلة الأولى**: وتبدأ قبل انطلاق المؤسسة الناشئة، حيث يقوم شخص ما، أو مجموعة من الأفراد بطرح نموذج أولي لفكرة إبداعية أو جديدة أو حتى مجنونة، وخلال هاته المرحلة يتم التعمق في البحث، ودراسة الفكرة جيدا ودراسة السوق والسلوك وأذواق المستهلك المستهدف للتأكد من إمكانية تنفيذها على أرض الواقع وتطويرها واستمرارها في المستقبل، والبحث عن من يمولها، وعادة ما يكون التمويل في المراحل الأولى ذاتي، مع إمكانية الحصول على بعض المساعدات الحكومية.
- **المرحلة الثانية: مرحلة الانطلاق**: في هذه المرحلة يتم إطلاق الجيل الأول من المنتج أو الخدمة، حيث تكون غير معروفة، وربما أصعب شيء يمكن أن يواجه المقاول في هاته المرحلة هو أن تجد من يتبنى الفكرة على أرض الواقع ويمولها ماديا، وعادة ما يلجأ رائد الأعمال في هذه المرحلة إلى ما يعرف بFFF (Friends, Family, Fools)، فغالبا ما يكون الأصدقاء والعائلة هم المصدر الأول الذي يلجأ إليهم المقاول للحصول على التمويل، أو يمكن الحصول على تمويل من قبل الحمقى وهم الأشخاص المستعدين

[1] بن ناصر محمد، **دور حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة_دراسة حالة مشتلة المؤسسات (محضنة بسكرة)_**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015_2016، ص 16.

[2] بو الشعور شريفة، **مرجع سبق ذكره**، ص 421.

للمقامرة بأموالهم إذا صح القول خاصة عند البداية حيث تكون درجة المخاطرة عالية، في هذه المرحلة يكون المنتج بحاجة إلى الكثير من الترويج كما يكون مرتفع السعر، ويبدأ الإعلام بالدعاية للمنتج.

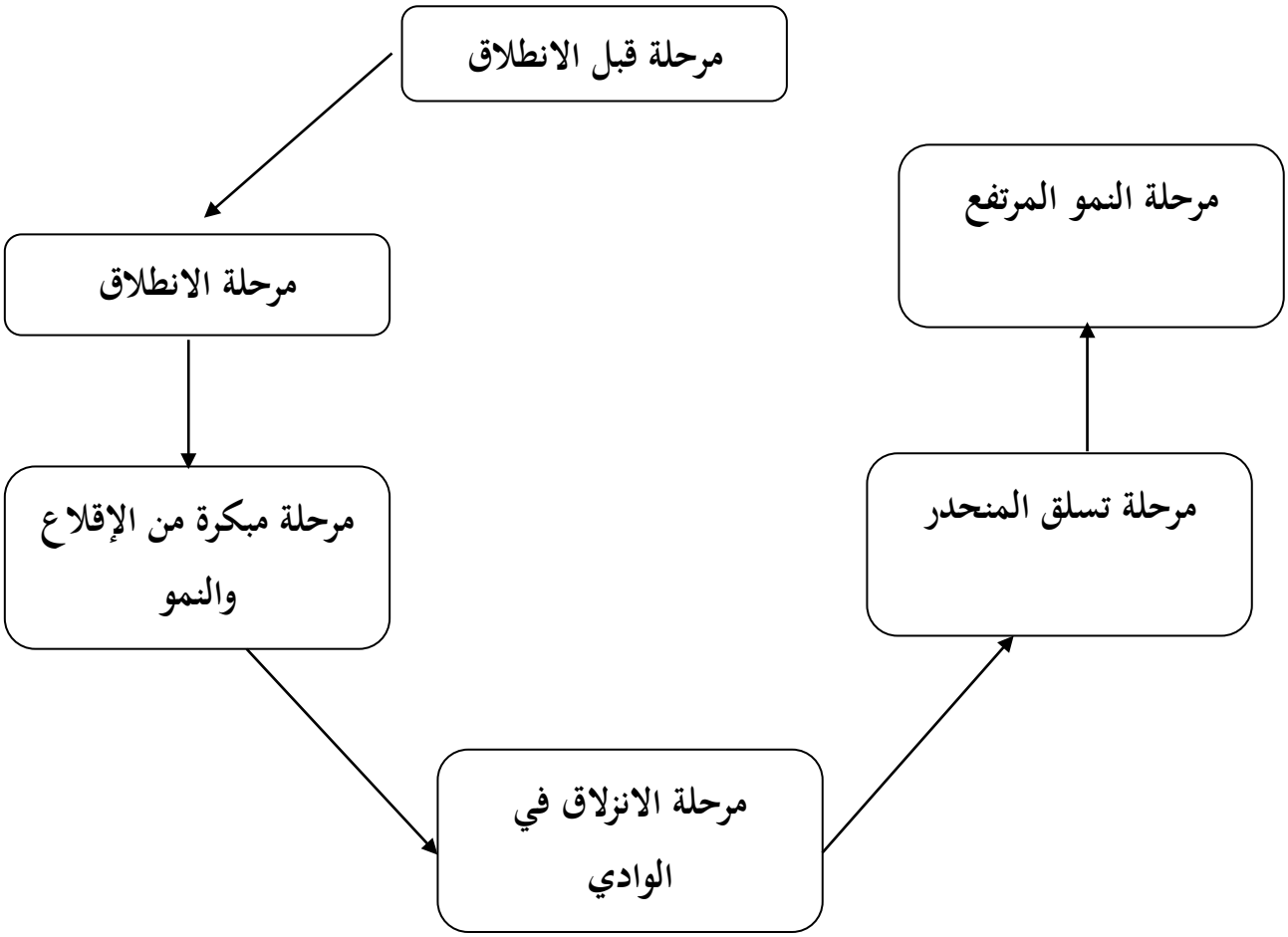
- **المرحلة الثالثة: مرحلة مبكرة من الإقلاع والنمو**: يبلغ فيها المنتج الذروة ويكون هناك حماس مرتفع، ثم ينتشر العرض ويبلغ المنتج الذروة في هاته المرحلة يمكن أن يتوسع النشاط إلى خارج مبتكريه الأوائل، فيبدأ الضغط السلبي حيث يتزايد عدد العارضين للمنتج ويبدأ الفشل، أو ظهور عوائق أخرى ممكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع[1].
- **المرحلة الرابعة: الانزلاق في الوادي**: وبالرغم من استمرار الممولين المغامرين (رأس المال المغامر) بتمويل المشروع إلا أنه يستمر في التراجع حتى يصل إلى مرحلة يمكن تسميتها وادي الحزن أو وادي الموت، وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق في حالة عدم التدارك خاصة وان معدلات النمو في هذه المرحلة تكون جد منخفضة.
- **المرحلة الخامسة: تسلق المنحدر**: يستمر رائد الأعمال في هذه المرحلة بإدخال تعديلات على منتجه وإطلاق إصدارات محسنة، لتبدأ المؤسسة الناشئة بالنهوض من جديد بفضل الاستراتيجيات المطبقة واكتساب الخبرة لفريق العمل، ويتم إطلاق الجيل الثاني من المنتج وضبط سعره، وتسويقه على نطاق أوسع.
- **المرحلة السادسة: مرحلة النمو المرتفع**: في هاته المرحلة يتم تطوير المنتج بشكل نهائي ويخرج من مرحلة التجربة والاختبار، وطرحه في السوق المناسبة، وتبدأ الشركة الناشئة في النمو المستمر ويأخذ المنحنى بالإرتفاع، حيث يحتمل أن 20% إلى 30% من الجمهور المستهدف قد اعتمد الابتكار الجديد، لتبدأ مرحلة اقتصاديات الحجم وتحقيق الأرباح الضخمة[2].

والشكل التالي يبين هذه المراحل بوضوح:

[1] بو الشعور شريفة، **نفس المرجع السابق**، ص 422.

[2] بن جيمة مريم، **مرجع سبق ذكره**، ص 523.

الشكل رقم (1.3): دورة حياة المؤسسات الناشئة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

الفرع الرابع: الفرق بين المؤسسة الناشئة والمؤسسة التقليدية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. الفرق بين المؤسسة الناشئة والمؤسسة التقليدية

أن تكون مؤسسة ناشئة هو وضع مؤقت، إما بسبب عدم تحقيق نموذج الأعمال وبالتالي فإن المؤسسة الناشئة تفشل أو تختفي، أو بسبب أنها نجحت وتم امتصاصها أو تحولها إلى مؤسسة كلاسيكية أو تقليدية تقريبا. والتحول من مؤسسة ناشئة إلى مؤسسة كبيرة، يعبر عن اللحظة التي يقرر فيها "النمو" مستقبل المؤسسة الناشئة.

ويمكن حصر نقاط الاختلاف فيما يلي[1]:

[1] بو الشعور شريفة، **مرجع سابق**، ص ص 422_423.

- يمكن أن يكون هناك تشابه بين دورة حياة المؤسسة الكلاسيكية تمر بمرحلة انطلاق، نمو، ثم نضج وبعدها تبدأ في التراجع، بينما المؤسسات الناشئة تمر بسلسلة من التراجع والتقدم الغير قابل للتنبؤ في المرحلة ما بين الانطلاق والنمو، وبمجرد ما تصل إلى مرحلة النضج ستستمر في الارتفاع والنمو.
- المؤسسة الناشئة تقدم منتجها لسوق جد كبير على عكس المؤسسات الكلاسيكية.
- المؤسسة الناشئة بالرغم من الخطر المرتفع المرتبط بها فإن المستثمرين يقومون بالاستثمار في هذا النوع من المؤسسات بالموازنة بين العائد الضخم المحتمل في حال نجاح المشروع، بينما المؤسسات الكلاسيكية يتوجه المستثمر لسوق تنخفض فيه درجة عدم التأكد وتحقيق أرباح عادية.
- أيضا هناك اختلاف في مصادر التمويل حيث تعتمد المؤسسة الناشئة على المستثمر الملاك، المستثمر المغامر، أو رأس المال المخاطر نظرا لإحجام البنوك على تمويل هذا النوع من المشاريع عالية المخاطر بينما تحصل المؤسسات الكلاسيكية على التمويل من القروض البنكية أو المنح الحكومية.

2. الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر الكثير أن المؤسسات الناشئة هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكن هذا الاعتبار خاطئ، فبحسب ما يراه "بيتر دراكر" فإن المؤسسات الناشئة بمفهومها العلمي تتميز بأربعة صفات تجعلها مختلفة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تتلخص هذه الصفات فيما يلي[1]:

[1] عصام عمر الجمل، **معوقات الشركات الناشئة: من وجهة نظر أصحابها**، مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، كلية الاقتصاد، جامعة مصراتة، ليبيا، 21 سبتمبر 2019، ص 167.

الجدول رقم (1.2): مقارنة المؤسسات الناشئة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

البيان	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المؤسسات الناشئة
مقدار خلق الثروات	تهدف إلى توليد دخل مستمر ومرضي لصاحبه يتجاوز ويكون أفضل من التوظيف التقليدي.	تهدف إلى إنشاء ثروة مستمرة ودائمة يتجاوز مداها الأحلام البسيطة إلى بناء الثراء الكبير.
سرعة بناء الثروة	تبني ثروتها عادة عبر حياة صاحبها وفق وقت زمني طويل، فالمشروع الصغير يبقى عادة مدة طويلة وهو على حاله مشروعا صغيرا، وقد لا يتطور في الظروف العادية.	تحقق الثروة الريادية لرائد الأعمال خلال زمن قياسي في حياته العملية لا تتجاوز عادة خمس إلى عشر سنوات.
المخاطر	تنشد الأمان والتقليدية وتبتعد عن المخاطرة إذ أنها ذات تقليد مشابه لكثير من غيرها من المشروعات الصغيرة.	تتميز بالمخاطرة العالية، وهي الثمن الذي يتوقع لرائد الأعمال أن يدفعه مقابل الثراء، وبغير المخاطرة فإن الريادة تزول وتكون مشروعا صغيرا.
الابتكار والإبداع	لا تلزم أي إبداع أو ابتكار بل أنها تعتمد على تقليد الآخرين مع شيء بسيط من الاختلاف لا يرقى إلى مستوى الابتكار والإبداع.	تتصف بالابتكار والإبداع وتحويل تلك الأفكار إلى منتجات وخدمات مربحة، وهي أكثر بكثير مما يمكن أن تتصف به المشروعات الصغيرة.

المصدر: عصام عمر الجمل، معوقات الشركات الناشئة: من وجهة نظر أصحابها، مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، كلية الاقتصاد، جامعة مصراتة، ليبيا، 21 سبتمبر 2019، ص 167.

3. الوظائف الأساسية لمؤسس المؤسسة الناشئة:

يجب على مؤسس المؤسسة الناشئة القيام بالوظائف التالية وإلا فلا يمكن أن يطلق عليه اسم مؤسس مؤسسة ناشئة، والتي هي كالتالي[1]:

- توفير رؤية لمنتج بالإضافة لمجموعة من الميزات الخاصة به.
- الوصول إلى مجموعة من المعلومات حول جميع عناصر نموذج الأعمال الذي سوف يتم استخدامه مع هذا المنتج مثل:
  - من هم العملاء؟
  - ما هي قنوات التوزيع؟
  - كيف يمكننا بناء وتمويل المؤسسة؟
- التأكد من صحة نموذج الأعمال من خلال معرفة ما إذا كان العملاء يتصرفون كما يتنبأ النموذج الخاص به الذي توصل إليه[2].

4. ركائز المؤسسة الناشئة:

- **معرفة الذات:**

الشركات الناشئة تمر بمرحلة البحث عن الذات، من زاوية نظر تجارية نطلق عليها "مرحلة الركود" حيث يبلغ حجم الإيرادات صفر إلى جانب ندرة العملاء، السبب وببساطة أنها تحمل منتج/ خدمة غير مرغوبة(بعد). وعليه يكمن التحدي في تحديد العملاء المحتملين والوصول إليهم. إقناعهم بشراء المنتج أو استعمال الخدمة إلى غاية تحويلهم من عميل وفي وصالح كمادة تسويقية مستقبلا لغاية نمذجة صيغة مناسبة تستفتح بها السوق بجدارة، تحكمها السيرورة المؤقتة وحجم الجهود المحاطة بالفريق العامل من طاقة فكرية وبذل مالي مكثف بغية تقديم منتج يحقق رغبة.

- **النمو السريع:**

المؤسسات الناشئة مصممة لتنمو بسرعة حالما تعثر على نموذج عملها التجاري الأنسب، إذ تقدر إحدى أشهر مسرعات الأعمال أمثال "ycombinator" معدل النمو المطلوب لأي مؤسسة ناشئة ما يعادل 5%

---

[1] بداوي إيمان، **اعتماد مبادئ إدارة الجودة الشاملة كآلية لدعم وإنجاح المؤسسات الناشئة**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، العدد 11، ديسمبر 2020، ص ص 4_5.

[2] موقع: **https://www.alrab7on.com** ، أطلع عليه يوم: 29 فيفري 2021.

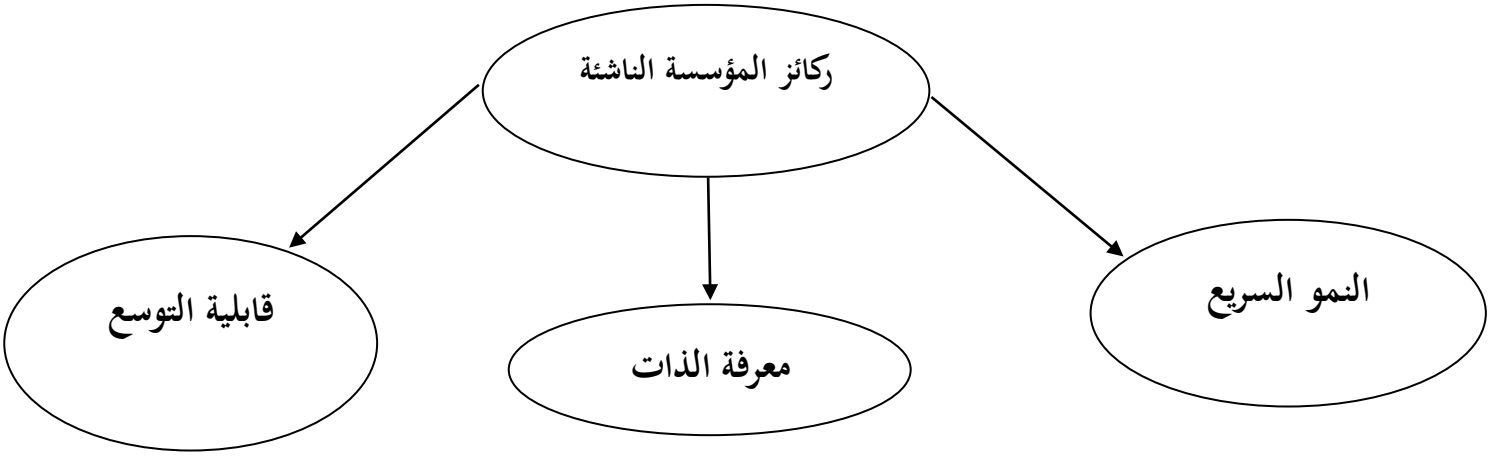
إلى 7% أسبوعيا، فتسريع الفجوة الزمنية بين منتج/ خدمة/ مفهوم غير مرغوب إلى تحديد جمهور وإقناع عملاء وتحقيق مبيعات متضاعفة هو ما يضمن ما نطلق عليه مرحلة النمو السريع[1].

- **قابلية التوسع:**

يقصد بمصطلح "scalability" الإنجليزي "قابلية التوسع" كخاصية أساسية مرتبطة بالنمو السريع الذي يمكن أن تشهده المؤسسة الناشئة خلافا للمؤسسات الكلاسيكية، تتكيف المؤسسة الناشئة وتزيد من أدائها وفعاليتها في تغطية الأعداء المتزايدة والضخمة للعملاء ومواجهة التحديات المتنامية لسوق العمل بخدمة متطلباته أن هذه القابلية للتوسع تصاحب نمو النطاق الميداني والربحي دون إحداث تغييرات عميقة في نموذج العمل التجاري.

وهي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (1.4): ركائز المؤسسة الناشئة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

[1] بداوي إيمان، **مرجع سابق**، ص 5.

المطلب الثاني: خصائص ومميزات المؤسسات الناشئة

الفرع الأول: خصائص المؤسسات الناشئة

تتميز المؤسسات الناشئة بمجموعة من الخصائص تشكل بعضها نقاط قوتها وتشكل الأخرى نقاط ضعفها وهي كالتالي:

1. نقاط القوة:

تلعب المؤسسات الناشئة دورا كبيرا في تنمية أي بلد بغض النظر عن مدى تقدم اقتصاده، وذلك بمساهمتها في خلق مناصب الشغل والتنمية المحلية، وبخلق نسيج صناعي إلى جانب الشركات الكبيرة في إطار المقاولة من الباطن، ...لذا بادرت العديد من الدول إلى تشجيع الاستثمار في هذا النوع من المشاريع، وذلك بغية تحقيق أهداف إستراتيجية تضمنها ميزات المشاريع الناشئة صغيرة الحجم التي نذكر من بينها[1].

- **توازن هيكل النشاط الإنتاجي:**

يعاني هيكل النشاط الإنتاجي في معظم الدول النامية، من خلل في هيكل الاقتصاد الوطني بسبب غياب قاعدة قوية من صناعات صغيرة ومتوسطة يستند عليها، وبما أن كثرة عدد الصناعات الصغيرة بإمكانها إحداث التنويع والترويج للأنشطة الكبرى، فمن الضروري وضع استراتيجيات لإصلاح هذا الخلل وتوسيع قاعدة المؤسسات الناشئة القابلة للتطوير والإنتاج.

- **دعم المؤسسات الناشئة:**

للمؤسسات الناشئة دور داعم لكل النشاطات الاقتصادية وخاصة الشركات الصناعية الكبرى، وذلك بتوفير المنتجات الوسيطية الضرورية لنشاط هذه الأخيرة التي تقوم أيضا بإخراج بعض من وظائفها لتقوم بها المؤسسات الناشئة نيابة عنها، بالإضافة إلى تكوين عمال غير مؤهلين وإكسابهم مهارات وخبرات، لتتمكن الشركات الكبيرة لاحقا من توظيفهم والاستفادة من المهارات التي اكتسبوها بالمؤسسات الناشئة.

- **توفير فرص العمل الحقيقية المنتجة ومكافحة مشكلة البطالة:**

تتميز المؤسسات الناشئة بقدرتها العالية على توفير فرص العمل، إضافة إلى أن تكلفة فرصة العمل المتولدة في المؤسسة الناشئة تكون منخفضة، فضلا عن قدرتها العالية في استيعاب وتوظيف العمالة نصف الماهرة أو حتى غير الماهرة.

---

[1] محمد سبتي، **فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة _دراسة حالة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة(FINALEP)_**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008_2009، ص 11.

- **استثمار المدخرات المحلية الصغيرة:**

قدرتها على توظيف المدخرات الصغيرة بدلا من بقائها مكتنزة أو موظفة في مجالات لا تخلق قيمة مضافة، وذلك يرجع إلى الصغر النسبي لرأس المال اللازم لإطلاقها، مما يمنح للأفراد الفرص لإحداث تراكم رأسمالي لتطوير المجتمع، ونقل الأفراد من شريحة أقل دخلا إلى شريحة أعلى دخلا، لذا تعتبر المؤسسات الناشئة هي الأقدر على إحداث هذا التراكم الرأسمالي والتحول الاجتماعي.

- **المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات:**

تمكن تنمية المؤسسات الناشئة من إنتاج متطلبات السوق المحلي، مما يساهم في لإحلال الواردات، وقد تتمكن أيضا من تنمية الصادرات، وبالتالي توفير نقد أجنبي من خارج عائدات الطبيعة (زراعة ومحروقات) بالنسبة للاقتصاديات الريعية[1].

- **نشر القيم الصناعية الإيجابية:**

تساهم المؤسسات الناشئة في تعميق ونشر القيم أو المبادئ الصناعية والتنظيمية الإيجابية كإدارة الوقت، الجودة، الإنتاجية، الكفاءة، الفاعلية، تقسيم العمل، المبادرة والابتكار.

- **المساهمة في تحقيق إستراتيجية التنمية المحلية:**

تضع دول عديدة خططا للتنمية المحلية، وذلك بهدف توزيع السكان على أكبر مساحة ممكنة وتخفيف الضغط على المدن الكبيرة، ولتحقيق هذا، يتوجب تأمين الشروط التالية: فرص عمل جديدة، سلع وخدمات وأماكن للسكن. ومن الواضح أن المؤسسات الناشئة وخصوصا الصناعية منها تمثل آلية ضرورية لهذه الأنشطة وتساهم في تنمية المناطق المعنية، نظرا لإمكانية تمركزها بالمدن الصغيرة.

أما إذا كانت هذه المؤسسات مبتكرة وتحمل مضمونا تكنولوجيا معتبرا، فإن آثارها على الاقتصاديات الوطنية تكون أوضح وأحسن. فالمشاريع الناشئة المبتكرة، التي تعمل عادة في قطاعات عالية التكنولوجية، والتي تمتلك استعدادات عالية النمو، لعبت في العشريات والسنوات الماضية دورا محوريا في زيادة الإنتاجية والحفاظ على التنافسية، وذلك باستخدام تقنيات إنتاجية حديثة حسنت من جودة المنتجات وقللت من التكاليف، وأيضا بتبنيها للإستراتيجية التكنولوجية التي أكسبتها ميزة تنافسية مقارنة بمنافسيها[2].

---

[1] محمد سبتي، **نفس المرجع السابق**، ص ص 11_12.

[2] محمد سبتي، **نفس المرجع السابق**، ص 12.

2. **نقاط الضعف:**

رغم الأهمية الكبيرة التي تمثلها المؤسسات الناشئة، ونقاط القوة التي تتميز بها، إلا أنها تتصف بخصائص تشكل تشكل نقاط ضعفها وعوائق تعترض إنشائها، نموها، نجاحها وبقائها، لعل أبرز هاته الخصائص ما يلي[1]:

- محدودية وعدم القدرة على اختيار وصياغة إستراتيجية العمل.
- عدم قدرتها على تكوين شبكة فعالة للتوزيع، بسبب قلة وضعف إمكانياتها.
- ضعف شهرتها وعدم معرفة شريحة كبيرة من الجمهور بوجودها، خاصة المتعاملين الاقتصاديين من زبائن، موردين، بنوك...ما يفقدها عنصر الثقة، وبالتالي عدم الإقبال على التعامل معها.
- صعوبة بلوغها الموارد التمويلية لعدة أسباب، لعل أبرزها: ضعف هيكلها التمويلي، قلة الضمانات، غياب الماضي المالي لتلك الحديثة منها.
- لا يمكنها صغر حجمها من الاستفادة من اقتصاديات الحجم.

والجدول الآتي يوضح هذه النقاط باختصار:

[1] نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجد، بيروت، 2007، ص97.

الجدول رقم (1.3): خصائص المؤسسات الناشئة

نقاط القوة	نقاط الضعف
– توازن هيكل النشاط الربحي. – دعم المؤسسات الناشئة. – توفير فرص العمل الحقيقية المنتجة ومكافحة مشكلة البطالة. – استثمار المدخرات المحلية الصغيرة. – المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات. – نشر القيم الصناعية الإنتاجية. – المساهمة في تحقيق إستراتيجية التنمية المحلية.	– محدودية وعدم القدرة على اختيار وصياغة إستراتيجية العمل. – عدم قدرتها على تكوين شبكة فعالة للتوزيع، بسبب قلة وضعف إمكانياتها. – ضعف شهرتها وعدم معرفة شريحة كبيرة من الجمهور بوجودها، خاصة المتعاملين الاقتصاديين من زبائن، موردين، بنوك.....ما يفقدها عنصر الثقة، وبالتالي عدم الإقبال على التعامل معها. – صعوبة بلوغها الموارد التمويلية لعدة أسباب من أبرزها ضعف هيكلها التمويلي، قلة الضمانات، غياب الماضي لتلك الحديثة منها. – لا يمكنها صغر حجمها من الاستفادة من اقتصاديات الحجم.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق.

الفرع الثاني: مميزلت المؤسسات الناشئة

تتميز المؤسسات الناشئة بمجموعة من الميزات من بينها ما يلي[1]:

– مؤسسات حديثة العهد.

– مؤسسات شابة يافعة وأمامها خياران .

– مؤسسات لديها الفرصة للنمو التدريجي والمتزايد.

[1] بوعنيني سميحة، **دراسة تقييمية لواقع تمويل وتنشيط المؤسسات الناشئة في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 03، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، 2020، ص 170.

- مؤسسات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها.
- مؤسسات تتطلب تكاليف منخفضة.
- مؤسسات تتميز بنقص الموارد.
- مؤسسات تتطلب تكاليف للبحث والتطوير والابتكار.

ويمكن شرحها كالتالي[1]:

- **مؤسسات حديثة العهد:** نعم هي كذلك، يرتكب الكثير من الناس أخطاء في تصنيف الشركات الصغيرة وقولبتها على أنها مؤسسات ناشئة، لكن ليس عن هذا النوع ما نتحدث اليوم.
- **تتميز المؤسسات الناشئة بكونها مؤسسات شابة يافعة وأمامها خياران:** غما التطور والتحول إلى شركات ناجحة، أو إغلاق أبوابها والخسارة.
- **مؤسسات أمامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد:** من إحدى السمات التي تحدد معنى المؤسسة الناشئة هي إمكانية نموها السريع وتوليد أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل.

بكلمات أخرى، إن المؤسسة الناشئة هي المؤسسة التي تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة أي زيادة الإنتاج والمبيعات من دون زيادة التكاليف، كنتيجة على ذلك، ينمو هامش الأرباح لديها بشكل يبعث على الدهشة.

وهذا يعني أن المؤسسات الناشئة لا تقتصر بالضرورة على أرباح أقل لأنها صغيرة، بل على العكس، هي مؤسسات قادرة على توليد أرباح كبيرة جدا.

- **مؤسسات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها:** تتميز المؤسسات الناشئة بأنها مؤسسة تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة، وإشباع لحاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية.

يعتمد مؤسسو المؤسسات الناشئة على التكنولوجيا للنمو والتقدم، والعثور على التمويل من خلال المنصات على الإنترنت ومن خلال الفوز بمساعدة ودعم من قبل حاضنات الأعمال.

- **مؤسسات تتطلب تكاليف منخفضة:** يشمل معنى المؤسسة الناشئة على أنها مؤسسة تتطلب تكاليف صغيرة جدا بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها، وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع وفجائي بعض الشيء، ومن الأمثلة على المؤسسات الناشئة نذكر "أمازون"، "أبل"، "جوجل"، "مايكروسوفت"، ...الخ[2].

---

[1] مصطفى بورنان، مرجع سبق ذكره، ص 133.

[2] مصطفى بورنان، **نفس المرجع السابق**، ص 134.

المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الناشئة

يمكن التعرض لمصادر دعم وتمويل المؤسسات الناشئة على النحو التالي[1]:

1. مصادر التمويل من وجهة نظر التنمية الاقتصادية والمؤسسة الاقتصادي:

يمكن أن نميز في مصادر التمويل من وجهة نظر التنمية الاقتصادية نوعين مصادر محلية تعمل على تمويل المؤسسات الناشئة من المدخرات الوطنية ومصادر خارجية على شكل استثمار أجنبي مباشر أو إعانات مالية أو هبات ومساعدات دولية، أما فيما يخص مصادر التمويل من وجهة نظر المؤسسة الاقتصادية ويقصد بها جميع الموارد التي تستخدمها المؤسسة لتمويل دورة الاستثمار أو الاستغلال.

2. مصادر التمويل بالصيغة الإسلامية:

ويقصد بها تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الشريعة الإسلامية.

3. مصادر التمويل الحديثة:

تعتبر هذه المصادر حديثة بالنسبة للدول النامية، أما الدول المتقدمة فقد استخدمت هذه الطرق منذ عدة سنوات، ومن بين أهم هذه المصادر نجد قرض الإيجار ورأس مال المخاطر واستغلال حقوق الملكية كطريقة تمويل وضمان وتقييم الائتمان كآليات مساعدة في زيادة إمكانية المؤسسات الناشئة على تمويل ما يتوافق مع خصائصها[2].

كما يمكن تصنيفها إلى مصادر رسمية وغير رسمية كالتالي[3]:

- **مصادر غير رسمية:** وذلك من خلال القنوات التي تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة، كالاقتراض من الأهل والأصدقاء ومدينو الرهونات.
- **مصادر رسمية:** وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمية وتتمثل في الجهات التالية:

البنوك التجارية (التمويل المصرفي): حيث يقوم البنك بتقديم قروض للمؤسسات لسد حاجاتها التمويلية مقابل حصول البنك على فائدة مقابل هذا القرض وهذا وفق شروط وضمانات متفق عليها بين

---

[1] عادل مختاري، **آليات دعم المؤسسات الناشئة كأحد الحلول لمحاربة البطالة _دراسة حالة الجزائر_**، مجلة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2021، ص 380.

[2] عادل مختاري، نفس المرجع السابق، ص 381.

[3] بومود إيمان، **بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطةأحدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات _دراسة حالة الجزائر والدول النامية_، جامعة محمد خيضر،بسكرة، الجزائر، 2019 ، ص 4.

الطرفين وتنقسم هذه القروض إلى قروض استغلالية قصيرة المدى وقروض استثمارية طويلة المدى وغالبا القروض الاستغلالية هي الأكثر استعمالا لمواجهة احتياجات المؤسسات الناشئة الآنية.

- **الهيئات والمؤسسات المتخصصة:** أحيانا تدخل القروض الممنوحة من طرف هذه الهيئات والمؤسسات الخاصة ضمن القروض البنكية إلا أن مصدرها ليس البنوك وإنما جهات متخصصة في دعم المؤسسات الناشئة فقد تكون حكومية أو شبه حكومية أو غير حكومية ويكون من أبرز أهدافها التنمية الاقتصادية وهدفها الأساسي ليس الربحية وإنما المصلحة العامة ويكون نشاطها الأبرز منصب في تقديم الدعم للمؤسسات الناشئة[1].
- **التمويل عن طريق رأس المال المخاطر:** هو عبارة عن أسلوب أو تقنية لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة شركات رأس المال المخاطر، وهي تقنية لا تقوم على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي بل تقوم على أساس المشاركة، حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من ضمان العائد ولا مبلغه وبذلك فهو يخاطر بأمواله، ولهذا نرى بأنها تساعد أكثر المؤسسات الناشئة الجديدة أو التوسعية التي تواجه صعوبات في هذا المجال، في هذه التقنية يتحمل المخاطر (المستثمر) كليا أو جزئيا الخسارة في حالة فشل المشروع الممول، ومن أجل التخفيف من حدة هذه المخاطر فإن المخاطر لا يكتفي بتقديم النقد فحسب بل يساهم في إدارة المؤسسة بما يحقق تطورها ونجاحها[2].
- **التمويل عن طريق السوق المالي (البورصة):** ويكون إما عن طريق التمويل بإصدار أسهم عادية أو ممتازة يعتبر من قبيل المشاركة في رأس المال، أو عن طريق التمويل بإصدار السندات فهو تمويل بالمديونية طويلة الأجل[3].

المطلب الرابع: الأسباب والعوامل المؤثرة على نجاح وفشل المؤسسات الناشئة

تميل أغلب الدراسات لتقسيم النماذج النظرية لتحليل بقاء المؤسسات الناشئة إلى ثلاث أو أربع أبعاد، في هذه اعتمدنا على النموذج النظري الثلاثي الأبعاد، والذي ورد في عدد من الدراسات السابقة، ويندرج ضمن كل

---

[1] بن جيمة مريم، **مرجع سبق ذكره**، ص 526.

[2] عبد الرحمن، **رأس المال المخاطر ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر_ دراسة حالة شركة SOFINANC** ، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، 2019، ص 17.

[3] حنفي، **أساسيات الاستثمار والتمويل**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، 2000، ص 540.

بعد من الأبعاد الثلاثة مجموعة من المتغيرات التي تؤثر على بقاء المؤسسة الناشئة، والتي ورد ذكرها أيضا في الأدبيات والدراسات السابقة، نستعرضها فيما يلي:

1. **تأثير خصائص شخصية المقاول على بقاء المؤسسة الناشئة:**

تصنف عوامل شخصية المقاول في العادة إلى ثلاث مجموعات: دوافع المقاول ورأسماله البشري العام وخبرته المهنية.

- **تأثير جنس المقاول على البقاء:** ربطت العديد من الدراسات بين متغير الجنس وبقاء المؤسسات الناشئة، وحسب الباحثين فإنه ستتاح للنساء فرص أقل للتجارب ذات الصلة، وشبكات دعم أقل، وصعوبة أكبر في تجميع الموارد، هذا يزيد من احتمال تعثرها، ومن جهة أخرى تشير مجموعة أخرى من الباحثين إلى أن المؤسسات النسائية لا تفشل أكثر من غيرها فيما يتعلق بالبقاء على قيد الحياة[1].
- **تأثير المؤهل العلمي للمقاول على البقاء:** يساهم مستوى التعليم بشكل إيجابي في أداء المؤسسة، يفترض أن التعليم مرتبط بالمعرفة والمهارات وقدرة حل المشكلات والانضباط والتحفيز والثقة بالنفس، التي تمكن المقاول من مواجهة المشاكل، كما أن هناك اختلاف في نسبة الوفيات، حسب خصائص المقاولين فمثلا في حالة كون المنشئ هو خريج جامعي فإن عدد المؤسسات التي تتمكن من البقاء لأكثر من ثلاث سنوات يرتفع إلى النصف، كلما كان المستوى التعليمي أعلى كلما زادت فرصة نجاح المؤسسة.
- **تأثير وضع المقاول قبل الإنشاء على البقاء:** الأفراد الذين كان اختيارهم لإنشاء المؤسسات طواعية وعن عمد يفترض أن فرص نجاحهم وبقاء أعمالهم أعلى، في المقابل أولئك الذين أجبروا على بدء مشاريعهم الخاصة لأنهم يفتقرون إلى العمل أو كسب لقمة العيش لهم إرادة ضعيفة وبالتالي فإن فرص بقاء ونجاح أعمالهم أقل.
- **تأثير وجود محيط المقاول على البقاء:** إن الانتماء لعائلة فيها والدين مقاولين، يوفر هذا بيئة تعليمية تعطي دروسا مهمة حول الصعوبات المتوقعة والمهارات اللازمة لبدء وإدارة المؤسسة، يمكن أن يتعلم الأطفال كيفية إدارة أعمالهم بفعالية لذلك قد يكونون أكثر وعيا بالتحديات التي سيتعرضون لها ويكونون أكثر استعدادا وأقل إحباطا عند ظهور هذه المشكلات، لذا فوجود حاشية مقاولة يمثل رصيدا لاستدامة

[1] ياسين تليلي، **دراسة استكشافية للعوامل المؤثرة على نجاح وفشل المؤسسات الناشئة في الجزائر_دراسة حالة لولاية ورقلة_**، مجلة الباحث، العدد 20، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2020، ص 780.

المؤسسة فيما بعد، كما يمكن للشبكات الاجتماعية والشخصية (العائلة) تسهيل الوصول إلى أنواع مختلفة من المعرفة (تقنية، مقاولاتية، متخصصة)وبالتالي تساهم في نجاح المؤسسات الناشئة.

❖ **تأثير الدوافع المقاولاتية على البقاء:** يعتمد النجاح على رغبة الناس في أن يصبحوا مقاولين، فتترجم هذه الرغبة إلى دافع لإنشاء مؤسسة وهو واحد من أهم العوامل التي تؤثر على نجاحها، وأن الدوافع وسلوكيات البوم ستؤثر على مستقبل المؤسسة، الذين ينجحون في أعمالهم هم أولئك الذين يؤمنون بها بشكل أكبر، كما تؤكد الدراسات أهمية الحوافز النفسية والاجتماعية عند المقاولين الجدد (الرغبة في الاستقلالية، الرغبة في إدارة مؤسسته الخاصة.....)، فزيادة الدوافع المقاولاتية لديهم، تزيد من احتمال بقاء مؤسساتهم[1].

2. تأثير خصائص المؤسسة الناشئة على بقائها:

الخصائص التنظيمية للمؤسسات الناشئة هي تفسير آخر لنجاحها أو فشلها، حيث تتفق معظم الأبحاث على أن حجم المؤسسة المنشأة حديثا ومواردها المالية من العوامل الرئيسية المحددة لنجاحها.

❖ **تأثير تشابه النشاط على البقاء:** إطلاق المقاولين لمؤسسات ذات صلة وثيقة بنشاطهم في السابق حيث قد اكتسبوا ذخيرة من المهارات ذات الصلة والمناسبة، تمكنهم من تكوين علاقات مع الموردين والموزعين والعملاء، مما يعزز قدرتهم على الحصول على الائتمان وتطوير المبيعات وتحقيق أشكال أخرى من التعاون، كذلك تتيح لهم الوصول إلى شبكات المعلومات، تحديد نقاط الضعف، ودرجة أعلى من التطور الإداري تساعده مستقبلا في مؤسسته الناشئة، كما تساهم الخبرة المهنية في نجاح المؤسسات الناشئة خاصة عندما يكون هناك تشابه بين المؤسسة الجديدة والمؤسسة التي عمل فيها المقاول سابقا.

❖ **تأثير حجم رأس المال عند الانطلاق على البقاء:** حجم رأس المال والتمويل الكافي في السنوات الثلاث الأولى هو ضمان لاستمرارية تطوير المؤسسة وحمايتها من الأحداث غير المتوقعة، فزيادة رأس المال المستثمر في البداية له تأثير بشكل إيجابي على بقاء المؤسسة، وكلما زادت الوسائل والمعدات لدى المؤسسة عند انطلاق نشاطها، فإن هذا يزيد فرص بقائها، لأن تخصيص أكبر لرأس المال يسمح باستراتيجيات أكثر طموحا.

❖ **تأثير الموقع الجغرافي على البقاء:** إن متغيرات الموقع (في الريف أو المدينة) وعدد المنافسين فيها له أهمية بالنسبة لتفسير بقاء المؤسسة ونجاحها، إن تنوع الموارد وتشتتها وتوافرها التي هي من تحدد الفوائد المرتبطة

[1] ياسين تليلي، **نفس المرجع السابق**، ص 780.

بطبيعة الموقع الجغرافي للمؤسسة الناشئة، بسبب ندرة الموارد يفترض أن خطر وفيات المؤسسات الناشئة أعلى في المناطق الريفية من الحضرية.

❖ **تأثير الدعم العمومي على البقاء:** تختلف نتائج تقدير فعالية البرامج الحكومية لمساعدة المؤسسات الناشئة من دراسة إلى أخرى، قارن الباحثون احتمالات الفشل للمؤسسات التي تتلقى المساعدات، توصلوا إلى استنتاج أن احتمال فشل المؤسسات التي تتلقى المساعدة يتزايد بمرور الوقت، في حين ينخفض لدى المؤسسات الأخرى، إن الدعم العمومي لم يعد يساهم في إطالة عمر المؤسسات الناشئة زيادة نموها، بل أكثر من هذا فإن له تأثير سلبي، يفترض أن المساعدات تسمح للمؤسسات التي لديها إمكانات نمو منخفضة بالبقاء على قيد الحياة، بينما تضطر المؤسسات غير المستفيدة من هذا الدعم إلى وقف نشاطها[1].

3. تأثير التحضير للإنشاء على بقاء المؤسسة الناشئة:

من المفترض أن يؤدي التحضير الجيد للإنشاء المؤسسة إلى زيادة فرص نجاحها، متغيرات الإعداد للمشروع عديدة، التدريب المقاولاتي، إنجاز مخطط أعمال، ودراسة الجدوى الفنية والمالية للمشروع...إلخ.

❖ **تأثير التدريب المقاولاتي على البقاء:** يؤكد العديد من الباحثين على أهمية التدريب المقاولاتي لإنجاح المؤسسة الناشئة، هذا التدريب سيكون كمحاكاة للإنشاء الحقيقي، أولئك الذين يخضعون للتدريب المقاولاتي يوفر هذا التدريب لهم إطارا يمكن من خلاله إعلامهم بالمزايا المالية والضريبية المختلفة التي يحق لهم الحصول عليها.

❖ **تأثير مخطط الأعمال على البقاء:** يعد التحضير للإنشاء شرطا أساسيا لتجسيد المشروع حيث من المفترض أن يزيد من فرص النجاح، كذلك تساعد خطة العمل المقاولين في المستقبل على اتخاذ القرارات الصحيحة وتقليل احتمالية إفلاس المؤسسة، التخطيط له تأثير إيجابي على أداء المؤسسة وعلى اضطراب البيئة، وتساعد خطة العمل أيضا في توجيه الإجراءات اللاحقة بأقل تكلفة.

❖ **تأثير المرافقة بعد الإنشاء على البقاء:** تتدخل هياكل المرافقة كآليات حافزة تسمح بتطوير المهارات الإدارية للمقاول واستقبال وتوجيه المقاولين وتقديم المعلومات، الدعم، المشورة، التدريب والتمويل، فالمؤسسات التي تستفيد من مرافقة وتمويل أكبر هي الأكثر نجاحا[2].

---

[1] ياسين تليلي، **نفس المرجع السابق**، ص ص 780_781.

[2] ياسين تليلي، **نفس المرجع السابق**، ص 781.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى ماهية المؤسسات الناشئة وتصنيفاتها ومعاييرها وأهميتها كما أن هماك العديد من الصعوبات والتحديات التي واجهت هذه المؤسسات، واستنتجنا من هذا الفصل أن المؤسسات الناشئة لها دور كبير في تطوير المجتمع من خلال الأهمية الاجتماعية والاقتصادية والفردية في التقليل من مشكل البطالة وتوفير مناصب الشغل، وذلك يكون بالتخطيط الاستراتيجي من أجل تحقيق الميزة التنافسية في السوق والمحافظة عليها، وهذا راجع إلى قوة المؤسسة واستقرارها وثباتها من أجل الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار لتعبئة رؤوس الأموال.

كما على المؤسسات الناشئة مواجهة الصعوبات والعراقيل الداخلية والخارجية كندرة الموارد الأولية والمشاكل الإدارية من أجل الوصول إلى مؤسسات ريادية وعالمية في شتى المجالات الاقتصادية.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للتنويع الإقتصادي

تمهيد:

تواجه الدول المصدرة والمنتجة للموارد الطبيعية العديد من العقبات والمشاكل نتيجة التقلبات في أسعار المحروقات، ولذلك تتميز اقتصاديات الدول النفطية بعدم الاستقرار حيث تتأثر أسعار البترول بعدة متغيرات سياسية اجتماعية...إلخ، مما يجعل البلدان التي تعتمد على مورد رئيسي وحيد بشكل مبالغ في المساهمة في إيرادات المالية العامة، حجم الصادرات والناتج المحلي الإجمالي تكون عرضة لعراقيل جمة نتيجة هشاشتها من الناحية الإستراتيجية.

يعد التنويع الاقتصادي خيارا ضروريا لخلق قاعدة اقتصادية متنوعة لا ترتكز في مورد وحيد، وإنما متوزعة على مجموعة قطاعات تتشارك في ما بينها لتحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ونمو مستدام، حيث سعت الدول لتحقيق هذا الهدف من خلال الاعتماد على كفاءات اقتصاديها ومخططيها، وقصد الإلمام بالمفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي.

ومن هذا سنتطرق في هذا الفصل إلى مايلي:

- **المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي**
- **المبحث الثاني: قياس وتقييم درجة التنويع الاقتصادي**

المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

التنويع مسألة اقتصادية الطابع إذ تحرك القوى الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية السائدة في البلد، حيث بعد ظهور العديد من الأزمات في الآونة الأخيرة تم تداول مفهوم التنويع الاقتصادي بكثرة بين صناع القرار لتجنيب الدول التي تعتمد على مورد اقتصادي واحد من الصدمات، ولتقييم وضعها الاقتصادي وتحليل واقع الاقتصاد في الجانب الغير النفطي، يستلزم في بداية الأمر تتبع الأساس النظري لمفهوم التنوع الاقتصادي، وتحديد المؤشرات التي يتم استخدامها في قياس درجته.

المطلب الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي وأهميته

سنتطرق في هذا المطلب إلى مختلف التعاريف الخاصة بالتنويع الاقتصادي والأهمية التي حظي بها.

أولا: تعريف التنوع الاقتصادي

وردت العديد من التعاريف للتنويع الاقتصادي حيث تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر اليها من خلالها إلى الظاهرة، في حين يربطه البعض بالإنتاج ومصادر الدخل يربطه الآخرون بهيكل الصادرات السلعية، حيث يرتبط التنويع بالسياسات التنموية التي تهدف للتقليل من الاعتماد على مورد واحد وتنويع القاعدة الإنتاجية من خلال توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة لتقليل مخاطر الاعتماد على منتج واحد يتخلله تقلبات في أسعاره.

1. يعرف على أنه الزيادة المستمرة في عدد قطاعات النشاط التي يرتكز عليها الاقتصاد والخروج من التبعية لقطاع معين مما يخلق فرص عمل كثيرة يحدث تحولا في هياكل الاقتصاد ككل[1].
2. للتنويع الاقتصادي مفاهيم متنوعة تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر إليه من خلالها، فهناك من يربط التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل من حيث يربطه الآخرون بهياكل الصادرات السلعية، وفي الكثير من الأحيان يعتقد بأن التنويع هو تنويع فقط لقطاع الصادرات، بينما السلع التصديرية هو جزء من مفهوم التنويع الاقتصادي وجزء أساسي في تنويع الإنتاج[2].
3. هو سياسة تنموية تهدف إلى تقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد.

---

[1] شارف نور الدين، **فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة لاحتلال الواردات**، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 12، الصادر في مارس2018، ص17.

[2] بن عبد الفتاح دحمان، **استراتيجية التنويع الاقتصادي للجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الاجتهاد لدراسات القانونية الاقتصادية، العدد 1، الصادر في 2018، ص6

4. يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازاة العامة أو تنويع الأسواق الخارجية[1].

من خلال جميع التعاريف السابقة نستخلص أن التنويع الاقتصادي هو العمل على زيادة مساهمة النتاج في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات وتفعيل الضرائب في اقتصاد معين لتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في حين الاعتماد على قطاع واحد.

ثانيا: أهمية التنويع الاقتصادي

إن التحديات الأخيرة التي تواجهها البيئة الاقتصادية العالمية في البلدان النفطية والمتمثلة في الانخفاض الحاد في أسعار النفط، تتطلب الوقوف بشكل جاد في دراسة هذا الوضع الخاص الذي أثر بشكل كبير على الوضع الاقتصادي للبلدان التي اعتمدت بشكل مفرط على النفط في تمويل نفقاتها.

- يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تقليل الاعتماد على مورد واحد في تمويل النفقات العامة للدولة، فبالتالي تقليل المخاطر التي تتعرض إليها الهيكل الإنتاجي.
- التنويع الاقتصادي يؤدي إلى تنويع مصادر الدخل فهذا يؤدي إلى التخلص من الظاهرة التي تعاني منه اغلب الدول المصدرة للنفط، نتيجة زيادة صادراتها النفطية وبالتالي تؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية قياسا بالعملة الأجنبية، ما يؤدي إلى انخفاض قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.
- يساهم في التقليل من خطر الانكشاف الاقتصادي الذي يحدث بسبب الاعتماد على سلعة واحدة في التصدير.
- التقليل من حجم المخاطر في انخفاض الصادرات بالنسبة للبلدان التي تعتمد على مورد واحد.
- خلق قطاعات تجارية خارجيا أكثر استقرارا فيما يتعلق بالواردات، حيث نلاحظ أن الدول النفطية تستورد كل شيء عدا النفط، الأمر الذي يؤدي لتعرض هذه الدول إلى إلغاء بعض الواردات في حالة حصول خلافات سياسية مع تلك الدول المصدرة للسلع والخدمات.
- يساهم إلى حد كبير في استيعاب رأس البشري (العمالة) وزيادة الإنتاج على عكس من قطاع الاستخراج النفطي الذي يعتمد على الاستثمارات الكبيرة ولا يعتمد إلا على حد معدود في العمالة، غالبا ما يأتوا من الخارج.

[1] أحمد عبد الرزاق، **ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق**، مجلة الكت للعلوم الاقتصادية، العدد 24، السنة 2016، ص9.

- توليد الفرص الوظيفية ذلك لأن التنويع الاقتصادي يحفز النمو الاقتصادي، ويحقق التنمية المستدامة، ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب في العمالة وتوليد الفرص الوظيفية ويقلل من معدلات البطالة[1].

المطلب الثاني: أنواع وأهداف التنويع الاقتصادي

أولا: أنواع التنويع الاقتصادي

تتميز بين ستة أنواع من التنويع الاقتصادي يمكن لصانعي السياسات الاقتصادية الاختيار بينها وهي:

- **التنويع العمودي (الرأسي)**: هو استخدام مخرجات نشاط كنحاس خام لتكون مدخلات لنشاط آخر كأسلاك كهربائية، لرفع القيمة المضافة للمنتج باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة، أو ما يسمى بالروابط الأمامية وبالروابط الخلفية.
- **التنويع الأفقي**: هو خلق فرص جديدة لمنتجات جديدة كالتعدين، الطاقة والزراعة.
- **التنويع الجانبي**: وهو الدخول إلى ميدان نشاط جديد من خلال إنتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات الحالية وتستهدف أسواقا جديدة.
- **التنويع الشامل**: والذي تسعى من خلاله المؤسسات الإنتاجية إلى توسيع تشكيلة منتجاتها الحالية وفي نفس الوقت اكتساب واختراق أسواق جديدة.
- **التنويع الجغرافي**: والذي يعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة (تصدير المنتجات) والتكيف مع تغيرات بيئة الإنتاج الجديدة.
- **التنويع المالي**: وهو ذلك الشكل من التنويع الذي يهدف إلى الحد من مخاطر الاستثمار من خلال توزيع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية، والتي لا يمكن أن تخسر في آن واحد، كما قد يمتد التنويع المالي إلى الاستثمار في مناطق مختلفة لتجنب آثار الانكماش الاقتصادي له دورا أساسيا في التحكم في التقلبات الاقتصادية ويخفض الأضرار الناتجة عن انهيار أسعار المواد الأولية في البورصات العالمية كما يسمح بتحسين التنافسية الدولية [2].

[1] مخلوف صورية، مرجع سبق ذكره، ص41.

[2] قابوش فريال، **اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990/2015**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، 2018/2017، ص ص 10، 11.

ثانيا: أهداف التنويع الاقتصادي

التنويع هدف ضروري تسعى لتحقيقه معظم الدول النفطية، وبالتالي يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية التي تستفيد منها الدول التي تتبع إستراتيجية التنويع الاقتصادي فيما يلي:

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالنفط، أو الجفاف بالنسبة للموارد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية أو في الدول الشريكة كالدول الأروبية بالنسبة للدول العربية.
- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل والعملة الأجنبية والإيرادات الميزانية العامة، ورفع قيمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات وتقليل من واردات السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية[1].

المطلب الثالث: محددات التنويع الاقتصادي

من أجل تقييم أو أي اقتصاد دولة يجب أن تتوفر مجموعة من المحددات التي تساهم في التأثير على التنويع الاقتصادي ونلخصها فيما يلي:

1. **العوامل المادية:** الاستثمار ورأس المال البشري.
2. **السياسات العمومية:** السياسات المالية والتجارية والصناعية خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية.
3. **المتغيرات المؤسسية:** البيئة الاستثمارية والوضع الأمني.
4. **الوصول إلى الأسواق:** درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال.
5. **القضاء على الحواجز:** الجمركية والغير جمركية والحصول على التمويل.
6. **الحكومة:** هي النشاط الذي تقوم به الإدارة وتتعلق بالقرارات التي تعدد التوقعات أو منح السلطة أو التحقق من الأداء ويتألف من عملية منفصلة أو جزء محدد من عملية الإدارة أو القيادة في الحكومة الجيدة تساعد على زيادة التنويع الاقتصادي.

[1] قابوش فريال، **مرجع سبق ذكره**، ص13.

7. **القطاع الخاص:** له دور هام في التنويع الاقتصادي وذلك بقيادة وتسيير الابتكارات والنشاط الاقتصادي فالقطاع الخاص يواجه مجموعة من العراقيل مما يستوجب الحكومة إيجاد سبل لتعزيز روح المبادرة وإزالة البيروقراطية أمام الشركات الخاصة لتحسين مناخ الأعمال.

8. **القدرة المؤسسية والموارد البشرية:** تساعد على تعزيز قدرات وإمكانيات التنويع، حيث تشير مجموعة من الدراسات أن الاختلافات في نوعية المؤسسات يعتبر بالغ الأهمية في تحديد ما إذا كانت البلدان تتجنب لعنة الموارد الطبيعية، فالتنوع الاقتصادي عامل مهم في توزيع الدخل، التخلص من الفوارق الاجتماعية.

9.القدرة المؤسسية والموارد البشري: هناك مجموعة كبيرة من الدراسات على سبيل المثال melhum وآخرون تشير إلى أن الاختلافات في نوعية المؤسسات تعتبر بالغ الأهمية في تحديد ما إذا كانت البلدان تتجنب بعنة الموارد الطبيعية (العلة الهولندية) فالتنويع الاقتصادي عامل مهم في توزيع الدخل، التخلص من الفوارق الاجتماعية، ومن جهة أخرى فسرت معاناة الدول بالمرض الهولندي بالرغم من اكتسابها لميزة توفر الموارد الطبيعية[1] .

إذ توصل kaart أن البلدان التي تعتمد على المداخل النفطية غالبا ما تتميز بالفساد والحكم السيئ وارتفاع نسبة الحروب الأهلية، هذا كله يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية، فالتنويع الاقتصادي هو الوسيلة الوحيدة التي تمكن من الخروج من هذا الوضع [2].

المطلب الرابع: دوافع التنويع الاقتصادي

إن الدافع الرئيسي من التنويع الاقتصادي يكمن في حماية الاقتصاد من الصدمات الناتجة عن النقص في إنتاج وتصدير سلعة واحدة خاصة إذا كانت مادة أولية. يقول osakwe على واضعي السياسات في الدول الغنية بالمواد الأولية أن يكونوا مهتمين أكثر بتنويع صادراتهم للحد من الصدمات الخارجية.

لعل الحجة الأقوى لأهمية التنويع الاقتصادي تلك التي قدمها singer & prebisch من خلال ما يعرف prebisch singer hypothesis(psh) تشير الفرضية إلى أن السياسة الاقتصادية للبلد لا يمكن أن يستند النمو الاقتصادي فيها على إنتاج وتصدير المواد الأولية، ذلك أن أسعار صادرات المواد الأولية تنقص مع مرور الوقت بالنسبة لأسعار صادرات السلع المصنعة، ونتيجة لذلك فإن أسعار الصادرات لأسعار الواردات في

[1] صفيع صادق، **مساهمة مستوى التنويع الاقتصادي في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال 1980/2016**، ملتقى دولي حول إستراتيجية تطوير الصناعة في اطار تفعيل برنامج، ص334.

[2] صفيع صادق، **مرجع سبق ذكره**، ص335.

هذه الدول ستتراجع شروط التجارة الخارجية وهو ما ليس في صالح الدول المصدرة للمواد الأولية والمستوردة للسلع المصنعة.

عموما يمكن إدراج أهم أسباب ودوافع التنويع الاقتصادي في النقاط التالية:

- **تخفيف المخاطر**: إن البلدان الأكثر تنوعا تعتبر الأقل حساسية للتقلبات الاقتصادية، حيث أن المخاطر التي تؤثر على القطاعات المختلفة ليست مرتبطة ارتباطا ايجابيا. وقد تم تأكيد هذه القضية من قبل massell من خلال الدراسة التي قام بها على 55 بلد متقدم ونامي.
- **تحقيق النمو الاقتصادي واستدامته**: إن النقش حول التنويع الاقتصادي كان حاضرا في وقت مبكر جدا في نظريات النمو من خلال نموذج romer حيث ركز على تأثير تنويع المدخلات على النمو. واستنادا على هذا فإن تنوع المنتجات (والتي قد تستعمل كمدخلات) هي أيضا مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي في هذه الحالة فإن الاقتصاد الذي يستطيع إنتاج سلع مختلفة وكثيرة فان عائده يكون مرتفع وبالتالي يقودنا على التطور والنمو الاقتصادي. وفي الواقع فقد أظهرت الدراسات التجريبية المختلفة أن النمو والإنتاجية تعتبر عوامل مرتبطة بشكل كبير وايجابي بالتنويع الاقتصادي [1]. ذهب الاقتصاديون آخرون إلى اعتبار التنويع الاقتصادي الخيار الاستراتيجي لتحقيق استدامة النمو، على غرار دراسة thad dunning وقد بنيت الدراسة أن هناك علاقة سلبية بين وفرة الموارد الطبيعية واستدامة النمو، حيث أدى اعتماد هذه الدول على الموارد الطبيعية إلى ضعف التنويع الاقتصادي، مما جعل اقتصادياتها عرضة لتقلبات أسعار هذه الموارد وبالتالي عدم القدرة على تحقيق الاستدامة الاقتصادية.
- **استنزاف الموارد الطبيعية**: نضرب الموارد الطبيعية وتحديدا النفط، الذي تعتمد عليه العديد من اقتصاديات الدول النامية يثير مسألة الاستدامة الاقتصادية، المنطق الاقتصادي يتطلب تعويض هذه الموارد بأنواع أخرى من رأس المال، وذلك للحفاظ على حق الأجيال اللاحقة عند تراجع احتياطي هذه الموارد[2].

المطلب الخامس: مستويات التنويع الاقتصادي

رغم تنوع الأنشطة الاقتصادية واختلاف جوانبها وأشكالها وذلك حسب مجال كل منها، فهناك التنويع الخاص بالمستوى الجزئي وهو مرتبط بالعملية الإنتاجية في المؤسسة، والتنويع الخاص بالمستوى الكلي والمتعلق بهيكل

[1] نوي نبيلة، **التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية دراسة حالة الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 35، ص3.

[2] نوي نبيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص4.

التجارة الخارجية لدولة، بالإضافة إلى مستويات أخرى للتنويع (تتمثل في: تنويع الأسواق، تنويع الأصول، تنويع القطاعات التنافسية، تنويع الصادرات).

أولا: تنويع الإنتاج

يكمن تنويع الإنتاج في اتجاهين:

1. **جانب الطلب**: المتمثل في إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي والذي يهدف إلى تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي، ويتمثل هذا الإطار بمجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسة المستخدمة في إدارة الطلب الكلي، وهي السياسة المالية، السياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف.
2. **جانب العرض**: الذي يتمثل في تنمية تراكم رأس المال البشري، وإصلاح القطاع العام، وتشوهات سوق العمل، وبناء قاعدة صناعية تدعم الصادرات، والذي يستلزم التوازي مع إصلاحات الإطار العام لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي مع تنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل بعيدا عن القطاع الهيدروكربوني والصناعات المصاحبة له. عموما تمثل هياكل الإنتاج تحديا بعيد المدى، يتطلب ما يلي: تنمية تراكم الرأس المال البشري، إصلاح القطاعين العام والخاص، وبناء قاعدة صناعية تدعم عملية التنويع تلك[1].

يتعلق تنويع الإنتاج أساسا بزيادة المكاسب الإنتاجية بالنسبة للمؤسسات يتمثل في إنتاج نشاط جديد مع استمرارية إنتاج منتجاتها الأخرى وذلك للتقليل من الخطر وتوزعه، أو وجود فوائض في معدات المؤسسة وطاقتها الإنتاجية بشكل عام، أو رغبة منها في تحقيق نمو أكثر ارتفاعا، ويمكن أن يتحقق التنويع بالاندماج مع مؤسسة أخرى بحيث تكون في نفس المجال.

مع وجود صلات وثيقة بين منتجاتها الحالية والمنتجات التي ترغب في إنتاجها. كالتشابه في الخصائص التكنولوجية المرتبطة بالإنتاج أو التشابه في الخبرة اللازمة لإجراء البحوث المرتبطة بالمنتجات.

وعلى مستوى الاقتصاد ككل، يحصل تنويع الإنتاج عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي والخدمات[2].

---

[1] أحمد البكر، **تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية**، إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، نوفمبر2015، ص6.

[2] أحمد البكر، **مرجع سبق ذكره**، ص6.

ثانيا: تنويع التجارة الخارجية

هي عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول التي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول والتي تعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي، كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل: التصدير إلى ما ذلك. وبالتالي يرتبط تنويع التجارة الخارجية إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها وذلك من خلال جانبين رئيسيين، صادرات وواردات. فدراسة الهيكل السلعي للواردات تمكننا من معرفة السلعة المعتمد عليها وبالتالي هذا يؤثر سلبا على مسار عملية التنمية ويكون الحل الأمثل لها تنويع الصادرات ويقصد بها توسيع أصنافها، وذلك لا بتزويد الأسواق الخارجية بالخدمات الأولية فحسب بل بمنتجات تم معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف جاهزة من الناتج المحلي. ومن جهة أخرى فان شدة التنويع في التركيب السلعي للاستيراد وعدم التركيز على نوع محدد أو مجموعة معين من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها. ومن جانب الواردات يكون عكس الصادرات أي يستغني عن منتجات بقدر ما ينظم إنتاجها في أراضيه أي ما يسمى بعملية إحلال الواردات[1].

ثالثا: تنويع القطاعات التنافسية

الاقتصاديات الأكثر تنوعا هي التي تتحكم في المنتجات الأقل إنتاجا على المستوى الدولي، وهذا ما يزيد ويحسن من فرص تحقيق مكاسب التنافسية.

رابعا: تنويع الأصول

أشار تقرير البنك الدولي عام 2011 إلى طريقة جديدة في قياس التنويع، إذ تقترح هذه الطريقة تقسيم أصول أي دولة إلى ثلاثة أنواع: الطبيعية، المنتجة وغير الملموسة، وتتضمن الأصول الطبيعية الموارد الأرضية، من غابات وأراضي ومراع، وتشير الأصول المنتجة إلى رأس المال المنتج، وهو يتضمن الاستثمارات المادية والرأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي، وتشير الأصول غير الملموسة إلى المؤسسات الوطنية وحكم القانون[2].

---

[1] مرزوق أمال، **أهمية التصنيع لتحقيق التنويع الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار**، جامعة 8 ماي 1945، 26/25 أفريل 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر ص ص 4، 5.

[2] مراد تهتان، اسماعيل صاري، **سياسة التنويع الاقتصادي كخيار أمثل للتخفيف من حدة الصدمات النفطية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول : متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، البويرة، 30/29 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص3.

خامسا: تنويع الأسواق

يحتل نفس القدر من الأهمية، فالاعتماد على سوق واحد يجعل الاقتصاد عرضة للمخاطر في حالة انخفاض الطلب على المنتجات وللتقليل من المساوئ يجب تنويع الأسواق، ففي حالة انخفاض الطلب في سوق من الأسواق الأخرى أكثر استقرارا فالبلد الذي يصدر بكثرة يدل على قدرته على المنافسة الدولية[1].

سادسا: تنويع الصادرات

هناك مجموعتين من الصادرات: صادرات المحروقات والصادرات الأخرى:

1. **صادرات المحروقات:** والتي تعتمد بشكل شبه كلي على صادرات النفط.
2. **صادرات الغير نفطية:** والتي تتمثل في: المواد الغذائية، مواد التجهيز الزراعية، مواد التجهيز الصناعية، السلع الاستهلاكية الغير غذائية، ويتم تصديرها من خلال مجموعة من التحفيزات وتتمثل في: التحفيزات المالية، التحفيزات الجبائية للتصدير، التحفيزات الجمركية.[2]

لتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي على الدول النفطية تفعيل جميع القطاعات والمستويات لإنجاح هذه العملية.

[1] لعفيفي دراجي، **بن السيخ توفيق، تطوير القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار، جامعة 8 ماي 1945، 25/26 افريل 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص4.

[2] قرود علي، **الصادرات خارج المحروقات واثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر(دراسة قياسية للفترة 1990/ 2015) ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة**، جامعة حمانة لخضر، 03/04 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص6.

المبحث الثاني: قياس وتقييم درجة التنويع الاقتصادي

تتميز بعض الدول باعتمادها المفرط على مورد واحد خاصة الدول العربية وباعتبار الموارد الطبيعية ناضبة لابد من انتهاج سياسات أخرى لتحقيق النمو الاقتصادي وتقليل التركيز والاعتماد على مورد واحد لتخفيف المخاطر وتوزعه على عدة قطاعات واستغلال الرشيد للنفط لتحقيق تنمية مستدامة للأجيال القادمة حيث تباينت استراتيجيات التنويع من بلد لآخر.

المطلب الأول: مؤشرات التنويع الاقتصادي

هناك عدة مؤشرات تدلنا على مدى التنويع الاقتصادي لأي دولة أهمها:

- معدل ودرجة التغيير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك.
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط، ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.
- تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح فيه تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.
- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية، وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي، على أن التغييرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.
- تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.
- تغير القطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمنا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

- مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه[1].

إضافة إلى هذه المؤشرات أخرى تعتبر كأدلة على مستوى التنويع الاقتصادي تتعلق بالاقتصاد الكلي وهي:

- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط.
- تطوير الصادرات الغير النفطية وتكوينها.
- التوزيع القطاعي للقوى العاملة.
- توزيع ملكية الأصول بين القطاع العام والخاص.

المطلب الثاني: تقييم درجة التنويع الاقتصادي

هناك مجموعة من المعايير التي من خلالها تقييم درجة التنويع الاقتصادي هي:

- **درجة التغيير الهيكلي:** كما تدل عليها النسبة المئوية لإسهام القطاع النفطي مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، فضلا نمو أو تقص إسهام هذه القطاعات عبر الزمن.
- **الإيرادات:** تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع الإيرادات الحكومية.
- **الصادرات:** نسبة لصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، ويدل الارتفاع المطرد لصادرات غير النفطية على زيادة التنويع الاقتصادي ولكن على قدرة زمنية طويلة نسبيا. ويمكن أن يمثل التنويع في الواردات وجها مهما للتنويع الاقتصادي، باعتبار أن الاقتصاد الوطني يستورد من العالم الخارجي السلع والخدمات التي لا ينتجها بصورة تنافسية، وبذلك فإن تطور بنية الواردات يمثل تغير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني.
- الإسهام النسبي للقطاعين العام والخاص في التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت[2].

المطلب الثالث: قياس درجة التنويع الاقتصادي

هناك العديد من المؤشرات الإحصائية لقياس التنويع، تتفاوت كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس، بحيث يرجع هذا الاختلاف إلى أن كل مؤشر يتميز بقياس خاصية معينة، منها ما يعتمد على قياس ظاهرة التشتت dispersion مثل معامل الاختلاف، وبعضها يعتمد على قياس خاصية التركز concentration كمؤشر

[1] عزوز أحمد، **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 19، 2018، ص23.

[2] نوي نبيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص3.

جيني، وأخرى على درجة التنويع مثل معامل هيرفندال هيرشمان الذي يعتبر من أكثر المؤشرات استعمالا في قياس درجة التنويع.

أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع، فهي أيضا كثيرا، ومنها توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاطات الاقتصادية المعروفة في الحسابات القومية، وبنية الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعه بين ناتج نفطي وناتج غير نفطي، وبنية الصادرات وتوزيعها بين نفطية وغير نفطية، وتوزيع الإيرادات الفعلية للحكومة بين نفطية وغير نفطية وقد وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة unctad في محاولتها لتحديد الدول الأقل نموا، معيار لتنوع الاقتصاد يتكون من أربعة عناصر هي:

- مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة إسهام العمل في الصناعة.
- مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء.
- مقدار تركز الصادرات[1].

وفي ما يلي تعريف للمؤشرات المستخدمة في قياس درجة التنويع:

1. معامل التركز concentration:

يقيس درجة تركز صادرات السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات الوطنية، وتتراوح قيمته بين 0 و1، حيث ترمز قيمة 1 إلى تركز تام للصادرات الوطنية، ويحسب هذا المؤشر وفق الآتي:

$$Hj = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(xi/x)^2} - \sqrt{1}/n}{1 - \sqrt{1}/n}$$

بحيث: xiصادرات السلعة i.

X إجمالي صادرات السلع للدولة j.

[1] ممدوح عوض الخطيب، **أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع الغير النفطي السعودي**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 18، العدد2، الكويت، 2011،ص211.

2. مؤشر هرفيندال–هيرشمان herfindal–hirshman:

هو مؤشر أكثر تطورا في أنه يأخذ بعين الاعتبار كامل سلسلة التوزيع وكما أنه مقياس للتركيز، ويمكن أن يساعد على تحديد مدى تنوع النظام الصناعي للبلد في قطاعات صناعية مختلفة.

ويعد الأكثر شيوعا في قياس درجة التنويع، ويعبر عن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع،يعتمد على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه، وقد تم تصميمه خصيصا لقياس مقدار التركز في قطاع الصناعة أو أي قطاع آخر وتم تداوله من قبل المحاكم الأمريكية لقياس الاحتكار في صناعة ما أو قطاع معين[1].

كما تم استخدامه لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير من قبل الولايات المتحدة للتجارة والتنمية يعرف بالصيغة التالية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(xi/x)^2} - \sqrt{1}/n}{1 - \sqrt{1}/n}$$

حيث أن:

N تمثل عدد النشاطات

Xi ناتج النشاط i

X الناتج المحلي الإجمالي لجميع النشاطات

وتكون قيمة المؤشر محصورة بين 0 و 1 حيث كلما اقتربت من الصفر كلما كان الاقتصاد متنوع وإذا كانت قيمته صفر أي تنويع كامل،معناه تساوي القطاعات في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، في إذا كان يساوي واحد معناه تنوع معدوم أي كلما كان كبير يكون الاقتصاد ضعيف.

3. مؤشر فلاديمير كوسوف fladimur–cossouv:

$$\cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} \alpha i \times \beta i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \alpha i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta i^2}}$$

حيث:

αi الأهمية النسبية لكل قطاع في مجما الناتج المحلي الاجمالي في فترة الاساس.

βi الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

[1] ممدوح عوض الخطيب ، **نفس المرجع السابق**، ص212.

Cos ويستدل على وجود التنويع من خلال حصول تغييرات هيكلية في الاقتصاد في حالة cos=0 وعلى العكس في حالة الابتعاد عن القيمة مما يترجم بنقص في التغيرات الهيكلية[1].

4. مؤشر التنوع:

يعد دليلي التنوع والتركز من بين أهم الأدلة التي تكشف وتؤشر عن مستوى التنويع الاقتصادي في البلدان التي تبني إستراتيجية التنويع، فبينما يقيس دليل التنوع انحراف diversification index حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة من إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات المحلية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، كما يأتي:

$$sj = \frac{\sum_{i=1}|hij - hi|}{2}$$

hij تمثل صادرات السلعة I من إجمالي صادرات الدولة J [2].

hj تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات العالم.

يتراوح هذا المؤشر بين 0_1 بحيث كلما اقترب الدليل من 0 كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل الدليل إلى 0 يتطابق هيكل الصادرات المحلية مع هيكل الصادرات العالمية، في حين نجد دليل التركز يقابل دليل التنوع، ويقيس درجة تركز صادرات السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات المحلية[3].

المطلب الرابع: علاقة التنويع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي

حسب killian and hady 1988 فإن التنويع من المتوقع أن يزيد في استقرار الاقتصاديات المحلية وتعزيز قدرتها على النمو. كما أنه حسب نموذج romer 1990 الذي أدخل الأثر الايجابي لتنويع المدخلات على النمو، فإنه يمكن اعتبار التنويع عاملا مهما في تحسين كفاءة العوامل الإنتاجية، وبالتالي يفيد النمو. كما أظهرت الدراسات التجريبية للعديد من الاقتصاديين على عينات مختلفة من الدول: أن النمو أو الإنتاجية العوامل ترتبط إيجابا وليس سلبيا مع تنويع الاقتصاد michaely 1977 و moschos 1989. كما توصل

[1] أحمد ضيف، **اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989/2012**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015/2014، ص197.

[2] محبوب بن حمودة، **التنويع الاقتصادي: مفهوم وأهداف ومبررات ومؤشرات قياسه**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي وعلوم التسيير، الجزائر.

[3] محبوب بن حمودة، **مرجع سبق ذكره**، ص 65.

feder 1983 أيضا إلى أن تنويع الصادرات يؤثر إيجابا على النمو، عن طريق التأثيرات الخارجية الايجابية على القطاعات غير التجارية، التي ترتبط بأنماط. إدارية أكثر كفاءة وتقنيات إنتاج أحسن، وبالتالي فإن الدول متنوعة التصدير ستستفيد من التأثيرات الخارجية والحوافز لتكوين رأس المال، مما يؤدي إلى نمو أعلى.

بينت دراسة ali et al 1991 أن التنويع يتضمن تغيير تشكيلة مزيج الصادرات للبلد، وهي إستراتيجية تنموية تعتمد على توسيع قاعدة الصادرات، مع التركيز على المواد أو المنتجات ذات الاتجاه الايجابي للأسعار، وهو ما يؤدي حتما للنمو.

إن تنويع الصادرات لا يقتضي بالضرورة تصدير السلع المصنعة كما ذكر agosin 2006 حيث يمكن تنويع الصادرات بتطوير السلع الأولية التي تتطور لصناعات قائمة على الموارد الطبيعية. حيث يمكن لبعض البلدان أن تستفيد من ميزة نسبية قوية في عدة قطاعات تتصل بالموارد الطبيعية، مثل المعادن الثانوية، والغابات، والمحاصيل الشجرية، والتي قد لا تكون بالضرورة "مرتبطة" ولكنها توفر فرصا جيدة. ويشير sinnott nash et de la torre 2010 إلى أن التغييرات التقنية في قطاع الصناعات التحويلية ليست بالضرورة أكثر أهمية من القطاعات الأولية. ومن شأن إنتاج بعض السلع الأساسية أن يكون مفيدا بنفس القدر بسبب الروابط مع المنتجات الأخرى. في الجهة المقابلة نجد دراسة leiderman et maloney 2007 التي بينت وجود علاقة سلبية بين تركيز الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد. وهذا ما يبين أن الإنتاج الصناعي يؤدي إلى عملية ديناميكية لتحسين الإنتاجية والدخل. كما أن التنويع يوفر للمنتجين معلومات أكثر، لاسيما في الأسواق الخارجية، ويحسن قدرتهم على تنمية إمكانياتهم الخاصة[1].

المطلب الخامس: نماذج وتجارب دولية في التنويع الاقتصادي

نستعرض فيما يلي أهم نماذج والتجارب الدولية، القارية والعربية والتي يشهد لها بالنجاح في مجال التوزيع الاقتصادي.

أولا: التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربي

لقد طرحت عدة تساؤلات حول مدى اهتمام الدول الخليجية بالتنويع الاقتصادي كسياسة تهدف إلى المساهمة في النمو المستدام، وذلك من تنويع القاعدة الإنتاجية، التوسع في الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية ومن هنا لابد من الإشارة أن الاهتمام بالتنويع الاقتصادي في بعض الدول الخليجية يرجع إلى عدة عقود سابقة،

[1] هواري أحلام، **التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط: مع الإشارة لحالة الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد5، العدد 2، اوت 2019، ص216.

حيث اعتمدت العديد من بعض الدول الخليجية في خططها التنموية على تعزيز تنويع الإنتاج والتصدير، إلا أن أزمة التنمية العربية التي كانت في فترة الثمانينات أنتجت زخما كبيرا لدى صناع القرار التنموي، الاهتمام بالتنويع الاقتصادي خاصة لدول الصادرة لنفط، كما يمكن تحديد عدة مجالات مختلفة ينصب عليها مستوى تنويع الدول لاقتصادها، ويتمحور أغلبها حول مكونات رئيسية تتمثل في:

- تنويع الصادرات والعائدات المالية للدولة.
- تنويع القاعدة الإنتاجية السلعية والخدمية.
- تنويع قواعد الإنتاج حجر الزاوية في دفع مستويات التنويع الاقتصادي.
- تنويع هياكل الصادرات والدخول والإيرادات العامة من خلال توجه الإنتاج المحلي نحو الأسواق الدولية من خلال تحسين سياسة البيئة والقدرة التنافسية[1].
- ولقد أدى انهيار أسعار النفط إلى بروز الحاجة إلى التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربي، رغم الجهود الذي بذلتها الحكومات الخليجية إلا أنها حققت فقط بعض التقدم في السنوات القليلة الماضية، حيث أنها لازالت مطالبة ببذل مجهودات وإجراءات أكثر.
- بدأت دول الخليج في اتخاذ تدابير جديدة مرتبطة بالتنويع الاقتصادي، حيث ركزت على ما يلي:
  - دعم الصناعة والرأس المال.
  - الاستثمار في البنية التحتية والطرق، المساكن، المستشفيات، المدارس، المياه
  - دمج عمل الحكومات والخدمات الخاصة.
  - التركيز على البتر وكيمياويات، والأسمدة الكيماوية، والصلب والألمنيوم حيث أن السعودية أصبحت مكتفية ذاتيا من إنتاج القمح في عام 1984، وبدأت شركة الصلب في البحرين عام 1985 والاهتمام بالأعمال المصرفية الخارجية في عام 1975.[2]

ثانيا: التنويع الاقتصادي في ماليزيا

تعتبر التجربة الماليزية الاقتصادية في النهوض الاقتصادي لافتة للانتباه للعالم أجمع بما تتميز بها من ابتكارات في كافة الأصعدة وهي تجربة تستحق الاستشراف من قبل الدول جمعاء، حيث نجحت في تسجيل نفسها ضمن نمور آسيا، بعدما كان اقتصادها يعتمد بنسبة كبيرة على إنتاج المطاط والقصدير، غير أنها سجلت قفزة كبيرة

[1] المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنمية العربية، التنويع الاقتصادي، مدخل لتبويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية**، مكتبة الكويت الوطنية، الكويت، 2018، ص65.

[2] صفيع صادق، **مرجع سبق ذكره**، ص4.

في فترة 1965 و 1985 ونجحت في تنويع مصادر دخلها، فهي لازالت إلى يومنا هذا تعمل على تنويع مصادرها وعدم المكوث في إنتاج سلعة واحدة واستغلال موارد طبيعية، فرغم إنتاجها ما يقارب 600 ألف برميل نفط يوميا، إلا أنها تساهم في تنويع منتجاتها التي مصدرها الزراعة، الصناعة، السياحة.

حيث عملت ماليزيا على التركيز وتنشيط الصادرات في ظل المنافسة العالمية وقد نجحت في تنويع التنويع الاقتصادي من خلال:

- جذب الاستثمارات الأجنبية في قطاع التصدير ما أدى إلى تعزيز القاعدة الرأسمالية.
- التركيز على التنمية البشرية عن طريق تدريب العاملين.
- تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم التعليم الأجنبي الذي تقوم به الدولة.
- القيام بتغيير منهجها عن طريق: البدا بالقطاع التكنولوجي، وهذا ما يساهم بشكل كبير في النهوض بمستوى التكنولوجيا.[1]

ثالثا: التنويع الاقتصادي في جنوب إفريقيا

يعود نجاح إفريقيا إلى امتلاكها ثروات معدنية متنوعة، إنشاء قاعدة صناعية جديدة طورتها في أواخر القرن العشرين ترتبط بالقطاعات التقليدية مثل الزراعة والمناجم، وتتمثل أهم خطوات التنويع الاقتصادي في جنوب إفريقيا في:

- تأسيس حكومة جنوب إفريقيا منشآت مثل phoskov لإنتاج الفوسفات بشكل مستعجل، ومؤسسة sasol في مجال تحويل الفحم، ونجد الهيئات التي ساهمت في دعم التنويع الاقتصادي داخليا: مكتب المعايير لجنوب إفريقيا sabas ومجلس الأبحاث العلمية والصناعية csir ومن بين أهم الخطوات التي قامت بها الحكومة سنة 2007 في إطار وطني لسياسات الصناعية هي:
  - إقامة شراكة بين القطاع الحكومي والخاص بدعم البنية التحتية وهذا ساعدها في فترة وجيزة لإقامة 60 مشروع ومن بين هذه المشاريع إقامة سكة حديدية سريعة بين جوهانزبورغ وبريتوريا[2].
  - الاعتماد على الحكومة الالكترونية كطريقة فعالة في تنمية المهارات.

---

[1] فاطمة سايح، **دور القطاع العام في تحقيق التنمية المستدامة التجربة الماليزية، تفعيل الدور التنموي لقطاع الصناعة للنهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات**، 28 نوفمبر 2018، ص6.

[2] شارف نور الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص335

- توفير عدد هائل من الخدمات، حيث أن جنوب إفريقيا تحتوي على تشريع بنكي فعال[1].

رابعا: التنويع الاقتصادي في الهند

انتهجت الهند بعد الاستقلال ولعقود عدة استراتيجيات لإحلال الواردات، وكانت خطوات التنويع في هذه الدولة كالآتي:

- إلغاء أنظمة الترخيص للأنشطة الصناعية ورفع القيود على الاستثمار، تحرير التجارة الخارجية تدريجيا منذ بداية التسعينات، ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة تجارة الهند إلى الناتج من 16 % إلى 46% بالإضافة إلى ارتفاع استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- انتهجت الهند سياسة لبناء القدرات البشرية والاستثمار في التعليم العالي على المستوى العالمي، مما أسفر عن ذلك نجاح في مجموعة من الصناعات كصناعة المستحضرات الصيدلانية، صناعة السيارات، والصناعات الكيماوية والخدمات[2].

[1] شارف نور الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص336.

[2] بل لعما أسماء، إستراتيجية **التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد7، العدد1، 2018، ص33.

خلاصة الفصل:

لابد من الاعتماد على مصادر قليلة يجعل من الاقتصاد هش وعرضة لمشاكل وعراقيل عدة، ولتفادي هذه الإخطار وجب على الدول النفطية ولاسيما النامية منها التي تدور في حلقة مفرغة ألا وهي حلقة النفط التقليل من الاعتماد المفرط على النفط.

حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى التنويع الاقتصادي خاصة بعد ما شهدت الأسواق الانخفاض الحاد لأسعار البترول، مما جعل حتمية التوجه إلى سياسات التنويع لمواجهة الأزمات، وإلقاء نظرة على العوامل التي ساعدت الدول النفطية على النجاح في عملية تنويع مصادر دخلها والاستفادة منها ومحاولة تطبيقها.

الفصل الثالث:

دراسة آليات دعم وإنماء المؤسسات

لتحقيق التنويع الإقتصادي

في الجزائر

تمهيد:

عرفت الجزائر موجة من الإصلاحات الاقتصادية ومسار من التحول نحو الاقتصاد الحر، فأعطت أهمية كبيرة لخلق وإنشاء المؤسسات الناشئة من قبل الشباب واعتبرها مسارا مهنيا ضمن الديناميكية البشرية وعليه فإن أغلب المجتمعات التي عرفت تواجد النظام الاشتراكي دخلوا في عملية تحول في أنظمتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعرفت المجتمعات الصناعية عمليات إعادة هيكلة وحل واسعة، فالمؤسسات العمومية تم خصخصتها والأسعار والتجارة تم تحريرها، ففي هذه المرحلة الانتقالية اعتبرت المقاولاتية وبالأخص المؤسسات الناشئة في مركز سياسة التحول نحو اقتصاد السوق والتنويع الاقتصادي وذلك لخلق وفتح المجال الاقتصادي الجزائري.

ولهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول: تعريف وواقع المؤسسات الناشئة وآليات دعمها في الجزائر**
- **المبحث الثاني: مساهمة المؤسسات الناشئة في تحقيق التنويع الاقتصادي**

المبحث الأول: تعريف وواقع المؤسسات الناشئة وآليات دعمها في الجزائر

من خلال هذا المبحث سنتعرف على واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر والتحديات التي تواجهها والآليات التي تعتمدها الجزائر لتفعيل وتدعيم هذه المؤسسات التي من شأنها المساهمة بشكل فعال في تحقيق النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة الناشئة والنظام البيئي لها في الجزائر

الفرع الأول: تعريف المؤسسة الناشئة بالنسبة للجزائر

تم إصدار مرسوم تنفيذي من قبل المشرع الجزائري والذي يحمل رقم 20_254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لعلامات "الشركات الناشئة" و"المشاريع المبتكرة" و"حاضنات الأعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، وقد ذكر هذا المرسوم في فصله الرابع مجموعة الشروط التي بموجبها تمنح علامة مؤسسة ناشئة، حيث نصت المادة 11 منه على أنه: تعتبر "مؤسسة ناشئة" كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري، وتحترم المعايير التالية[1]:

- يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني 8 سنوات.
- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة الناشئة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة.
- يجب أن لا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية.
- أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50% على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة".
- يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية.
- يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.

فالمشرع الجزائري لم يعطي تعريف مباشر للمؤسسات الناشئة وإنما قام بذكر أهم الشروط التي يجب أن تتوفر في المشروع لكي يمنح صفة "المؤسسة الناشئة".

وصدرت في الأعداد الأخيرة من الجريدة الرسمية العديد من القوانين الخاصة ويتعلق الأمر بخاصة بمجال إنشاء الشركات الناشئة وما تحتاجه في محيط أعمالها من حاضنات أعمال ومسرعات لإضافة للمؤسسة الخاصة بدعم الشركات الناشئة أو ما بات يعرف بأجيري فانتور، ففي الجريدة الرسمية 55 لسنة 2020 والصادرة بتاريخ

[1] الجريدة الرسمية، **المرسوم التنفيذي رقم 20_254**، المؤرخ في 15. 09. 2020، 2020.

21 سبتمبر صدر المرسوم التنفيذي رقم 20_256 والمتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة "شركة ناشئة" مشروع إبتكاري و"حاضنة أعمال" وجاء فيه كل الشروط الخاصة بالعملية[1].

كما صدر في الجريدة الرسمية رقم 70 من سنة 2020 الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر أعضاء هذه اللجنة القطاعية المسؤولة عن منح الخاص ب "شركة ناشئة" "مشروع إبتكاري" و "حاضنة أعمال"[2].

كما صدر في العدد 73 لسنة 2020 بتاريخ 06 ديسمبر المرسوم التنفيذي رقم 20_356 والخاص بإنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة ويحدد مهامها وتنظيمها وسيرها[3].

الفرع الثاني: النظام البيئي للمؤسسات الناشئة في الجزائر

كشف تقرير مؤسسة "startup blink" الخاص بتصنيفات النظام البيئي للمؤسسات الناشئة (startup ecosystem rankings) لسنة 2020 وجود الجزائر خارج التصنيف الذي شمل مائة (100) دولة وألف (1000) مدينة في العالم، في حين ظهرت دول عربية وأخرى افريقية ضمن التصنيف المذكور كما يبينه الجدول التالي:

[1] **الجريدة الرسمية رقم 55 لسنة 2020 الصادرة بتاريخ 21سبتمبر.**
[2] **الجريدة الرسمية رقم 70 من سنة 2020 الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر.**
[3] **الجريدة الرسمية رقم 73 من سنة 2020 الصادرة بتاريخ 6ديسمبر.**

الجدول رقم (3.1): ترتيب الدول العربية والإفريقية حسب تصنيفات النظام البيئي للمؤسسات الناشئة لعام 2020.

الترتيب	الدولة	تنقيط			المجموع
		الكمية	الجودة	بيئة الأعمال	
01	الولايات المتحدة الأمريكية	19.78	99.88	3.5	123.167
43	الإمارات العربية المتحدة	1.35	0.18	2.08	3.613
52	جنوب إفريقيا	0.33	0.63	1.93	2.896
62	كينيا	0.28	0.10	0.80	1.181
65	رواندا	0.09	0.24	0.55	0.872
67	الأردن	0.22	0.05	0.58	0.850
68	نيجيريا	0.27	0.11	0.46	0.843
74	لبنان	0.15	0.04	0.31	0.493
75	البحرين	0.13	0.06	0.30	0.488
77	تونس	0.12	0.03	0.29	0.438
81	مصر	0.17	0.04	0.15	0.358
83	المغرب	0.06	0.02	0.17	0.256
84	قطر	0.08	0.04	0.14	0.233
85	غانا	0.05	0.02	0.13	0.233
88	المملكة العربية السعودية	0.07	0.03	0.13	0.209
89	أوغندا	0.04	0.02	0.12	0.207
92	الكويت (دخلت التصنيف في 2020)	0.03	0.03	0.10	0.179
100	نيبال (دخلت التصنيف في 2020)		0.02	0.06	0.102

المصدر: مفروم برودي، المؤسسات الناشئة في الجزائر _الواقع والمأمول_، مقال، المجلد 07،العدد 03، جامعة غرداية ،الجزائر، تاريخ النشر 2021/01/31، ص 349.

يعتمد تصنيف مؤسسة STARTUP BLINK للنظام البيئي القوي على ثلاثة معايير أساسية هي:

- **عدد الشركات الناشئة والمنظمات الداعمة الأخرى:** لا يشمل النظام البيئي القوي للمؤسسات الناشئة، عدد المؤسسات الناشئة فحسب، بل يجب أن يضم كذلك مؤسسات داعمة توفر الموارد والشبكات والوصول إلى مصادر التمويل.
- **جودة أو نوعية المؤسسات الناشئة والمنظمات الداعمة الأخرى:** لا يشمل النظام البيئي القوي عدد المؤسسات الناشئة فحسب، بل عدد المؤسسات الناشئة الناجحة في قيادة الأعمال المبتكرة فضلا عن جودة المؤسسات المرافقة للمؤسسات الناشئة.
- **بيئة الأعمال والكتلة الحرجة:** لحساب بيئة الأعمال تم بناء متوسط مرجح يأخذ في الاعتبار مجموعة واسعة من العناصر داخل كل بلد تقيس مدى سهولة القيام بأعمال تجارية في موقع معين الواردة ممارسة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي، بالإضافة إلى عناصر أخرى مثل سرعة تدفق الانترنت، حرية الانترنت، الاستثمار في البحث والتطوير، ومؤشرات أخرى تمت مراجعتها من مخرجات البيانات الأولية التي جمعتها مؤسسة Startup Blink.

الفرع الثالث: المؤسسات الناشئة في الجزائر

تأتي الجزائر حسب موقعstartupranking.com (في غياب قاعدة بيانات للمؤسسات الناشئة في الجزائر) في المرتبة الحادية عشر (11) بإحدى وأربعين (41) مؤسسة ناشئة مختلفة بذلك عن الدول العشرة الأولى إفريقيا، بناء على الوارد في الجدول التالي:

الجدول رقم (3.2): ترتيب الدول الإفريقية من حيث عدد المؤسسات الناشئة

الترتيب	الدولة	عدد المؤسسات الناشئة
01	نيجيريا	694
02	مصر	560
03	جنوب إفريقيا	431
04	كينيا	304
05	غانا	108
06	كميرون	92
07	اوغندا	86
08	المغرب	73
09	أنغولا	45
10	تونس	44
11	الجزائر	41

المصدر: مفروم برودي، المؤسسات الناشئة في الجزائر _الواقع والمأمول_، مقال، المجلد 07،العدد 03، جامعة غرداية ،الجزائر، تاريخ النشر 2021/01/31، ص 350.

تجدر الإشارة إلى أن معظم المؤسسات الناشئة موجودة بالجزائر العاصمة، بحيث يحصي موقع (https://www.startupranking.com/top/alger) 16 مؤسسة ناشئة بالجزائر العاصمة من بين 22 مؤسسة ناشئة تدخل ترتيب المؤسسات الناشئة الأفضل (Startup Top)، وقد يعود هذا إلى البيئة التي توفرها الجزائر العاصمة (حاضنات الأعمال، سرعة تدفق الانترنت، كثافة المؤسسات البنكية...) لهذا النوع من المؤسسات مقارنة مع باقي ولايات الوطن.

المطلب الثاني: واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر

الفرع الأول: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر

يعتبر موضوع المؤسسات الناشئة من أكثر المواضيع التي سلطت عليها الأضواء في بيئة الأعمال الجزائرية مؤخرا، وتجدر الإشارة أن الجزائر تأخرت قليلا في إطلاق هذا النوع من المشاريع، خاصة في ظل التأخر

التكنولوجي على مختلف الأصعدة،بالإضافة إلى ضعف الإنفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير الذي لم يتجاوز 7% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2016 محتلة بذلك المرتبة 64 على المستوى العالمي، حتى إلى سنة 2020 فقد انخفض مقارنة بالسنة الحالية بنسبة 9.2%، حيث حددتها الحكومة الجزائرية السابقة بنحو 72 مليار دولار في 2019 ما يعني عجزا في الموازنة بنسبة 7.2% من الناتج الخام والمقدر بحوالي 13 مليار دولار، وعجزا في الخزينة العمومية بنسبة 11.4% من الناتج المحلي الذي يقدر ب20 مليار دولار. وقد زادت نسبة تقليص الإنفاق العام من 30% إلى 50%في سنة 2020.

المطلب الثالث: آليات دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر

نظرا للدور الأساسي والهام الذي باتت تلعبه المؤسسات الناشئة ومشاريع المقاولاتية في الاقتصاد الوطني وقصد تمكين هذه المؤسسات عمدت الدولة إلى توفير آليات دعم ومرافقة لهذه المؤسسات، تركز هذه الآليات على المرافقة على جانب التمويل والتسويق والتدريب وتقديم الخبرات و الاستشارات اللازمة، وقد تجسد الدعم المقدم من طرف الدولة للشركات الناشئة في شكل دعم عن طريق المرافقة ودعم عن طريق التمويل.

أولا: آليات الدعم عن طريق المرافقة (نظام حاضنات الأعمال)

1. تعريف حاضنات الأعمال

تعرفها الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال (NBIA): حاضنات الأعمال أنها هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة والناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفر لهم وسائل الدعم اللازمين (الخبرات، الأماكن، الدعم المالي) لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات.

فحاضنات الأعمال ماهي إلا مكان محدد يعمل على استضافة المشاريع التي تحمل أفكار ابتكارية في مراحلها الأولى حتى تصل إلى مرحلة النضج ويوفر هذا المكان جميع أنواع الخدمات التي تتطلبها إقامة وتنمية المؤسسات الناشئة[1].

2. الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة

تسعى حاضنات الأعمال لتوفير مجموعة شاملة من الخدمات لمساعدة المؤسسات الناشئة على إطلاق مشاريعها منها:

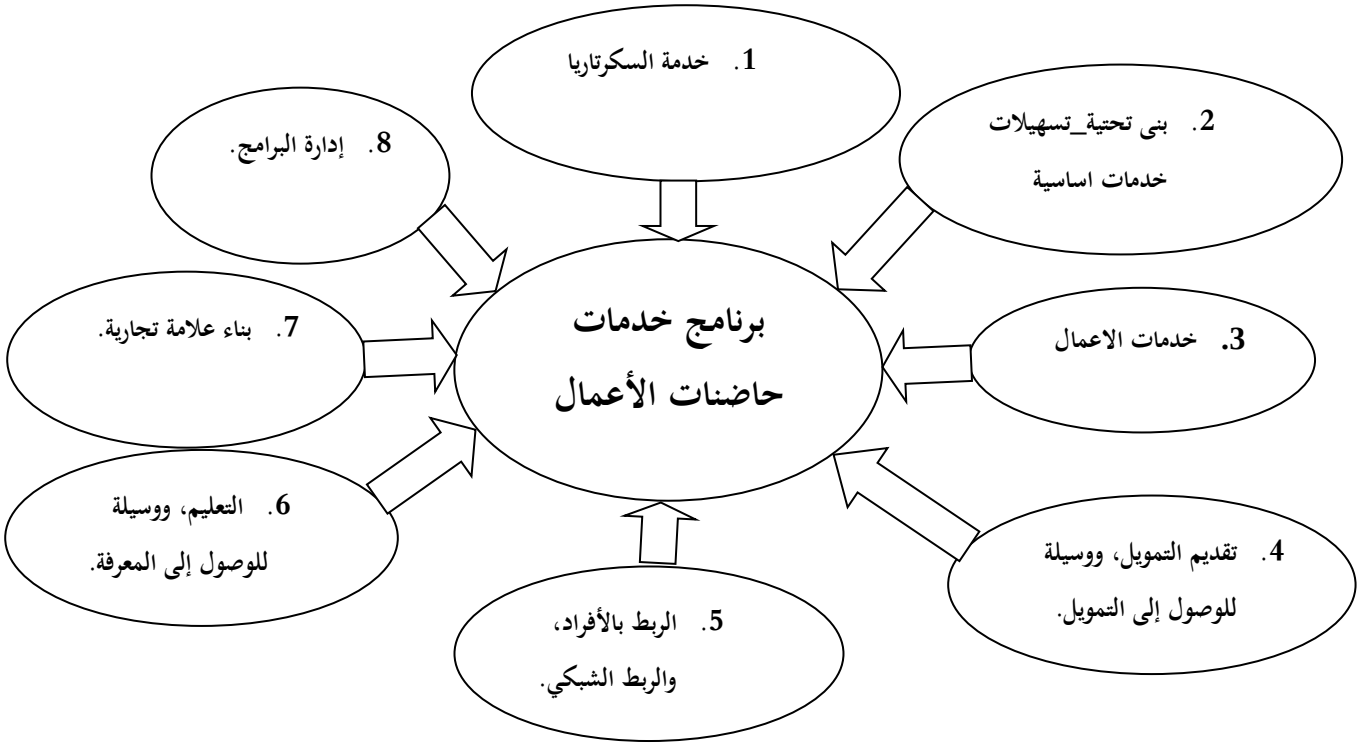
* الخدمات الإدارية (إقامة المؤسسات، الخدمات المحاسبية، إعداد الفواتير، كتابة التقارير، تأجير المعدات).

[1] بوضياف وزبير، **مرجع سابق**، ص 34.

* خدمات السكرتارية (معالجة النصوص، حفظ الملفات، الفاكس، الانترنت، استقبال المكالمات والمراسلات).
* الخدمات العامة (توفير الأمن وأماكن التدريب، أجهزة الإعلام الآلي).
* المتابعة والخدمات الشخصية (تقديم النصح والاستشارة والنصح ومد يد العون).
* تقديم التمويل ووسيلة للوصول إلى الممولين: ليس كل شخص قادر على الحصول على الموارد التمويلية الضرورية لمزاولة نشاط أو مقاولة جديدة حتى تصبح مربحة، وتساعد برامج الحاضنات على توفير التمويل وحشد الموارد المالية ورأس المال المخاطر عادة من خلال شبكة من مقدمي الخدمات الخارجيين وقد تلعب دور الوسيط المالي والمنشأة.
* خدمات البنى التحتية: تشيد حاضنات الأعمال المصانع في فضاءات مكتظة بالمباني بالكامل وتستأجرها لمنشأة الأعمال بشروط مرنة وبأسعار معقولة.
* خدمات الأعمال: إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل القتية، المالية، الإدارية والقانونية التي تواجه المشروع.
* خدمات الربط بالأفراد والربط الشبكي: وتهدف الحاضنات إلى دعم التعاون والتنسيق مع مختلف المؤسسات المختصة، حيث تتعاون كثيرا مع الجامعات، مؤسسات البحث والعلوم والحدائق التكنولوجية. وفي بعض الحالات تعمل على ربط ملاك الأعمال الجلد مع غيرهم ممن هم في وضع يمكنهم من الاستثمار مستقبلا في الشركة (تدعيم مفهوم التعاون بين المشروعات).
* خدمات التعليم والوصول إلى المعرفة: تقديم المساعدة فيما يخص البحث، الاستشارة والتدريب الأولي، والمساعدة في تطوير المنتجات والتسويق، حاضنات الأعمال تعمل على ملء الفراغ وتعويض النقص الموجود الناجم عن عدم إمكانية كل شخص على إنفاق الوقت والمال اللازم لمزاولة الدراسة والحصول على درجة جامعية في إدارة الأعمال وتساعد برامج الحاضنات على سد هذه الفجوة أو الثغرة من خلال توفير التدريب الأولي للمقاولين.
* خدمات بناء علامة تجارية: كما تعتبر حاضنات الأعمال فضاء لإطلاق الأعمال التجارية، وزيادة معدلات النجاح وتشجيع الأفكار المتميزة وضمان ديمومة المؤسسات المحتضنة وبناء العلامة التجارية الخاصة بها[1].

[1] ولد الصافي عثمان، **التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر وأليات دعمها ومرافقتها**، مقال، المجلد 7، العدد3 ، 2020، ص ص 475_476.

الشكل رقم (3.1): برنامج وصول إلى تمويل خدمات حاضنات الأعمال



المصدر: بو الشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة startup: دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2018، ص 423.

3. مراحل احتضان الشركة الناشئة من قبل حاضنات الأعمال

تتم رعاية ومتابعة المشروعات الملتحقة بالحاضنة خلال المراحل المختلفة من عمر هذه المشروعات على ثلاث مراحل[1]:

المرحلة الأولى: تتعلق هذه المرحلة أساسا بمساعدة رائد الأعمال بتطوير فكرة الأعمال، ويكون ذلك قبل التحاق المؤسسة الناشئة بالحاضنة، إذ لا بد من إجراء لقاء بين رائد الأعمال وإدارة الحاضنة وذلك بهدف تحليل الفكرة وتقييم مدى صلاحيتها، وتقييم الإبداع: من خلال كفاءات داخلية، ولجان خارجية، وكذلك تساعد حاضنة الأعمال على تعريف فكرة أعماله بشكل دقيق، ووضع نموذج أعمال، من خلال الإجابة على التساؤلات التالية: من هم المستهلكين المستهدفين؟ ما هي قنوات التوزيع؟ من ينشئ ويمول المشروع؟ وإعداد خطة الأعمال:

[1] بو الشعور شريفة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 424،426.

يكون بإتمام خطط الأعمال والتقديرات المالية. والتدريب في هذه المرحلة يتعلق بالمهارات الإدارية ومواضيع أكثر تخصص (حقوق الملكية، والقوانين، والتشريعات الإدارية...)، كما سبق الإشارة إليه فليس من الضروري أن يكون المقاول ذو درجة أكاديمية.

المرحلة الثانية وهي مرحلة الاحتضان أو انضمام المشروع للحاضنة: تستمر هذه المرحلة من مرحلة البدء في تنفيذ فكرة المشروع وإلى غاية بلوغ مرحلة النضج والتوسع (من سنة إلى ثلاث سنوات)، وتعمل الحاضنة خلال هاته المرحلة على تقديم كل الخدمات التي من شأنها أن تسهل عل رائد الأعمال تنفيذ فكرته على أرض الواقع بأقل التكاليف، فبعد تعاقد المقاول مع الحاضنة وانضمامه إليها يمكنه الاستفادة من البنى التحتية (مكاتب، ومرافق) التي توفرها الحاضنة بأسعار معقولة، وعموما تختلف الخدمات المقدمة خلال هذه المرحلة باختلاف طبيعة الحاضنة، وكذلك طبيعة المشروع، كما تعمل الحاضنة على حشد الموارد المالية من خلال جمع التبرعات والتمويل الجماعي بهدف توفير التمويل اللازم لتنفيذ الفكرة، كما يتم الإشراف والتوجيه خلال مراحل تنفيذ المشروع، وتقديم المساعدات والاستشارات الفنية المتخصصة من قبل إدارة الحاضنة، كما سيستمر التدريب خلال هاته المرحلة أيضا، وكل الخدمات المقدمة من قبل الحاضنة من شأنها أن تساعد المؤسسة الناشئة على تحقيق معدلات نمو عالية.

المرحلة الثالثة مرحلة التخرج من الحاضنة: وهي المرحلة النهائية بالنسبة للمشروعات داخل الحاضنة، بعد تحقيق الأهداف المرجوة وتوسع نشاط الشركة الناشئة ونموها، وبروزها في عالم الأعمال كفكرة خلاقة، ويتوسع سوقها من المحلية إلى العالمية، يتم وضع خطة للخروج التي يحددها برنامج الحاضنة (بعد العمل على تدويلها، وتسويقها الكترونيا)، ويكون ذلك وفق متطلبات التخرج حسب جملة من المعايير على غرار عوائد الشركة أو مستوى التوظيف، بدلا من وقت البرنامج، وبالرغم من أنه في هذه المرحلة يصبح المشروع قائم وقادر على ممارسة نشاطه خارج الحاضنة، إلا أن ذلك لا يعني انقطاعه عن الحاضنة بشكل تام، بل يمكنه الاستمرار في الاستفادة من خدماتها وتوجيهاتها حتى بعد التخرج.

4. نماذج لبعض حاضنات الأعمال الرائدة في الجزائر

عرف العمل بنظام الحاضنات لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة تأخرا ملحوظا في الجزائر ولكن هذا لم يمنع من ظهور حاضنات أعمال رائدة في مختلف تخصصات ريادة الأعمال ومن أمثلة هذه الحاضنات:

* **حاضنة أعمال سيلابس _sylabs**: تأسست سيلابس عام 2015، وهي حاضنة أعمال ومسرعة مشاريع مقرها الجزائر العاصمة بالقرب من البريد المركزي، تعمل هذه المؤسسة على تقريب ودمج الشركات

الناشئة في النظام البيئي البادي الجزائري، ويتم ذلك من خلال دعم رواد الأعمال بالاستشارة وتوفير الأدوات الريادية الضرورية للنجاح في السوق الجزائري، وكذلك مساعدتهم على توسيع شبكة علاقتهم، كما تهدف إلى تطوير النظام البيئي لريادة الأعمال من خلال التواصل والتقرب مع صناع القرار في القطاعين العام والخاص محليا وعالميا وتشجيع ريادة الأعمال في الجزائر.

* **حاضنة أعمال: سابير بارك بسيدي عبد الله:** وتعرف بالوكالة الوطنية لترويج لترقية الحضائر التكنولوجية وتطويرها هي مؤسسة في قطاع العام تأسست عام 2004،يقع مقرها الرئيسي في سايبر بارك في مدينة سيدي عبد الله الجزائر العاصمة، وتهدف هذه المؤسسة إلى إنشاء نظام بيئة ريادي وطني من خلال تشجيع الشركات الناشئة والمشاريع المبتكرة الفعالة في الاقتصاد الجزائري.
* **حاضنة أعمال بيكوس:** يقع مقر بيكوس في مدينة الجزائر المحمدية بالجزائر، ومنذ ذلك الحين، تقدم هذه المؤسسة خدمات استشارية وتوجيهية، بالإضافة إلى تدريبات للشركات الجزائرية في مجال الأعمال. تشمل خدماتها تسريع المشاريع والدعم والتوجيه وعقد فعاليات ومؤتمرات حول ريادة الأعمال.
* **حاضنة أعمال فكرة تيك: fikra tech**: أو تعرف كذلك بمركز تنمية التكنولوجيات المتطورة التي يقع مقرها في بابا حسن، بالعاصمة، وتعد مؤسسة تابعة للقطاع العام متخصصة في العلوم والتكنولوجيا، وتتمثل خدماتها في دعم المشاريع المبتكرة في مجالات العلوم والتكنولوجيا وفي مجال البحث العلمي والابتكار التكنولوجي، والمساعدة في زيادة القيمة وكذلك من خلال التدريبات.
* **حاضنة معهد حبة:** وهو معهد في شكل حاضنة تابع للعالم الجزائري المغترب البروفيسور بلقاسم حبة تقع في بلوزداد، الجزائر العاصمة، معهد حبة حاضنة مشاريع تساعد على تطوير الابتكار وريادة الأعمال في الجزائر من خلال تسريع نمو الشركات الناشئة باستعمال أدوات مثل fablabs وthink thank كما تملك مجلسا علميا لتقييم المشاريع ومراقبتها[1].
* **الحاضنات الجامعية (حاضنة أعمال جامعة مسيلة):** بغية تطوير وتشجيع الأفكار الابداعية والريادية في الوسط الجامعي والمساهمة في تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع منتجة تبنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي استراتيجية لمرافقة هذه المؤسسات من خلال تشكيل هيئات على المستوى الجامعة وتتمثل في دار المقاولاتية في بعض الجامعات أو حاضنات أعمال في جامعات أخرى وتعتبر حاضنة أعمال جامعة محمد بوضياف بالمسيلة نموذج ناجح من الحاضنات في الوسط الجامعي.

[1] موقع: https://sylabs-dz.com/incubators-in-algeria، تاريخ الاطلاع عليه: 2021/6/22.

تهتم حاضنة أعمال جامعة مسيلة برواد الأعمال من ذوي الكفاءات الجامعية الطلبة والباحثين القادرين على تسخير التقنيات التكنولوجية الحديثة لتقديم مشاريع، ومؤسسات ناشئة ذات أفكار إبداعية سواء كانت مشاريع، خدمات، منتجات، نماذج عمل، أو اختراعات. ضمن قطاعات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي الصناعة التجارة الصيدلة والطب، الاتصالات، تكنولوجيا المعلومات، الطاقة والطاقات المتجددة، الرسكلة والبيئة، أو أي تقنية تهدف إلى استثمار المصادر المتوفرة لدعم واستمرارية المؤسسات الناشئة ونجاحها، وتطوير عملها لترقى إلى مكانة المؤسسات الناجحة التي تمثل نقطة إنطلاق وإقلاع اقتصادي وفق مضامين التنمية المستدامة، تحت شعار لديكم الفكرة ولدينا الدعم والمرافقة[1].

بالإضافة إلى أن هناك حاضنات أعمال استحدثت مؤخرا تتمثل في حاضنة أعمال جامعة المدية، جامعة البليدة 1، جامعة قالمة، جامعة الوادي، جامعة عنابة، جامعة ورقلة، جامعة بومرداس، جامعة بسكرة، جامعة غرداية، جامعة تلمسان، المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بقسنطينة.

ثانيا: آليات الدعم التمويلية

- تعد اشكالية التمويل من أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه المؤسسات والشركات الناشئة في الجزائر في الوقت الراهن، لذا تبنت الدولة أسلوبا تمويليا جديد ومغاير للأساليب الكلاسيكية القائمة على القروض البنكية، يقوم هذا الأسلوب على مبدأ المرافقة والمشاركة الميدانية وقد تجسد في اطلاق صندوق خاص لتمويل المؤسسات الناشئة في سنة 2020 كما أن قانون المالية لسنة 2020 جاء بتدابير وتحفيزات جبائية جديدة لفائدة أصحاب المؤسسات الناشئة لا سيما التي تنشط في مجالات الابتكار والتكنولوجيات الجديدة، وذلك من خلال إعفائها من الضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة بهدف ضمان تطوير أدائها، كما تضمن القانون اعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية في مرحلة الاستغلال مع إقرار تسهيل حصول هذه المؤسسات على العقار الصناعي لتوسعة مشاريعها الاستثمارية بالاضافة إلى تدابير أخرى منها:
- تسهيل ولوج المؤسسات الناشئة للطلب العمومي عبر تكييف دفتر الشروط الذي يلزم بضرورة اللجوء إلى المناولة مع المؤسسات الناشئة.
- إعادة تفعيل أحكام المادة 87 من المرسوم الرئاسي رقم 15_247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العمومي، عبر إصدار قرار السيد وزير المالية، المبرمج في هذا الشأن بغرض دعم المؤسسات الناشئة.

[1] موقع حاضنة الأعمال جامعة المسيلة:https:// www.univ-msila.dz/، تاريخ الاطلاع عليه 2021/6/22.

- حث القطاعات الوزارية، الجماعات الإقليمية والمؤسسات الافتصادية على ترقية الشراكة المالية مع الشركات الناشئة والشباب حاملي المشاريع المبتكرة.
- تسهيل حصول الشركات الناشئة على العقار الصناعي لتطوير وتوسيع مشاريعهم.
- اتخاذ تدابير تحفيزية جبائية من أجل حث المتعاملين العموميين والخواص على اللجوء إلى الحلول المبتكرة التي تقدمها المؤسسات الناشئة[1].

أيضا هناك صيغ تمويل كلاسيكية توفرها الجزائر لتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة الجديدة صيغ تمويل كلاسيكية مثل[2]:

- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب[3]**: أصبح يطلق عليها تسمية الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية، وهي وكالة أنشئت على شكل هيئة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تعمل على إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات سواء كانت إنشاء المؤسسات المصغرة الجديدة أو توسيع في النشاط وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل والعمل والضمان الاجتماعي ولها فروع جهوية ومن أهم مهامها:
  - متابعة الاستثمارات المنجزة من طرف الشباب المستفيد مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تم التوقيع عليها.
  - تقييم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل.
  - تقوم مخصصات الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب منها الأمانات، التخفيضات في نسب الفائدة.
- **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة[4]**: هو مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، يعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي،وقد عرف في مساره عدة مراحل مخصصة للتكفل بالمهام الجديدة المخولة من طرف السلطات العمومية.

---

[1] موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: https://www.interieur.gov.dz، تاريخ الاطلاع عليه: 2021/6/22.

[2] مفروم برودي، **المؤسسات الناشئة في الجزائر _الواقع والمأمول_**، مقال، المجلد 07،العدد 03، جامعة غرداية ،الجزائر، تاريخ النشر 2021/01/31، ص 353.

[3] مكربي أسماء، **صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة _دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة حاسي مسعود ورقلة (2014_2017)**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017_2018، ص 11.

[4] موقع **www.cnac.dz**، أطلع عليه يوم 2021/07/11.

- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**[1]: وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية ولها فروع محلية مكلفة بعدة مهام منها:
  - تسيير جهاز القرض المصغر وفق للتشريع والتنظيم المعمول به.
  - تدعيم المستفيدين وتقديم لهم الاستشارة والمرافقة.
  - منح القروض بدون فوائد.
  - تقييم علاقة متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.

وقد تم استحداث وزارة منتدبة خاصة بالمؤسسات الناشئة والتي يعول عليها مستقبلا لخلق القيمة المضافة من خلال تصدير خدماتها للخارج وجلب العملة الصعبة وتوظيف اليد العاملة، فهي تطمح إلى إنشاء نحو 1500 مؤسسة ناشئة ومبتكرة مع نهاية سنة 2021 حسبما كشف عنه الوزير المنتدب لدى الوزير الأول وليد ياسين موضحا أن هذا هدف واقعي بالنظر إلى أن الوزارة تركز على الجانب النوعي وليس الكمي، في هذا الصدد قامت الوزارة بإنشاء منصة إلكترونية لتمكين أصحاب الشركات وحتى أصحاب المؤسسات المبتكرة ممن لم تحصلوا بعد على السجل التجاري لتسجيل أنفسهم.

كما تم إقرار مجموعة من التسهيلات لمرافقة أصحاب هذه الشركات وكذا الشباب الراغب في إنشاء شركات مماثلة سواء من الجانب التنظيمي أو من الجانب التمويلي كون هذه المؤسسات لا يمكن تمويلها عن طريق القروض البنكية، ومن بين هذه الإجراءات:

- إقرار العديد من الإفاءات الضريبية، حيث تمت المصادقة على المرسوم التطبيقي الخاص بهذه الإعفاءات.
- أنشاء مسرع خاص بهذه المؤسسات وفق معايير عالمية مقره الجزائر العاصمة والمنتظر فتح فروع له مستقبلا على مستوى عدة ولايات.

أيضا إطلاق صندوق تمويل المؤسسات الناشئة فهو بمثابة حل مؤقت فقط، لأن القوانين التي تتضمن صيغة التمويل بالمخاطرة، لم تصدر بعد في الجزائر، وهذا نتيجة عدم تطور النظام المصرفي الجزائري ووجود تداخل بين عمل البورصة والبنوك في الجزائر، وربما ستسعى الجزائر مستقبلا لفتح رأس المال أمام القطاع الخاص من أجل

[1] مكربي أسماء، **مرجع سابق**، ص 11.

تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق "رأس المال المخاطر" وهذا بمساعدة بورصة الجزائر التي يجب أن تفعل لأن هذه الأخيرة هي السبيل الوحيد الذي يضمن تمويل هذه المؤسسات مستقبلا، فالدولة الجزائرية لا يمكنها الاستمرار في تمويل ودعم هذه المؤسسات، لأنها تستنزف خزينة الدولة وبدون مقابل مثلما حدث سابقا مع مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، حيث تستطيع الدولة وحتى اليوم استرجاع بعض القروض الممنوحة للشباب[1].

المطلب الرابع: التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر

تواجه المؤسسات الناشئة أو ما يطلق عليه ريادة الأعمال تحديات كبيرة في الجزائر نظرا لطبيعتها وخصوصيتها من جهة، ومن جهة أخرى كونها حديثة الظهور مما يتطلب بعض الوقت لخلق وتهيئة البيئة الملائمة لتطورها ومرافقتها، فالمؤسسات الناشئة التي تقوم على أساس فكرة ابتكارية من الصعب أن تتجسد هذه الفكرة في مشروع منتج لأنها تواجه عدد من التحديات والعوائق التي غالبا ما تحول دون نجاح واستمرارية هذه المؤسسات الناشئة، وتتمثل أهم هذه التحديات في:

1. **التمويل:** يعتبر التمويل من أبرز العقبات التي تواجه الشركات الناشئة، إذ يشكل الحصول على التمويل بمختلف أشكاله أهم تحدي لهذه الشركات سواء كان تمويل بذرة للبدء بإطلاق الشركة أو تمويل نمو لتوسيع أعمالها أو تمويل تسريع لزيادة النمو بمعدل أسرع. ولحسن الحظ بدأت تظهر مبادرات وشركات استثمار مخاطر وحتى مسرعات نمو ولو بشكل تدريجي لتشجيع وتسهيل الحصول على التمويل إلا أنه لا يكفي، حيث ما تزال هناك فجوة ما بين الشركات الناشئة المناسبة لتلقي النمو، والمستثمرين (أفراد أو شركات) الذين يعرضون أموالهم فيها، لكن التمويل لا يمثل مشكل للجميع مع أنه تحدي مهم، هناك العديد من الشركات الناشئة التي مولت نفسها بنفسها ورفضت عروض التمويل التي وصلتها كونها لم تتفق مع رؤيتها.
2. **صغر حجم السوق:** إن تحدي تسويق منتج الشركة الناشئة يعتبر من التحديات الهامة التي تواجه هذه الشركات، ذلك أن التسويق يعتبر الهدف الأساسي للشركة والضامن لاستمراريتها بتحقيق العوائد وبالتالي الاعتماد على التمويل الذاتي مع أن الشركات الناشئة في الجزائر ليست بالعدد الكبير بالمقارنة مع دول أخرى إلا ان هذا له تبريره بصغر حجم السوق المحلي عموما. هناك عدة عوامل تلعب دور يجعله صغيرا سواء عدد السكان، نسبة انتشار الانترنت، تسهيل الدفع الالكتروني، ثقافة الشركات بحد ذاتها، لكن في ظل صغر حجم السوق لا بد للشركات الناشئة أن تبحث بدائل تسويقية أخرى، مثل التسويق الالكتروني.

[1] مفروم برودي، **مرجع سابق**، ص 353.

3. **انعدام الخبرة لدى أصحاب الشركات الناشئة:** تأسيس شركة ناشئة أمر يحتاج لخبرات متنوعة، بالإضافة إلى المستوى العلمي والتقني الكبير الذي يجب على صاحب الشركة الناشئة أن يلم ببعض أساسيات الإدارة مثل الهيكل التنظيمي وفرق العمل والتسويق والإستراتيجية، وهذه الخبرة إن لم تكن متاحة لدى صاحب الشركة أو المؤسسة سيضطر ان يشتريها من خلال قبول تمويل من مستثمر لديه الخبرة اللازمة وشبكة العلاقات العامة، وفي هذه الحالة يجب أن يعطيه حصة من شركته. كما تتجسد أيضا انعدام الخبرة لدى أصحاب الشركات الناشئة في عدم وجود دراسة جدوى احترافية لمشروع الشركة وتتعلق هذه الدراسة عادة بالدراسة المالية المتعلقة بتقييم الاحتياجات التمويلية للشركة خصوصا في بدايتها والدراسة التسويقية التي تتعلق بتسويق المنتوج وإيجاد الأسواق وكيفية الوصول للزبائن والتعريف والترويج للمنتوج بمختلف الوسائل خصوصا الترويج عن طريق شبكة الانترنت، بالإضافة إلى ذلك هناك دراسة جدوى فنية وتتعلق بهيكلة الشركة وتحديد مهام المكلفين بها بدقة ووضع أهداف واستراتجيات بعيدة المدى للشركة لذا نجد أغلب المؤسسات الناشئة التي لم تستمر في نشاطها أو فشلت كان ذلك نتيجة عدم إعداد دراسة جدوى محترفة، هذا ويمكن للمؤسسات الناشئة الاعتماد أو الاستعانة في إعداد دراسات الجدوى بمكاتب الخبرة والدراسات كما يمكنها أيضا الاستعانة بحاضنات الأعمال أو مسرعات الأعمال.
4. **فريق العمل:** إن العمل الجماعي والعمل كفريق له أهمية كبرى للشركات والمؤسسات الناشئة إذ معظم التجارب الناجحة للشركات الناشئة بدأت عملها كفريق، وقد يظهر هذا التحدي بداية من أنه لا يوجد قسم موارد بشرية في الشركة منوط به استقطاب الموظفين للعمل فيها، بل يبدأ الأمر بالبحث في دائرة المعرف والطلب منهم ترشيح بعض الموظفين وهنا يدخل عامل المحاباة بالمنتصف ليؤثر على مبدأ التوظيف بناءا على الكفاءة، تعاني الشركات الناشئة من عدم قدرتها بسرعة الحصول على موظف مناسب لإنجاز مشروع مستعجل، فقد تنشر عدة إعلانات لكن طالما هي شركة ناشئة لم يسمع بها الكثيرون فلن يظهر الإعلان للمهتمين فعلا، أحد الحلول لمثل هذا النوع من التحديات هو توظيف المستقلين نظرا لطبيعة المشروع المؤقتة، لكن كيف نصل لهؤلاء؟ يمكن أن نصل إليهم في البحث في منصات العمل الحر التي توفر مختلف من المهارات التي يمكنك طلبها والتعاقد معها لإنجاز العمل المطلوب بدقة واحترافية، كما توفر هذه المنصات الاستشارات اللازمة حسب مجال نشاط المؤسسة الناشئة بفضل الخبراء القائمين عليها.

المبحث الثاني: مساهمة المؤسسات الناشئة في تحقيق التنويع الاقتصادي

سنقوم في هذا المبحث بتبيين سياسة الجزائر التي انتهجتها في تحقيق التنويع والقطاعات التي تعمل على دعمها من أجل تحقيق ذلك، بالإضافة إلى دور المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي، مع إبراز نماذج لأشهر المؤسسات الناشئة في العقد الماضي.

المطلب الأول: القطاعات التي تعمل الجزائر على دعمها لتحقيق التنويع الاقتصادي

اتخذت الجزائر سياسة للتنويع الاقتصادي وهي التركيز على بعض فروع القطاعات الدافعة له، وسنشير إلى بعض الأرقام عن الدول العربية الرائدة في هذه المجالات مقابل واقع الصناعة والتصدير لمنتجات هذه الفروع في الجزائر ونلخصها كما يلي[1]:

1. **المنتجات الكيميائية:** وتتمثل في البتروكيماويات (المواد الكيميائية العضوية والبلاستيكية)، الأسمدة والصناعات الدوائية.

- **البتروكيماويات:** كانت الجزائر واحدة من رواد صناعة البتروكيماويات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع بناء مجمع أمونيا أرزيو في عام 1967 ثم بناء مجمع صناعة البتروكيماويات سكيكدة عام 1978، إلا أن التوقف عن إنتاج "الإيثيلين" أدى إلى انهيار صناعة البتروكيماويات في الجزائر، فالجزائر لا تقوم تقوم بتصدير " البولي إيثلين " و " البولي بروبلين" و " البولي الإستيل "، ولم تتعدى حصة الجزائر 5.0 % من إجمالي الطاقة الإنتاجية للإيثلين العربية لعام 2018 ، أما السعودية فبلغت حصتها 66.5 % من إجمالي الطاقة الإنتاجية العربية للإيثلين خلال نفس السنة (وكالة الإنباء الجزائرية، 2020). وتملك الجزائر كذلك فرص قوية وإمكانات تصدير كبيرة في صناعة البتر وكيماويات البلاستيكية.
- **الأسمدة:** صادرات الجزائر من فوسفات الكالسيوم الطبيعي لم تتجاوز 46 مليون دولار عام 2018 (الخبر، 2018) فهي تحقق أضعف النتائج مقارنة بالمغرب مثال التي تصدر الفوسفات الطبيعي مع عائدات سنوية تزيد على 25.1 مليار دوالر، رغم أن الجزائر تملك ميزة الغاز الطبيعي والفوسفات، إذن البد من وضع إستراتيجية لتطوير وتحويل الموارد الأولية لإنتاج الأسمدة وغيرها، ولا سيما الفوسفات (فوسفات الديامونيوم، النتروفوسفات، ...)، فيمكن للجزائر أن تأخذ مكانها في السوق الدولية خاصة وأنه يمكنها الوصول بسهولة للسوق الأوروبية وكذلك السوق الآسيوية (الهند، الصين.).

[1] دنيا خنشول، **التنويع الاقتصادي في الجزائر: الواقع وإمكانية التحقيق**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 7، العدد 1، جوان 2020، ص ص 216_218.

- **المنتجات الصيدلانية:** يتميز السوق الجزائري باتساع نطاق نظام الصحة العمومية، وهذا من خلال تغطية جزء كبير من السكان بالتأمينات الاجتماعية. لذلك يجب تطوير صناعة الأدوية، فالإنتاج المحلي يمكن أن يساعد في تحقيق تغطية السوق الوطنية بنسبة 50 ٪ على المدى المتوسط، إضافة إلى إمكانية تصدير الأدوية خاصة لأفريقيا والشرق الأوسط.

2. **المنتجات الزراعية الغذائية:** في هذا القطاع، تصدر المغرب 490 مليون دولار سنويا من المنتجات السمكية وحدها، وتصدر المملكة العربية السعودية 330 مليون دولار سنويا من عصائر الفاكهة، في حين لم يتجاوز إجمالي الصادرات الزراعية الجزائرية قيمة 538 مليون دولار عام 2017 ، بينما بلغت واردات الجزائر من المنتجات الزراعية 12032 مليون دولار خلال نفس السنة، بحيث لم يتعدى إنتاجها من الأسماك 105.9 ألف طن سنة 2018، وبلغ إنتاجها من زيت الزيتون 82.5 ألف طن ولا تصدر من إنتاجها منه. لذا يجب تطوير الخدمات اللوجستية التجارية والصناعية، هذا سيمكن الجزائر من اختراق العديد من الأسواق الخارجية وخاصة الأوروبية، ففي هذا القطاع وحده، تدر إيران حوالي 1.5 مليار دولار من عائدات التصدير، أي ما يعادل جميع عائدات التصدير باستثناء المحروقات الجزائرية.
3. **الإسمنت:** تظهر بيانات صندوق النقد العربي أن أكثر الدول العربية إنتاجا للإسمنت هي مصر بنسبة حوالي 25.2 % من إجمالي الإنتاج العربي للإسمنت سنة 2018 ، تليها السعودية بنسبة 20.2 % أما الجزائر فتنتج 12.3 % من إجمالي الإنتاج العربي للإسمنت حيث بلغ إنتاجها من الإسمنت 31.10 مليون طن عام 2018، أما صادرات الجزائر من الإسمنت فلم تتجاوز 60 مليون دولار أمريكي عام 2018، فصناعة الإسمنت تعتبر سوق واعد للاقتصاد الجزائري خاصة مع الأخذ بعين الاعتبار الاستثمارات المخطط لها بشكل خاص من قبل المجموعة العام (GICA) (المجموعة الجزائرية لصناعة الإسمنت) وكذا من قبل شركات القطاع الخاص المحلي والأجنبي، فإن السوق سيحقق فائض سيؤدي بالمنتجين الجزائريين للبحث عن منافذ خارجية وخاصة اتجاه الأسواق الأفريقية والمتوسطية.
4. **قطاع الصلب:** لصناعة الحديد والصلب أهمية كبيرة في النهوض بصناعات أساسية كصناعات وسائط النقل بأنواعها وصناعات معدات العمل والإنتاج، وصناعات معدات البناء والدفاع الوطني وغيرها من الصناعات، وفي مجال الصلب بلغ إنتاج مصر عام 2018 حوالي 7.8 مليون طن، في حين لم يتجاوز إنتاج الصلب في الجزائر 650 ألف طن خلال نفس السنة رغم وجود العديد من المزايا في هذا المجال كتوفر الغاز الطبيعي وخام الحديد في غار جبيلات لوالية تندوف، لذا البد من تطوير صناعة الحديد في الجزائر حيث يقدم سوق

منتجات الصلب إمكانية لتحقيق الاكتفاء الذاتي ومن ثم النظر في احتمال التصدير إلى الأسواق الإقليمية وبالتالي فإن إمكانات التنويع التي يحملها هذا القطاع كبيرة.

5. **الألمنيوم:** لدى الجزائر مقومات تتيح لها أن تكون موجودة في سوق الألمنيوم. فبإنشاء شركة إنتاج الألمنيوم بالشراكة مع شركة عالمية رائدة وبمشاركة رأس المال الوطني الخاص، يمكن تحويل الألمنيوم الخام قدر الإمكان من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية لغرض تكثيف النسيج الصناعي وتنويع الصادرات.
6. **النسيج والملابس:** تستفيد هذه الفروع من الميزة النسبية لتكاليف العمالة، ولكن وبحكم الضعف الكبير لحصص هذه الفروع في الصناعة خارج المحروقات فإن مساهمتها في النمو الإجمالي تعتبر ضئيلة، بل شبه منعدمة في المقابل بلغت صادرات هذا القطاع فيمصر 1.455 مليار دولار عام 2018 إذن البد للجزائر من استيفاء الشروط المسبقة لتعزيز هذا القطاع: كاستخدام الشراكة الدولية من أجل تحقيق المكاسب المرجوة، بالإضافة إلى تطوير لوجستيات التجارة الخارجية في هذا القطاع الذي يتطلب استجابة كبيرة ومرونة كبيرة لمجابهة التطورات السريعة في السوق الدولة.
7. **قطاع السيارات:** تعد المغرب المنتج والمصدر العربي الأول للسيارات حيث حققت قفزة نوعية مكنتها من رفع عدد السيارات المصنعة والمصدرة إلى الخارج. تعتبر صناعة السيارات في الجزائر تجميعية بالأساس مع بعض الأجزاء التي يتم إنتاجها محليا (البطاريات، الإطارات...)، وهي تبذل جهودا حثيثة لتطوير صناعة السيارات وطنيا، حيث بلغ إنتاجها من السيارات في عام 2018 حوالي 70 ألف سيارة ما يمثل حوالي 12.8 % من الإنتاج العربي للسيارات وهذا القطاع يعتبر قطاع هيكلي للاقتصاد الجزائري.
8. **قطاع المعرفة:** لقد ركزنا حتى الآن على السلع القابلة للتداول كجزء من تنويع الصادرات. ومع ذلك، البد من تطوير قطاع المعرفة، خاصة المتعلق بالصناعة بسبب التكامل بين القطاعين. بالإضافة إلى ذلك، فإن قطاع المعرفة يولد معظم القيمة المضافة (مدخلات البحث والتطوير). وقد بدأ هذا القطاع ينشط تدريجيا في الجزائر، وتجدر الإشارة أن مساهمة قطاع المعرفة حاسمة في عملية التحديث وتنويع الاقتصاد الداعي إلى استهداف الإنتاج ودعمه بحزم أكبر خدمات المعرفة المتعلقة بتنويع وتحديث الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنويع الاقتصادي

إن الاقتصاد الجزائري مرتبط بتصدير المحروقات، ونظرا للأزمات التي تتأتى من خلال الاعتماد على مصدر واحد رأت الدولة أنه لا يمكن أن تكمل في هذا الطريق خاصة في ظل الأزمات أين وصل البترول إلى 10 دولارات وهذا خطر كبير على الاقتصاد الوطني وعلى استقرار البلد.

فمنذ زمن والجزائر تريد تنويع الاقتصاد الجزائري والخروج من التبعية البترولية فلجأت للمؤسسات الناشئة لأنها الحل الأمثل للتخلص من هذه التبعية، فالمؤسسات الناشئة عندها إمكانيات كبيرة في تحقيق التنويع الاقتصادي للبلد ولكن هذا مرتبط بالمناخ المناسب الذي توفره الدولة لها، فالعديد من الطلبة لديهم الرغبة في إنشاء مؤسسة ناشئة ولكن إجراءات الإنشاء تشكل العائق الأول في ذلك، فعندما نقول مؤسسة ناشئة أي أننا نتحدث عن تكنولوجيا وهذا يتطلب علم وهو ناتج من الطلبة في الجامعات، لذا يتوجب على الدولة تدعيمهم وتكافل الجامعات مع هيئات الدولة المختصة في هذا المجال للتقدم به. وبالأخص الجماعات المحلية من خلال إقامة أمكنة العمل المشترك ما بين الشباب وأساتذة الجامعات لتوجيههم. ونزع العراقيل البيروقراطية الخاصة بالمؤسسات الناشئة كإجراءات الإنشاء الطويلة المدة[1].

فالمؤسسات الناشئة هي من أفضل الحلول للنهوض باقتصاد البد، ولكن في السنتين الأخيرتين وبظهور جائحة كورونا تراجع نشاطها بنسبة كبيرة، فنحن نعلم أن الجزائر بلد مستورد وعند غلق الحدود إثر الوباء ترتب عليه عدم استيراد المواد الأولية وبالتالي توقف نشاط المؤسسات الناشئة، فالاقتصاد العالمي كان مرتكزا حول الصين وعند توقفها توقف اقتصاد العالم ككل[2]. وبالرغم من ذلك فقد نشطت المؤسسات الناشئة في فترة الوباء فساهمت في تسهيل مشقة الانتقال عن طريق خدمة التوصيل مثلا.

بالرغم من تفعيل إطلاق تسمية مؤسسة ناشئة عليها والتي تتوفر فيها الشروط إلا مؤخرا، هذا يعني أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استحدثت في السنوات العشر الأخيرة فيها ما يطلق عليه تسمية مؤسسة ناشئة لذلك نتطرق إلى دور تلك المؤسسات في تحقيق التنويع الاقتصادي في مختلف القطاعات من سنة 2010 إلى غاية 2018 وذلك بالاعتماد على الإحصائيات وتحليلها.

1. وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010_2018):

لا شك في أن الاهتمام الذي أولته الدولة الجزائرية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان عاملا هاما في تطور عددها خلال الفترة من 2010 إلى 2018، وهو ما تأكده الإحصائيات التي تشير إلى تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مختلف أرجاء الوطن، إضافة إلى تعدد فروع نشاطها لتشمل مختلف القطاعات الاقتصادية، وللوقوف على تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نتناول الجدول التالي:

[1] البروفيسور موسى بوكريف، مدير مخبر البحث في المناجمنت ، جامعة بجاية، **مقابلة تلفزيونية في برنامج جامعة التكوين المتواصل**.
[2] البروفيسور موسى بوكريف، **نفس المرجع السابق**.

الجدول رقم (3.3): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2010_2018

السنة/ عدد المؤسسات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية	نسبة التطور	المجموع
2010	618515	557	_	619072
2011	658737	572	6.49%	659309
2012	711275	557	7.96%	711832
2013	777259	557	9.26%	777816
2014	851511	542	9.54%	852053
2015	934037	532	9.68%	934569
2016	1013637	438	8.50%	1014075
2017	1074236	267	5.97%	1074503
2018	1092908	262	1.73%	1093170

المصدر: عايد مهدي،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، المجلد12، العدد 3، 2020،ص 318.

يتضح لنا من الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزايد بوتيرة ليست بالهينة خلال الفترة الممتدة بين 2010_2016، حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2011 ما عدده 659309 مؤسسة خاصة وعمومية، في حين كان عددها لا يتجاوز 619072 مؤسسة سنة 2010 أي تزايد بنسبة 6.49% ، ليواصل هذا العدد في الارتفاع ليبلغ 852053 سنة 2014، ويمكن إرجاع هذا التطور العددي لزيادة منح القروض بسبب الوفرات المالية التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة من جراء ارتفاع أسعار النفط، إضافة إلى تخصيص ما يقارب 150 مليار دج بغرض إنشاء مناطق صناعية وكذا الدعم العمومي للتأهيل في إطار البرنامج الخماسي (2010_2014).

وإلى غاية نهاية سنة 2015 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 934569 مؤسسة، ليواصل هذا العدد في التزايد ليبلغ نهاية 2016 ما عدده 1014075 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، إلا أنه تجدر الإشارة أنه في هذه الفترة ومع انخفاض أسعار النفط قامت الدولة بتحديد مجالات التمويل من خلال هيئات

(CNAC_ANSEJ_ANGEM) لتقتصر على تلك المشاريع المنتجة للقيمة المضافة في حين تم التوقف عن تمويل المشاريع الموجهة لبعض القطاعات المشبعة كقطاع النقل وبعض الخدمات.

2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع القاعدة الإنتاجية في الجزائر:

تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في العديد من القطاعات ولتوضيح توزيع هذه المؤسسات حسب فروع النشاط سوف نتطرق إلى الجدول التالي:

الجدول رقم (3.4): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب فروع النشاط خلال الفترة 2014_2018

الفروع/ السنة	2014	%	2015	%	2016	%	2017	%	2018	%
الفلاحة	5038	1.01	5635	1.01	7094	0.7	6687	1.1	6973	1.1
المحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات التابعة	2439	0.49	2639	0.49	3201	0.3	2890	0.4	2938	0.4
البناء والأشغال العمومية	159775	32.1	168557	31.1	169124	16.6	179326	29.4	183501	29
الصناعات التحويلية	78108	15.7	83701	15.5	99275	9.79	95010	15.5	97803	15.5
الخدمات	251629	50.6	277379	51.5	298692	52	325698	53.4	338266	53.8
المجموع	496989	100	537901	100	577386	100	609611	100	628481	100

المصدر: عايد مهدي،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، المجلد12، العدد 3، 2020،ص 322.

يتضح من الجدول أن نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يتركز في فرع الخدمات بنسبة كبيرة النقل، والذي يحتل الصدارة طيلة فترة من 2010_2018 بنسبة متوسطة تقدر بحوالي 50% من إجمالي المؤسسات أي أن نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تنشط في هذا الفرع، يليه فرع البناء والأشغال العمومية بنسبة

متوسطة تقدر بحوالي 32.11% من إجمالي المؤسسات، يليه فرع الصناعات التحويلية بنسبة 15.72% من إجمالي المؤسسات يليه فرعي الفلاحة ثم المحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات التابعة بنسبة 1% و0.49% على التوالي.

ويمكن القول بأن أهم ما يميز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو أنها مؤسسات ذات طابع خدماتي بالدرجة الأولى أكثر منه إنتاجي أو صناعي، أي أنها لا تساهم في خلق الثروة والقيمة المضافة للاقتصاد الوطني بالشكل المطلوب، وهو ما يشير إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تساهم في تنويع القاعدة الإنتاجية للجزائر، مما يستوجب إعادة النظر في سياسات توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عللى مختلف القطاعات والفروع الاقتصادية استنادا إلى الحاجيات الأساسية للاقتصاد الوطني.

3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام:

يلعب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العالم دورا مهما في دعم الناتج الداخلي الخام، حيث تساهم هذه المؤسسات بنسب تتراوح من 16% من الناتج الداخلي الخام في تلك البلدان ذات الدخل المنخفض إلى 51% من الناتج في البلدان ذات الدخل المرتفع، ففي كندا على سبيل المثال يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 45% من إجمالي الناتج الداخلي الخام، أما في ألمانيا فهو يساهم بنسبة 35.5% وبنسبة 39.5% في فرنسا، وفي مصر يساهم القطاع بنسبة 25% من إجمالي الناتج الداخلي الخام، وبنسبة 38% في تركيا، أما فيما يخص بلدان المغرب العربي فقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب يساهم بنسبة معتبرة تقدر ب 38% من الناتج الداخلي الخام للمملكة، إن كل هذا يوحي لنا أنه وبالرغم من تباين تطور دول العالم إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها تساهم في اقتصادياتها بشكل مهم ولعل هذه النسب دليل على ذلك.

كما تجدر الإشارة أن نسبة مساهمة هذه المؤسسات في الناتج الداخلي الخام للدول يختلف إذا ما تعلق الأمر بتلك الدول النفطية كالجزائر، ففي هذه الدول غالبا ما تكون هذه النسب منخفضة مقارنة بالدول الغير نفطية نظرا لأهمية مساهمة قطاع المحروقات في النسبة الإجمالية للناتج الداخلي الخام، وفيما يخص الدول العربي النفطية كالسعودية فلقد تمكنت هذه الأخيرة من أن تحسن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام إلى غاية 33% سنة 2015 حسب تقرير الغرفة السعودية الاقتصادية في تقريرها لسنة 2015.

ولمعرفة الوضعية في الجزائر نتناول الجدول التالي:

الجدول رقم (3.5): جدول يوضح مساهمة مؤسسات القطاع الخاص والعام في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (مليار دج)

السنة/الطابع القانوني للمؤسسة		قطاع عام	قطاع خاص	المجموع
2014	القيمة	1187 .93	7338.65	**8527**
	النسبة	13.9	86.1	
2015	القيمة	1313.36	7924.51	**9237.87**
	النسبة	14.22	85.78	
2016	القيمة	1414.65	8529.27	**9943.92**
	النسبة	14.23	85.77	

المصدر: عايد مهدي،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، المجلد12، العدد 3، 2020،ص 323.

يتضح من الجدول أعلاه بأن مساهمة القطاع الخاص والتي تشكل مؤسساته أكثر من 99% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات تجاوزت عتبة 9943 مليار دج سنة 2016، أي ما يعادل حوالي 40% من إجمالي الناتج الداخلي الخام، وهي نسب ضعيفة مقارنة بتلك المسجلة دوليا، حيث تتجاوز هذه النسبة 65% في بعض الدول النفطية كروسيا و70% في الدول غي النفطية كتركيا، وانطلاقا من نتائج الدراسات التي تناولت التنويع الاقتصادي والتي خلصت إلى وجود علاقة طردية بين حجم مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام في أي اقتصاد ودرجة تنوع نفس الاقتصاد، تتبلور لدينا فكرة مفادها أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية بالشكل المطلوب.

3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع هيكل الصادرات:

الجدول رقم (3.6): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة	3.75	3.89	3.1	2.48	1.97	2.01	1.99	2.48	2.4
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
النسبة	2.86	2.93	2.96	3.91	3.82	3.86	3.87	5.46	6.52

المصدر: المصدر: عايد مهدي،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، المجلد12، العدد 3، 2020،ص 324.

إن اهم نتيجة يمكن أن نخرج بها من قراءتنا وتحليلنا لهذه الأرقام هو أنه بالرغم من صغر حجم هذه المؤسسات وإمكانياتها المتواضعة بالمقارنة مع إمكانيات المؤسسات الصناعية الكبرى، وبالأخص مجال التوظيف قطاع الخدمات بالدرجة الأولى حيث يمتص هذا القطاع 95% من مناصب العمل تتوزع على قطاعات مختلفة كالبناء وتجارة التجزئة، الفندقة، الاتصالات، المطاعم، النقل...الخ

وبالتالي توصلنا إلى أن المؤسسات الناشئة خاصة والمقاولاتية عامة في الجزائر مرتكزة على الجانب الخدماتي.

المطلب الثالث: نماذج لأشهر المؤسسات الناشئة في العقد الماضي:

أولا: المؤسسات العربية

* **مؤسسة أنظمة المها:** هي شركة سعودية ناشئة تعمل في مجال الرعاية الصحية الحيوانية والرصد المستمر لصحة الماشية بهدف زيادة إنتاج وكفاءة مزارع الألبان، وقد تم تأسيس الشركة وتطويرها في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية.

وتوفر الشركة خدمات لرصد البيانات الحيوية للثروة الحيوانية وتحليلها بهدف زيادة كفاءة المزارع ورفع إنتاجها، وتستخدم الشركة أحدث التقنيات في مجالات الاستشعار والاتصالات لضمان الرصد المستمر والفعال للماشية. [1]:

[1] **النماذج الأولية والشركات الناشئة**، صندوق تمويل الابتكار في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية.بحث في قوقل.

ويمكن لمزارعي الألبان مراقبة صحة الماشية طوال الأسبوع وعلى مدار الساعة مما يسمح بزيادة الإنتاجية وخفض التكاليف، ويشير المزارعون الذين يستخدمون تقنيات أنظمة المها الجديدة إلى زيادة بنسبة تصل إلى 9% في معدل الحمل لدى الأبقار الحلوبة وزيادة في إنتاج الحليب بنسبة 15%.

* **مؤسسة فيثوس:** تساعد فيثوس الشركات والباحثين والحكومات على رصد أنشطة قاع البحر الطبيعية التي من صنع الإنسان في جميع أنحاء العالم من خلال توفير نظام مراقبة فعال تحت الماء وغير مكلف، تم تأسيس الشركة وتطويرها في جامعة عبد الله للعلوم والتقنية.

ويعد المنتج الأول لفيثوس مرصد قاع البحر (SMO) منصة استشعار موزعة على نطاق واسع وقابلة للوصول لعمق 100 م تحت سطح الماء لمدة تصل إلى أسبوعين.

* **مؤسسة سديم:** طورت شركة سديم نظام استشعار معلوماتي حاصل على عدة براءات اختراع ومتخصص في رصد الفيضانات وحركة المرور في المدن الذكية، وقد تم تأسيس الشركة وتطويرها في جامعة الملك عبد الله للعلوم التقنية.

تعمل تقنيات الشركة كنظام استشعار لاسلكي يمكن تركيبه في المناطق الحضرية وفي أنظمة الصرف الصحي، وتستمد تلك التقنية طاقتها من الألواح الشمسية الخاصة بها ولا تتداخل مع شبكة الكهرباء أو شبكة الاتصالات التي تتعطل وتتوقف عن العمل في أغلب الأحيان أثناء الفيضانات.

ويمكن القول أن منتج سديم الرئيس هو نظام لتلقي البيانات وإرسالها بين أجهزة الاستشعار الخاصة برصد حركة المرور أو الفيضانات وله موقع على شبكة الانترنت يقدم تحليلا مرئيا لبيانات الفيضانات.

* **مؤسسة ويكيت:** أنتجت شركة ويكيت حلا مبتكرا للمسافرين الذين يعانون من صعوبة غسل الملابس أثناء السفر، حيث طورت الشركة الناشئة في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، رذاذا للغسيل الفوري قادرا على إزالة البقع والروائح من على الملابس باستخدام تقنية حيوية خاصة وحاصلة على براءة اختراع يمكنها تحليل الجزيئات التي تسبب الروائح الكريهة.

ثانيا: مؤسسات عالمية[1]:

* **FACEBOOK**: والبعض يطلق عليه اسم الأب الروحي للمؤسسات الناشئة نظرا لأنه بدأ بداية صغيرة عام 2003 من غرفة طالب اسمه مارك زوكربيرج كان هدفه هو تسهيل عملية التواصل بين زملائه في

[1] موقع **www .alrab7on.com**. أطلع عليه يوم 30/جوان/2021.

جامعة هارفارد الأمريكية، وفي عام 2012 تجاوز عدد مستخدمي فيسبوك عتبة المليار مستخدم والذي أصبح أكبر شبكة اجتماعية في العالم واليوم فيسبوك لديه 2.45 مليار مستخدم شهري.

* **SLACK**: لمن لا يعرف تطبيق وموقع SLACK فهو بمثابة خدمة مخصصة لتسهيل وإدارة العمل للشركات والمؤسسات مما يمنح العاملين مستوى غير مسبوق من التحكم في سير العمل والتواصل بين بعضهم البعض، والآن بعد أن وصل سلاك إلى كل مكان تقريبا يبدو من الغريب أن نتذكر أنه لم يكن لديه تطبيق للتواصل في مكان العمل قبل عام 2013، لقد أثبتت إستراتيجية الشركة في سوق المنتجات الشبه مجانية أنها عبقرية للغاية ومبتكرة، مما أتاح لها التواجد في جميع أنواع الشركات.
* **EPIC GAMES**: شركة تطوير ألعاب إلكترونية تأسست باسم potomac computer systems في منزل والد المؤسس تيم سويني، اتخذت اسم epic megagames باحقا أصبح الاسم epic games حتى تظهر الشركة كأنها شركة عملاقة، كان أول مشروع كبير لها هو محرك ألعاب قوى يدعى unreal engine، الذي لا يزال يحقق نجاحا ضخما وتستعين به شركات ألعاب ضخمة في صنع ألعابها من خلاله. ومن ضمن أقوى إنجازات هذا المحرك لعبة fortnite التي تجني مئات الملايين من الدولارات في الشهر من خلاله، والذي أصبح ظاهرة ثقافية مع أكثر من 250 مليون لاعب في جميع أنحاء العالم.
* **TESLA**: تسلا هي سحر دائم لكل من المستهلكين والمستثمرين نظرا لأنها أصبحت الشركة المصنعة للسيارات الكهربائية الأكثر مبيعا في عام 2018، ودفعت شركات تصنيع السيارات الأخرى إلى الإسراع في إنتاج السيارات ذاتية القيادة.
* **SNAPCHAT**: عندما أطلق سنابشات في عام 2011 لاقى العديد من السخرية والتهكم حول الإبتكارات التي يمكن أن يضيفها إلى مفهوم الرسائل النصية، لكن قد تبين أن مؤسسي الشركة توقعوا بدقة ماذا سوف يحققع التطبيق، حيث في غضون سنوات أصبحت معظم منصات التواصل الاجتماعي تحاكي مميزات التطبيق والذي يقدم واجهة استخدام سهلة ومحببة للمعلنين[1].

[1] موقع **www .alrab7on.com**. **نفس المرجع السابق**.

خلاصة الفصل:

توصلنا في هذا الفصل إلى أن التنويع الاقتصادي في الجزائر ليس هدفا في حد ذاته وإنما هو آلية يتم من خلالها ضمان تنمية اقتصادية مستدامة خارج قطاع المحروقات في الجزائر تضمن مستقبل الأجيال الحالية والقادمة، ولقد أثبتت أزمات أسعار النفط المتعاقبة خطورة الاعتماد على قطاع المحروقات كمحرك للتنمية الاقتصادية، لذلك توجهت الجزائر إلى المؤسسات الناشئة والمؤسسات المتوسطة والناشئة كحل لذلك اتبعت عدة إجراءات لاستحداث هذا النوع من المؤسسات كاستحداث وزارة منتدبة بالاضافة إلى وكالات دعم وترقية المؤسسات الناشئة.

ويمكن للمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أن تلعب دورا لتحقيق مبتغى التنويع الاقتصادي في الجزائر، حيث أثبتت التجارب الناجحة في مجال تنويع اقتصاديات البلدان أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة يمكن أن تكون آلية من آليات التنويع الاقتصادي إذا ما توفرت رغبة جميع الفاعلين في الميدان في ذلك بدءا بدور السلطات في توفير المناخ اللازم لذلك.

خاتمة

خاتمة:

عرفت الجزائر الدور الكبير الذي تلعبه المقاولاتية وبالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة في تحقيق التنويع الاقتصادي بعد تخليها عن فلسفة الاقتصاد الموجه وانتقالها إلى اقتصاد السوق في مطلع التسعينات، حيث انتهجت سياسة تشجيع الشباب البطال بإقامة عدة هيئات مختلفة متمثلة في وكالة تسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، أيضا الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة،وهذا يسمح للشباب إثبات قدراتهم وكفاءاتهم وإبداعاتهم في المجالات التي يبدعون فيها من أجل إقامة خطوة على صعيد القاعدة الإنتاجية للبلد، وتنويع المنتوجات ومصادر الدخل والتقليل من الاعتماد على المحروقات، والتوجه إلى قطاعات أخرى وإقامة مشاريع فيها كالفلاحة والصناعة والسياحة وقطاع الخدمات، فالعمل على تنويع الأنشطة الإنتاجية يساعد في التنويع الاقتصادي وبناء اقتصاد جديد للجزائر.

وبالرغم من أن مجال المقاولاتية عامة والمؤسسات الناشئة خاصة تلاقي الكثير من الصعوبات في الجزائر إلا أن الحل الوحيد للنهوض بها هو تنويع المنتجات وتشجيع هذه المؤسسات الناشئة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

وقد تطرقنا في دراستنا إلى ثلاثة فصول لتفسير دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنويع الاقتصادي الجزائري وحاولنا من خلال هذا البحث معالجة إشكالية الدراسة من خلال صياغة فرضيات لتسهيل عملية البحث.

❖ **إختبار الفرضيات:**

- **تم اثبات صحة الفرضية الأولى:** حيث توصلنا إلى أن الفرق الجوهري بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات التقليدية هو أن الأولى تقوم على التغيير والثروة فلديها هاجس التوسع الكبير ومواصلة النمو بلا حدود، أما المؤسسات التقليدية فتقوم على الحفاظ والثبات.
- **تم اثبات صحة الفرضية الثانية:** بحيث وجدنا أن أهم المقاييس التي يعتمد عليها في قياس التنويع الاقتصادي هي: معامل التركز، مؤشر هرفيندال–هيرشمان، مؤشر فلاديمير كوسوف، مؤشر التنوع.
- **تم اثبات خطأ الفرضية الثالثة:** فقد توصلنا في بحثنا إلى أن حاضنات الأعمال ليست أهم إجراءات تفعيل المؤسسات الناشئة في الجزائر، بل هناك إجراءات أخرى منها استحداث وزارة منتدبة خاصة بالمؤسسات الناشة، إطلاق صندوق تمويل المؤسسات الناشئة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية.

- **تم اثبات صحة الفرضية الرابعة:** ساهمت اجراءات تفعيل المؤسسات المقاولاتية والناشئة في زيادة الانتاج خاصة في قطاع الاشغال العمومية، ولكن بالرغم من كل هذه الاجراءات التي تهدف إلى التنويع الاقتصادي للجزائر إلا أنه مازال هناك ضعف في القاعدة الانتاجية.

❖ **نتائج الدراسة:**

- حاضنات الأعمال من أفضل وسائل دعم المؤسسات الناشئة بحيث تعمل على احتضان المشاريع بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو لمنشآت الأعمال، ودعم المقاولين الجدد ومساعدتهم على إطلاق مشروعات ناشئة، وعليه تعمل حاضنات الأعمال على تزويد المقاولين بمختلف الأدوات اللازمة لنجاح المشروع.
- يعد الاقتصاد الجزائري من أكثر الاقتصاديات تركزا وأقلها تنوعا، وعليه يتبين أن العمل على وضع إستراتيجية لتنويع القطاعات خارج المحروقات يعتبر ضرورة حتمية، وأفضل طريقة لذلك تدعيم وتفعيل المؤسسات الناشئة.
- بالرغم من مساعي الدولة الجزائرية في تعزيز مجال المقاولاتية لتحقيق التنويع الاقتصادي إلا أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعاني من ضعف في القاعدة الإنتاجية.
- تعاني المؤسسات الداعمة للمؤسسات الناشئة عدة صعوبات وعراقيل تقف كحاجز أمام الهيئات والمستفيدين في آن واحد.
- التسيير السيء للمشاريع من طرف السلطات العليا.
- إن إحصائيات المؤسسات الناشئة شهد نقص كبير في تحقيق التنويع الاقتصادي في السنتين الأخيرتين.
- لا يتبين أثر المؤسسات الناشئة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر في السنوات الأخيرة نظرا لحداثة المؤسسات الناشئة في الجزائر.
- يتسم الاقتصاد الجزائري بعدم التنوع في توزيع الناتج المحلي الإجمالي، فرغم قيمة مؤشر هيرفندال_هيرشمان المنخفضة إلا أن هذا الانخفاض لا يعني تنوع على مستوى الناتج المحلي الإجمالي وإنما كان هذا بسبب انخفاض مداخيل المحروقات منذ أواخر 2014 مما أدى إلى انخفاض نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.
- عدم تنوع على مستوى الاستثمارات بسيطرة قطاع المحروقات.
- عدم تنوع الصادرات وسيطرة قطاع المحروقات عليها.

- تنوع على مستوى الواردات.
- الإيرادات العامة للدولة غير متنوعة وتعتمد بشكل كبير على الإيرادات البترولية.

❖ **توصيات الدراسة:**

- يجب أن يتوجه الشباب المقاول إلى تلبية احتياجات حقيقية للأعوان الاقتصاديين المحليين المستهلكين والشركات، ولا بد من تقديم التدريب والتوجيه اللازم للشباب المقاول، وتنمية روح المقاولاتية وحب المخاطرة وتشجيع الأفكار الإبداعية.
- يجب على الجزائر تبسيط الإجراءات الإدارية داخل الهيئات المدعمة للمؤسسات الناشئة لتحقيق اقتصاد متنوع.
- يجب على الجامعات إقامة أيام تحسيسية للطلاب من أجل تشجيعهم للدخول في هذا المجال وإنشاء المؤسسات الناشئة والمساهمة في تنويع الاقتصاد الجزائري.
- من اجل تحقيق مبدأ التوازن الجهوي في التنويع الاقتصادي يجب العمل على إقامة مشاريع بمختلف مناطق الوطن مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات النشاط الاقتصادي لكل منطقة.
- قبل الاستفادة من الأموال الممنوحة من قبل الوكالات الداعمة يجب على الشباب المستثمر اتخاذ قرار في المشروع الملائم ودراسته وهذا لتفادي المشاكل وعدم فشل المشروع وذلك من أجل تقييم فائدة لاقتصاد البلد.
- تدعيم المشاريع والمؤسسات الناشئة التي تكون في القرى والأقاليم البعيدة عن المدينة.

مساعدة الإناث على رفع نسبة مشاركتهم في مثل هذه المشاريع نظرا لأنشطتهم المختلفة مثل الملابس المطرزة وصناعة النسيج والخياطة والحلويات وما شابه، فهذا يساعد على استغلال طاقتهن ورفع مستوى معيشتهن وبالتالي تحقيق التنويع الاقتصادي.

❖ **آفاق الدراسة:**

نتناول فيها بعض النقاط التي نراها جديرة لتكون أفاق بحث جديدة:

- آليات تفعيل المؤسسات الناشئة لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- أثر الإجراءات المعتمدة لتفعيل المؤسسات الناشئة على النمو الاقتصادي للجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1. أحمد البكر، **تحديات تنويع القاعدة الانتاجية في المملكة العربية السعودية**، إدارة الابحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، نوفمبر2015.
2. أحمد ضيف، **اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 2012/1989**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015/2014.
3. أحمد عبد الرزاق، **ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق**، مجلة الكت للعلوم الاقتصادية، العدد 24، السنة 2016.
4. إيثار عبد الهادي محمد، **دور الريادة منظمات الأعمال في التنمية الاقتصادية**، الملتقى الدولي حول المنظمات الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، الجزائر، نوفمبر 2011.
5. بداوي إيمان، **اعتماد مبادئ إدارة الجودة الشاملة كآلية لدعم و إنجاح المؤسسات الناشئة**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، العدد 11 ، ديسمبر 2020.
6. بداوي إيمان، **اعتماد مبادئ إدارة الجودة الشاملة كآلية لدعم وإنجاح المؤسسات الناشئة**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، العدد 11، ديسمبر 2020.
7. البروفيسور موسى بوكريف، مدير مخبر البحث في المناجمنت ، جامعة بجاية، **مقابلة تلفزيونية في برنامج جامعة التكوين المتواصل**.
8. بلال خلف السكارنة، **الريادة وادارة منظمات الأعمال**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
9. بللعما أسماء، استراتيجية **التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد7، العدد1، 2018.
10. بن جمعة، جرمان الربيعي، **دار المقاولاتية كآلية لتفعيل فكرة انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى طلبة الجامعات**، دارالمقاولاتية، جامعة قسنطينة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جوان 2017.

11. بن جيمة مريم،**آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 03،2021.

12. بن عبد الفتاح دحمان، **استراتيجية التنويع الاقتصادي للجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الاجتهاد لدراسات القانونية الاقتصادية، العدد 1، الصادر في 2018.

13. بن ناصر محمد، **دور حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة_دراسة حالة مشتلة المؤسسات (محضنة بسكرة)_**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015_2016.

14. بو الشعور شريفة، **دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة startup: دراسة حالة الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2018.

15. بوعنيني سميحة، **دراسة تقييمية لواقع تمويل وتنشيط المؤسسات الناشئة في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 03، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، 2020.

16. بومود إيمان، **بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطةأحدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات _دراسة حالة الجزائر والدول النامية_، جامعة محمد خيضر،بسكرة، الجزائر، 2019.

17. توفيق رحلي، **دور آليات دعم الإستثمار في تفعيل المقاولاتية في الجزائر _دراسة الحالة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية الشلف_**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة، الجزائر، 2019_2020.

18. **الجريدة الرسمية رقم 55 لسنة 2020 الصادرة بتاريخ 21سبتمبر.**

19. الجريدة الرسمية رقم 70 من سنة 2020 الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر

20. **الجريدة الرسمية رقم 73 من سنة 2020 الصادرة بتاريخ 6ديسمبر.**

21. الجريدة الرسمية، **المرسوم التنفيذي رقم 20_254**، المؤرخ في 15. 09. 2020، 2020.

22. الجودي محمد علي، **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي _ دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة_**، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر_بسكرة_، الجزائر، 2014_2015.

23. حميسي، **المؤسسات الناشئة مستقبل أيدي الشباب**، موقع: http://WWW.ech haab. Com أطلع علية يوم 21_03_2021.

24. حنفي، **أساسيات الاستثمار والتمويل**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، 2000.

25. خذري توفيق، **المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: المسارات والمحددات**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر،2013.

26. رابح خوني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، بسكرة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008.

27. سلام سليمة، **قياس التوجه المقاولاتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة _دراسة ميدانية_**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، جامعة ميلة، العدد الثاني، جوان 2017.

28. شارف نور الدين، **فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة لاحتلال الواردات**، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 12، الصادر في مارس2018.

29. شلوف فريدة، **المراة المقاولة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008_2009.

30. صالح مدور، **دور المرافقة في تفعيل الروح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي _دراسة حالة دار المقاولاتية لجامعتي بسكرة وورقلة_**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018_2019.

31. صفيع صادق، **مساهمة مستوى التنويع الاقتصادي في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال 2016/1980**، ملتقى دولي حول استراتيجية تطوير الصناعة في اطار تفعيل برنامج.

32. طارق أحمد المقداد، **إدارة المشاريع الصغيرة: الأساسيات والمواضيع المعاصرة(إدارة المشاريع)**، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، 2010_2011.

33. عادل مختاري، **آليات دعم المؤسسات الناشئة كأحد الحلول لمحاربة البطالة _دراسة حالة الجزائر_**، مجلة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2021.

34. عبد الرحمن، **رأس المال المخاطر ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر_ دراسة حالة شركة SOFINANC** ، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، 2019.

35. عبد السلام أبو قحف، **فرصة جديدة للاستثمار وآليات دعم منشآت الأعمال الصغيرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

36. عبد الله خبابة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013.

37. عزوز أحمد، **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 19، 2018.

38. عصام عمر الجمل، **معوقات الشركات الناشئة: من وجهة نظر أصحابها**، مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، كلية الاقتصاد، جامعة مصراتة، ليبيا، 21 سبتمبر 2019.

39. علاء الدين بوضياف، **دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد:01، 2020.

40. عمر علاء الدين زيداني، **ريادة الأعمال القوة الدافعة للاقتصاديات الوطنية**، القاهرة، مصر، 2008.

41. فاطمة سايح، **دور القطاع العام في تحقيق التنمية المستدامة التجربة الماليزية، تفعيل الدور التنموي لقطاع الصناعة للنهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات**، 28 نوفمبر 2018.

42. فضيلة بوطورة، **أهمية ودور دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية في نشر الثقافة المقاولاتية**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول التعليم المقاولاتي والابتكار، أيام 10_11 ديسمبر 2018، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر.

43. قابوش فريال، **اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2015/1990**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، 2018/2017.

44. قرود علي، **الصادرات خارج المحروقات واثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر(دراسة قياسية للفترة 1990/ 2015) ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة**، جامعة حمانة لخضر، 04/03 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

45. كبير فاطمة، **دور المرافقة المقاولاتية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة_دراسة عينة من مؤسسات مشتلة(أدرار)_**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2017_2018.

46. لعفيفي دراجي، **بن السيخ توفيق، تطوير القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار، جامعة 8 ماي 1945، 26/25 افريل 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

47. لفقير حمزة، **روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر _دراسة حالة: مقاولي ولاية برج بو عريريج_**، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016_2017.

48. مجدي عوض مبارك، **الريادة في الأعمال**، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2009

49. محبوب بن حمودة، **التنويع الاقتصادي: مفهوم وأهداف ومبررات ومؤشرات قياسه**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي وعلوم التسيير، الجزائر.

50. محمد العيد عفرون، **أثر الروح المقاولاتية لدى خريجي الجامعات في انشائهم لمؤسساتهم الخاصة _دراسة حالة طلبة قسم العلوم المالية والمحاسبة_**، مذكرة ماستر، كلية العلوم القتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2018_2019.

51. محمد سبتي، **فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة _دراسة حالة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة(FINALEP)_**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008_2009.

52. مخلوف صورية، **دور المقاولاتية في التنويع الاقتصادي الجزائري 2010-2018 _دراسة حالة المقاولاتية ودورها في التنويع الاقتصادي ولاية بومرداس_**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2018_2019.

53. مراد تهتان، اسماعيل صاري، **سياسة التنويع الاقتصادي كخيار أمثل للتخفيف من حدة الصدمات النفطية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول : متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، البويرة، 30/29 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

54. مرزوق أمال، **أهمية التصنيع لتحقيق التنويع الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار**، جامعة 8 ماي 1945، 26/25 أفريل 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

55. المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنمية العربية، التنويع الاقتصادي، مدخل لتبويب المسار وارساء الاستدامة في الاقتصادات العربية**، مكتبة الكويت الوطنية، الكويت، 2018.

56. مفروم برودي، **المؤسسات الناشئة في الجزائر _الواقع والمأمول_**، مقال، المجلد 07،العدد 03، جامعة غرداية ،الجزائر، تاريخ النشر 2021/01/31.

57. ممدوح عوض الخطيب، **أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع الغير النفطي السعودي**، المجلة العربية للعلوم الادارية، مجلد 18، العدد2، الكويت، 2011.

58. موقع **www .alrab7on.com**. أطلع عليه يوم 30/جوان/2021.

59. موقع حاضنة الأعمال جامعة المسيلة:https:// www.univ-msila.dz/، تاريخ الاطلاع عليه 2021/6/22.

60. موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: https://www.interieur.gov.dz، تاريخ الاطلاع عليه: 2021/6/22.

61. موقع: https://sylabs-dz.com/incubators-in-algeria، تاريخ الاطلاع عليه: 2021/6/22.

62. موقع: **https://www.alrab7on.com** ، أطلع عليه يوم: 29 فيفري 2021.

63. نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجد، بيروت، 2007.

64. **النماذج الأولية والشركات الناشئة**، صندوق تمويل الابتكار في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية.بحث في قوقل.

65. نوي نبيلة، **التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية دراسة حالة الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 35.

66. هواري احلام، **التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط: مع الاشارة لحالة الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد5، العدد 2، اوت 2019.

67. وصولي، **الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة_ دراسة حالة الجزائر_**، مجلة البشائر الاقتصادية، 2020.

68. ولد الصافي عثمان، **التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر وأليات دعمها ومرافقتها**، مقال، المجلد 7، العدد3 ، 2020.

69. ياسين تليلي، **دراسة استكشافية للعوامل المؤثرة على نجاح وفشل المؤسسات الناشئة في الجزائر_دراسة حالة لولاية ورقلة_**، مجلة الباحث، العدد 20، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2020.

70. يحياوي مفيدة، **أنشاء مؤسسة والمقاولاتية: هل هي قضيةثقافة؟**، مداخلة في الملتقى الدولي حول: المقاولاتية، التكوين وفرص العمل، كلية علوم الاقتصاد والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،أيام 06_07_08 أفريل 2010.

الملاحـــق

الملاحق:

الملحق رقم (1)

مرسوم تنفيذي رقم 20-254 مؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق 15 سبتمبر سنة 2020، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال"، وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها.

إنّ الوزير الأول،

– بناء على تقرير الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة،

– وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 99-4 و143 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 90-11 المؤرخ في 26 رمضان عام 1410 الموافق 21 أبريل سنة 1990 والمتعلق بعلاقات العمل، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 19 صفر عام 1416 الموافق 17 يوليو سنة 1995 والمتعلق بمجلس المحاسبة، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 06-11 المؤرخ في 28 جمادى الأولى عام 1427 الموافق 24 يونيو سنة 2006 والمتعلق بشركة رأسمال الاستثماري، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، المعدّل،

– وبمقتضى القانون رقم 20-07 المؤرخ في 12 شوّال عام 1441 الموافق 4 يونيو سنة 2020 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 19-370 المؤرخ في أول جمادى الأولى عام 1441 الموافق 28 ديسمبر سنة 2019 والمتضمن تعيين الوزير الأول،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 20-163 المؤرخ في أول ذي القعدة عام 1441 الموافق 23 يونيو سنة 2020 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 16-205 المؤرخ في 20 شوّال عام 1437 الموافق 25 يوليو سنة 2016 والمتعلق بكيفيات إنشاء وتسيير وممارسة نشاط شركة تسيير صناديق الاستثمار،

يرسم ما يأتي :

الفصل الأول
أحكام عامة

المادة الأولى : يهدف هذا المرسوم إلى إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال"، تدعى في صلب النص "اللجنة الوطنية"، وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها.

تنشأ اللجنة الوطنية لدى الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة.

يحدد مقر اللجنة الوطنية في مدينة الجزائر.

الفصل الثاني
المهام والاختصاصات

المادة 2 : تتولى اللجنة الوطنية المهام الآتية :

– منح علامة "مؤسسة ناشئة"،

– منح علامة "مشروع مبتكر"،

– منح علامة "حاضنة أعمال"،

– المساهمة في تشخيص المشاريع المبتكرة وترقيتها،

– المشاركة في ترقية النظم البيئية للمؤسسات الناشئة.

الفصل الثالث
تشكيلة اللجنة الوطنية وسيرها

المادة 3 : يرأس اللجنة الوطنية الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة أو ممثله.

وتتشكل من الأعضاء الآتي ذكرهم :

– ممثل عن الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة،

– ممثل عن وزير المالية،

– ممثل عن الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي،

– ممثل عن الوزير المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية،

– ممثل عن الوزير المكلف بالصناعة،

– ممثل عن الوزير المكلف بالفلاحة،

– ممثل عن الوزير المكلف بالصيد البحري والمنتجات الصيدية،

– ممثل عن الوزير المكلف بالرقمنة،

– ممثل عن الوزير المكلف بالانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة.

يعيّن أعضاء اللجنة الوطنية بموجب قرار من الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة، بناء على اقتراح من الوزراء الذين يتبعونهم، لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد. ولا يمكن استخلافهم في حالة غيابهم.

المادة 4 : يجب أن يتمتع ممثل كل وزير بتجربة مهنية كافية في قطاعات الابتكار أو التكنولوجيات الجديدة.

المادة 5 : يمكن اللجنة الوطنية، في إطار نشاطها، أن تستعين بكل شخص أو هيئة يمكن أن يساعدها في أشغالها.

المادة 6 : تجتمع اللجنة الوطنية مرتين (2)، على الأقل، في الشهر.

كما يمكن أن تجتمع في دورة غير عادية بناء على استدعاء من رئيسها.

يعد رئيس اللجنة الوطنية جدول الأعمال، ويحدد تاريخ الاجتماعات.

المادة 7 : تصادق اللجنة الوطنية على نظامها الداخلي خلال اجتماعها الأول.

المادة 8 : تتداول اللجنة الوطنية على الخصوص، فيما يأتي :

- منح علامة "مؤسسة ناشئة" للمؤسسات الحديثة المبتكرة،
- منح علامة "مشروع مبتكر" لأصحاب المشاريع المبتكرة الذين لم ينشئوا مؤسسة بعد،
- منح علامة "حاضنة أعمال"،
- دراسة الطلبات المودعة بعد رفض منح "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال".

المادة 9 : لا تصح مداولات اللجنة الوطنية إلاّ بحضور نصف أعضائها، على الأقل.

وفي حالة عدم اكتمال النصاب، تجتمع اللجنة بعد استدعاء ثان، في ظرف ثمانية (8) أيام، وتتداول، حينئذ، مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين.

تتخذ قرارات اللجنة الوطنية بالأغلبية البسيطة لأصوات الأعضاء الحاضرين. وفي حالة تساوي عدد الأصوات، يكون صوت الرئيس مرجحا.

المادة 10 : تدوّن مداولات اللجنة الوطنية في محاضر تحرّر في سجل يرقّمه ويؤشر عليه الرئيس.

تتولى أشغال أمانة اللجنة الوطنية، المصالح التابعة للوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة.

الفصل الرابع

شروط منح علامة "مؤسسة ناشئة"

المادة 11 : تعتبر "مؤسسة ناشئة"، كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري، وتحترم المعايير الآتية :

1 - يجب ألاّ يتجاوز عمر المؤسسة ثماني (8) سنوات،

2 - يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة،

3 - يجب ألاّ يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية،

4 - أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50%، على الأقل، من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة"،

5 - يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية،

6 - يجب ألاّ يتجاوز عدد العمال 250 عامل.

المادة 12 : يتعيّن على المؤسسة الراغبة في الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة"، تقديم طلب عبر البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة، مرفقا بالوثائق الآتية :

- نسخة من السجل التجاري وبطاقة التعريف الجبائي والإحصائي،
- نسخة من القانون الأساسي للشركة،
- شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (CNAS) مرفقة بقائمة اسمية للأجراء،
- شهادة الانخراط في الصندوق الوطني التأمينات الاجتماعية لغير الأجراء (CASNOS)،
- نسخة من الكشوف المالية للسنة الجارية،
- مخطط أعمال المؤسسة مفصلا،
- المؤهلات العلمية والتقنية والخبرة لمستخدمي المؤسسة،
- وعند الاقتضاء، كل وثيقة ملكية فكرية وأي جائزة أو مكافأة متحصل عليها.

المادة 13 : يتم الرد على كل طلب للحصول على علامة "مؤسسة ناشئة" في أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما، ابتداء من تاريخ إيداع الطلب.

كل تأخر في تقديم جزء من الوثائق المطلوبة يوقف هذا الأجل.

وعلى صاحب الطلب تقديم الوثائق الناقصة في أجل خمسة عشر (15) يوما، ابتداء من تاريخ إخطاره من طرف اللجنة الوطنية، تحت طائلة رفض طلبه.

المادة 14 : تمنح علامة "مؤسسة ناشئة" للمؤسسة لمدة أربع (4) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة (1)، حسب الأشكال نفسها.

وفي حالة رفض طلب ما، فإنّه يتعيّن على اللجنة الوطنية تبرير قرار الرفض، وإخطار صاحب الطلب بذلك إلكترونيا.

ويمكن اللجنة الوطنية إعادة النظرة في هذا القرار، بناء على طلب مبرر من صاحب الطلب. ويتم إخطاره بالرّد النهائي إلكترونيا في أجل لا يتجاوز ثلاثين (30) يوما، ابتداء من تاريخ إيداع طلبه.

المادة 15 : تنشر قرارات منح علامة "مؤسسة ناشئة" في البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة.

الفصل الخامس

شروط منح علامة "مشروع مبتكر"

المادة 16 : يمكن كل شخص طبيعي أو مجموعة أشخاص طبيعيين أن يطلبوا علامة "مشروع مبتكر" على أي مشروع ذي علاقة بالابتكار.

المادة 17 : يتعين على كل شخص طبيعي أو مجموعة أشخاص طبيعيين راغبين في الحصول على علامة "مشروع مبتكر" إيداع طلب عبر البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة، مرفقا بالوثائق الآتية :

- عرض حول المشروع وأوجه الابتكار فيه،
- العناصر التي تثبت الإمكانات الكبيرة للنمو الاقتصادي،
- المؤهلات العلمية و/أو التقنية وخبرة الفريق المكلف بالمشروع،
- وعند الاقتضاء، كل وثيقة ملكية فكرية وأي جائزة أو مكافأة متحصل عليها.

المادة 18 : يتم الرد على كل طلب للحصول على علامة "مشروع مبتكر"، في أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما، ابتداء من تاريخ إيداعه.

كل تأخر في تقديم جزء من الوثائق المطلوبة، يوقف هذا الأجل. وعلى صاحب الطلب تقديم الوثائق الناقصة في أجل خمسة عشر (15) يوما، ابتداء من تاريخ إخطاره من طرف اللجنة الوطنية، تحت طائلة رفض طلبه.

المادة 19 : تمنح علامة "مشروع مبتكر"، للشخص الطبيعي أو مجموعة الأشخاص الطبيعيين، لمدة سنتين (2) قابلة للتجديد مرتين (2)، حسب الأشكال نفسها.

وفي حالة رفض طلب ما، فإنّه يتعين على اللجنة الوطنية تبرير قرار الرفض وإخطار صاحب الطلب بذلك إلكترونيا.

ويمكن اللجنة الوطنية إعادة النظر في هذا القرار، بناء على طلب مبرر من صاحب الطلب. ويتم إخطاره بالإجابة النهائية إلكترونيا في أجل لا يتجاوز ثلاثين (30) يوما، ابتداء من تاريخ إيداع طلبه.

المادة 20 : تنشر قرارات منح علامة "مشروع مبتكر" في البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة.

الفصل السادس

شروط منح علامة "حاضنة أعمال"

المادة 21 : يكون مؤهلا للحصول على علامة "حاضنة أعمال"، كل هيكل تابع للقطاع العام أو القطاع الخاص أو بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، يقترح دعما للمؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع المبتكرة فيما يخص الإيواء والتكوين وتقديم الاستشارة والتمويل.

المادة 22 : تقدم طلبات الحصول على علامة "حاضنة أعمال" لدى اللجنة الوطنية عبر البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة، مرفقة بالوثائق الآتية :

- مخطط تهيئة مفصل لحاضنة الأعمال،
- قائمة المعدات التي تضعها تحت تصرف المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها،
- تقديم مختلف الخدمات التي توفرها حاضنة الأعمال للمؤسسات الناشئة،
- تقديم مختلف برامج التكوين والتأطير التي تقترحها حاضنة الأعمال،
- السيرة الذاتية لمستخدمي حاضنة الأعمال والمكونين والمؤطرين،
- قائمة المؤسسات الناشئة التي تم احتضانها، إن وجدت.

المادة 23 : زيادة على الوثائق المذكورة في المادة 22 أعلاه، يتعين على حاضنات الأعمال التابعة للقطاع الخاص، تقديم الوثائق الآتية :

- نسخة من السجل التجاري وبطاقة التعريف الجبائي والإحصائي،
- نسخة من القانون الأساسي للشركة،
- شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (CNAS) مرفقة بقائمة اسمية للأجراء،
- شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء (CASNOS)،
- نسخة من الكشوف المالية للسنة الجارية.

المادة 24 : يتعين على الراغبين في الحصول على علامة "حاضنة أعمال" أن يكون لديهم مستخدمون ذوو مؤهلات مطلوبة و/أو خبرة مهنية كافية في مجال مرافقة المؤسسات.

المادة 25 : تتولى حاضنة الأعمال المرشحة لحمل علامة "حاضنة أعمال" مهام مرافقة المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها خلال فترة الحضانة. وبهذه الصفة، تلتزم بما يأتي :

- توطين الشركات الناشئة التي يتم احتضانها وتزويدها بمساحات عمل مهيأة،

الملحق رقم (2)

قرار مؤرخ في 16 ربيع الأول عام 1442 الموافق 2 نوفمبر سنة 2020، يتضمن تعيين أعضاء اللّجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال".

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الأول عام 1442 الموافق 2 نوفمبر سنة 2020، يعيّن الأعضاء الآتية أسماؤهم، تطبيقا لأحكام المادتين 3 و4 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 27 محرّم عام 1442 الموافق 15 سبتمبر سنة 2020 والمتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال"، وتحدّد مهامها وتشكيلتها وسيرها، في اللّجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال"، السادة :

– نور الدين واضح، ممثل الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلّف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة،

– محمد بوهراوة، ممثل وزير المالية،

– هشام سفيان صلواتشي، ممثل وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

– علي نابي، ممثل وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية،

– كريم جليلي، ممثل وزير الصناعة،

– وحيد تغياتي، ممثل وزير الفلاحة والتنمية الريفية،

– محمد منير قربي، ممثل وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية،

– عبد الكريم دادي حمو، ممثل وزير الرقمنة والإحصائيات،

– عبد الرحمن مزيان، ممثل وزير الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة.

تضمن مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلّف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، أمانة اللّجنة الوطنية.

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

قرار مؤرخ في 13 صفر عام 1442 الموافق أوّل أكتوبر سنة 2020، يحدّد القائمة الاسمية لأعضاء اللّجنة القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

بموجب قرار مؤرخ في 13 صفر عام 1442 الموافق أوّل أكتوبر سنة 2020، تحدّد القائمة الاسمية لأعضاء اللّجنة

الملحق رقم (3)

★

مرسوم تنفيذي رقم 20–356 مؤرّخ في 14 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 30 نوفمبر سنة 2020، يتضمن إنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة ويحدد مهامها وتنظيمها وسيرها.

إنّ الوزير الأول،

– بناء على تقرير الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة،

– وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 99–4 و143 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 75–59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم،